

بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۱۳۸۲ - ۱۳۸۱

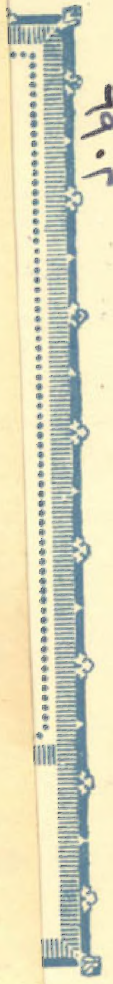
۷۹۰۲	کتابخانه مجلس شورای ملی
	کتاب: <u>تجربیات بر حاشیه خطی</u>
	مؤلف:
	موضوع:
	۸۲۹
	۷۷۰۳۰
	۵۲۱۱
	شماره ثبت کتاب

خطی - فهرست شده
۸۲۹۵



Handwritten text in Persian script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.

۹۹-۴



۹۹-۴

خطی - فهرست
۹۵



تتمتع بمرادها
العلم هو مصدرها
في شجرة المعرفة
التي هي اصلها
مصدرها
و اما في قوله
و اما في قوله
و اما في قوله
فلا ايضا فافهم

بسم الرحمن الرحيم ربنا
يقيني بالله يقيني جدا لمن خلق الانسان
علمه البيان وشكر لمن علمه بدائع المعاني
في رابع النبيان وصلواته على نبينا البعوث
باكل الاديان المسعوت بافصح اللسان والله
مصايح العرفان ومفاتيح الفرقان **قول**
نحمدك اللهم الاصل فيه يا الله حذف حرف النون
وعوض عنه الهم ولا يقاس عليه وعلى في قوله
على ما اعطيتنا مثلها في الحمد عليه لا في التعليل
من قبل قوله نعم ولتكبروا الله على ما هديكم
اي الهداية لكم وكلمة ما اما موصولة او موصوفة
والعايد المفعول محذوف اي على الشيء الذي

اعطيتنا

اعطيتنا او على شئ اعطيتنا واما مصدره و
ج لا انا راى على عطائك ايانا وكل من على
او لا ين يحتمل التبيين والتبيين على الاختصاص
تبعيضية لا غير والسوابج جمع سابعة وهي الثا
الوافية والبو الخ جمع بالغة وهي الكاملة الكافية
والحكم جمع حكمه كالنعم جمع نعمة والحكمة هي العلم
بالاشياء كما هي قيل والعمل على ما ينبغي وقال ابن
سينا في الحكمة العلانية الحكيم راست كنهان راست
كدر او قيل المراد الشريعة الحققة وذكر خصوص
الحكم بعد عموم النعم تنبيه على جلالة شانها و
نبالة عظم مكانها قال الله نعم ومن يؤمن بالحكمة
فقد اوتي خيرا كثيرا ونضلى اي ندعو ولا يتوهم
كون على التخصيص لان هذا الحكم مخصوص
بلفظ الدعاء والهداية ان تعدى الى مفعولها
الثاني بنفسها ففي معنى الاتصال وان عدى اليه
بالي او اللام فمعناها الرأفة الطريق والعرب اسم
جنس العربي كالعجم للعجم وكان المراد بالعجم ههنا

عدى

ما سوى العرب ويحتمل ان يكون الاكتفاء بهما الكون
 بنى العزم من النوع والا فالهداية النبوية لا تخصهما والـ
 الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقوله
 على وجه اكل واتم اما متعلق بالهداية او بالنسبة
 او بالصلوة او بالجد وهذا على سبيل منع الخلق
 و تحتمل التعلق بالاثنتين او الثلاثة او الاربعة على
 الفاعل **قوله** لان الحمد نعم الغضابل هو المزايا الغير
 المتعدية والفواضل هي المزايا المتعدية فان قيل
 المزايا لا تعدى وتعدى الاثر مشترك احب
 باننا لانسلم ان نفس الفواضل لا تعدى فانها هي
 العطايا والنعم لا الانعام والاعطاء ولا شك في
 تعدىها من النعم الى النعم عليه ولو سلم ان نفس
 الفواضل لا يتعدى اى لا ينقل من موضوع الى
 امراد بالمزايا المتعدية الصفات الجعيلة الفعلية اى
 التى هي شأنها ايراث اشر في الغير كالعفو وايصال
 النفع والانعام فانها مزايا تعدى الى الغير بمعنى
 ان الغير يتاثر من نفس تلك الصفة بخلاف الصفات

الذاتية

الذاتية كالعلم وجوب الوجود والحسن واعتدال
 القائمة وبالعلة ليس المراد بالتعدية الانتقال بل
 التناهي **قوله** من عظام النوال في الصحاح النوال
 العطاء وكذا النابل **قوله** ما لا يحوم حوله وفي بعض
 النسخ حومه وفي الصحاح حام الطائر وغيره حو
 الماء وحومه يحوم حوما وحومة اى دار وحال
 النكتة الاولى ان في ايتار الحمد على الشكر اشارة الى ان
 الحمد نوعان شانه جامع بين جلالة الكمال وجزايل النوال
 او انه تعالى لما كان جامعاً للجبهتين كان الانسب في مقام
 ثنائه الاتيان بما لا يخص جهة دون جهة فتدبر
 واعتبر الوجهين في نظائرها **قوله** وانه ويرد بلفظ
 الحمد لا يقال لو اريد المحافظة على لفظ الحديث لوجب
 الاتيان بالحمد لله بدل نحمدك لاننا نقول انما عدل عنه
 لما سيجئ من قصد افادة الاستمرار الحمدى هذا
 مع ان الرواية في الحديث مختلفة فقديروى هكذا
 لم يبدله فيه بحمد الله وهذا يدل على انه لا يتعلق
 غرض بخصوص صيغة الحمد لله لكن لما اتفقت الروايات

وانما يمكن ان يكون قوله الحمد لله
 بان يكون الحمد من افعال الله لا من
 العباد فيسقط الاستمرار في صفة

اثبت

في لفظ الحمد كان الاو في المحافظة على القدر الشكر
 بينهما **قوله** اجزم بالذال البعثة في الصحاح جزم
 الرجل بالكسر جزمًا صار اجزم وهو المقطوع اليد
 وفي الحديث من تعلم القرآن ثم نسيت لقي الله تعالى
 وهو اجزم وقد يراد بالراء من الجرم وهو
 القفط قال في الصحاح جزم من الشئ قطعته هذا
 اي ص
 ويمكن ان يوجه ان الحمد على الشكر بانه لما كان
 اقوى افراد الشكر واظهرها دلالة على اتصاف ^{المنعم}
 بالكمال ما هو باللسان ولذا قال صلى الله عليه وآله
 الحمد راس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمد اختيار الحمد
 تنبها على هذا المعنى او بانه لما كان ما انعم الله عليه
 من تاليف هذا الكتاب نعمة من مفعوله القول ^{الكلام}
 ناسب مقابلة الشكر من هذا القبيل وهو الحمد
قوله وعلى المدح عطف على قوله على الشكر اي ان
 الحمد على المدح لان المدح لا يعم ما لا اختيار الحمد
 فيه لانه اعلم ان التخصيص بالاختيار في الحمد والتعميم
 في المدح محتمل ان يكون باعتبار مدخول الباء اعني

الحمد

المحمود به ويحتمل ان يكون باعتبار مدخول الباء
 على اعني المحمود عليه والمدح عليه وقد ذهب الى
 كل بعض واختار آخرون تخصيصهما بالاختيار
 وحكموا بترادفهما اما الترادف على جهة التعميم
 في الحمد ايضا فلم يذهب اليه من يوثق به وقد عرف
 بين الحمد والمدح بالعموم والتخصيص بوجود آخر
 كما يقال الحمد لا يكون الا للفاعل المختار بخلاف المدح
 او يقال الحمد مختص بذوي الصلوة العلم بخلاف المدح
 او يقال الحمد مختص بالحي بخلاف المدح كما سينقله ^{المختص}
 او يقال الحمد لا يكون الا على جميل الاختيار اي لا اعني
 ان يكون المحمود عليه نفسه فيما فيه اختيار بل اعني
 ان يكون صاحبه مختارا ولو في غيره وهذه الوجوه
 متقاربة بل متحققة في المآل وبالحمد يوثق الامر على
 الصفة فوجه اختيار الحمد ما افاده المختص من الوجوه
 وان بقي على الترادف فوجه اثاره هو موافقة الكتاب
 والسنة دون سائر الوجوه ويمكن ان يقال مع
 القول بالترادف انه ان الحمد لكونه نصا في كون

المحمود نعم حيا مختارا وحمل احسانه بخلاف الملح
 فانه يحتمل ان يفعل السامع الترادف الى العموم ^{المشهور}
قوله ويكون بعد الاحسان قبل القول بان الحمد
 يكون بعد الاحسان لا قبله في القول بانه ثناء
 باللسان على قصد التعظيم سواء يتعلق بالنعمة او
 غيرها اقوال - كان مراده ان الحمد لا يقع في مقام
 الاحسان الا بعد الاحسان بخلاف الملح فانه قد
 يكون الباعث عليه احسانا او صلة يتوقع حصولها
 وهذا لا يقتضي ان لا يقع الحمد الا بآراء الاحسان و
 قد اوجب بان المراد بالحمد ههنا هو الحمد العرفي وهو
 بحيث ان يكون متعلقا بالنعمة والتعريف المذكور
 هو تعريف الحمد اللغوي فالرفع الثاني وايراد
 نظر لان المختص في ذكره وجه اتيار الحمد على الشكر
 ههنا عموم الحمد وشموله للنعمة وغيره وهذا
 نص في ان المراد ههنا هو اللغوي لا العرفي
قوله وان ماله سبحانه ونعم من صفات الكمال
 صادر عنه باختياره قال في الحاشية فان قيل

قلت قد

قد تقرر ان لا اختيار له نعم في صفاته ولا يلزم حذو
 قلت قد ذكرنا ايضا ان الحمد له نعم على صفاته نعم
 يوجب كونه مختارا فيها حذو نعمها او مالا الى انه نعمها ^{كان}
 كافيا فيها ومستقل بها فانه مختار فيها انقي والحال
 انهم قد اتركوا مقدمتين متنافيتين فله بد من القدر
 في ^{الاول} يظهر احدهما ثم على تقدير القدر في الاول
 يظهر ما ادعاه في اصل الحاشية من ان في الحمد اشعا
 بان ماله نعم من صفات الكمال وجب في النوال صادرا
 عنه باختياره واما على تقدير القدر في الثانية ^{وسليم}
 الاولى فلا يلزم ان يقال اتيار الحمد لانه على
 انه نعم مستقل في صفاته وعطائه حتى كان مختارا
 فيها والمتكف ان يحمل كلام الحاشية على هذا
 واعلم انهم ادعوا ان كون صفاته نعم اختيارية
 يستلزم حذو نعمها واستدوا عليه بان ان المختار
 مسبوق بالقصد والعقد الى ايجاد الاشياء مقارنة
 لعدم لان العقد الى ايجاد الموجود محال ولو
 عليه الامد في التكم ان ارادتم ان ان المختار مسبوق

فاما ان يصار الى ما ذكر
 بعض الادباء انه لا يلزم
 من كونه نعم مختارا
 فيها هو

قوله واخر

بالقصد زمانا فمنوع في حقه نعم واذا ذلك في قصدنا
لنقصانه ثم الى افعالنا النقصانا واما ارادته الكاملة فلا يتخلف
عنها الفعل وان اترتم مسبقية ذاتا فيمنع قولكم القصد
الى ايجاد الاثر معان لمعدمه انما يلزم ذلك لو فقد
القصد زمانا ثم اعلم ان كون صفاته تعز صادرة عنه
بالاختيار او الاجباب انما يتصور على مذهب الاشاعرة
من كون صفاته تعز زائدة على ذاته واما على القول
بعينيةتها كما هو الحق فلا صدور لا باجباب ولا
باختيار واما نسبة على صحة هذا المذهب ان الصفات
لو كانت زائدة فاعية بذاته تعز فصدورها عند
بالاجباب فيلزم كونها تعز فاعله موجبا في
البعض وهو خلاف ما اطبق عليه الكل واما بالاختيار
فيلزم التسلسل في الصفات التي يتوقف عليها التباين
الاختياري كالعلم والقدرة والارادة والقول بعينية
تلك الصفات وزيادتها مساويا باطل بالاتفاق
قوله وانا في الشيء منيف اي شريف **قوله**
ولما ذكرنا اخر من الوجوه في الاول في الاشياء

الحق

الحمد على الشكر والوجهان في حق الكتاب والسنة
قوله عاطلة اي عارية وحلية الرجل صفة كذا في الصحاح
ويفسر بالزينة ايضا **قوله** لان المضارع يدل على الاستمرار
التجدد في بخلاف الماضي فانه يدل على التجدد دون
الاستمرار **قوله** في هذا المقام اي مقام الحمد بازاء الانعقاد
بجلف ما اذا كان في مقابلة الصفات الكمالية فانه حج
لا يناسب الاستمرار التجدد بل انما يناسب عقيب الصفات
الدوام والنبات المنبتان عن القدم والسرمدية ولا
ان يدعى ههنا ايضا مناسبة التجدد باعتبار تجدد
الصفات الكمالية **قوله** كما ذكر في الفصل حيث قال الله
احد على ان جعلني من علماء العرب **قوله** لما يتضمن من
الاشارة الى قبل اي كمال شفقته على اخوانه من العلماء
الراسخين حيث شاركهم في هذا العمل بطريقه ما وقع
حيث قيل السلام علينا اقول اول الاشارة الى ان
الله تعز ليس مما يعلم به احد دون احد وان شئني
الا يستج مجرة والتفصيل ههنا ان صيغة المتكلم مع الغير
يدل على وجود مشارك للحمد في صفة الحمدية فهذا

يقوم خور

المشارك اما بنو صنفه من العلماء والاسمخين او بنو
نوعه من الانبياء او بنو جنسه من الملك والنبوة
والناس اجمعين او كل العالمين او ما يختص من الجواهر
والموارد وتتركب الغير على تقدير اما الاستعانة
للاستفاضة عليه او دفع توهم اختصاص الحامدية و
مضروب الثلثة في الخمسة خمسة عشر وان لم يعضد
بعد كاحتمال تتركب الموارد للشفقة عليها او محتمل
وجوه اخرى في المشارك وفي سبب التشارك لا يخفى
عليك بعد التامل **قوله** حمد الله تعالى نعم الموارد **الثلثة**
افيد ان هذا يقتضي ان يكون الحمد محمولا على العرف
الذي هو الشكر اللغوي او قسب منه باد في تعاقب
وما ذكره سابقا في وجه انيار الحمد على الشكر من قصد
تعميم الفضائل والفواضل يقتضي ان يكون المراد
بالحمد ههنا اللغوي فينضم نوع من التناهي وغاية
التوحيد ان يقال ان الحمد ههنا لغوي مختص باللسان
لا في غاية الامر انه مقترن بموافقة اعتقاد الجنان و
افعال الاركان لا على انهما داخلان في الحمد بل على انهما

يخلو

مقتضى

مقتضى

مقتضى بالحمد ومن رادفها عبارة المحقق
لا تقتضي هذا التكلف اقوال ولا يخفى ان ما افيد
كما لا يصلح توجيهها العبارة المحقة لا يصلح توجيهها
الاظهار صيغة المتكلم مع الغير اللهم الا ان يوجه
بعبارة تجعل شرط الحمد حامدا فان نسبة الفعل
الى الشرط لا يتعارف بخلاف نسبة الى الآلة والفاعل
ان يقال ان هذا امبالغة في استحقاقه تعالى الحمد
حتى ينبغي ان لا يحد باللسان وحده بل ينبغي ان
يصير ساير الاعضاء لسانا في حمده تعالى كما يقال
امصار العيب ليس بالعين وحده بل جميع
الجوارح ومحبة ليس بالقلب وحده بل جميع
الاعضاء قال الشاعر ليس الفؤاد محل حبك وحده
كل الجوارح في هواك فواد **قوله** ووجهه ان محمل
ما يحد به من الموارد حامدا قيل المتبادر من قوله
تحدك ان نفس الشخص الحامد داخل ولا يخفى
انه سجد جعل آلة الفعل شاركا للفاعل في اخبا
عن الفعل كما يقال يقطع باعبار اسناد القطع

الى القاطع حقيقة والى الله مجازا اقول قد يناسب
 امثال ذلك في المقامات الخطابية والشعرية كما قد عرفت
 ولا يلزم منه ان يكون حسنا في جميع المقامات ثم لا
 وافادتها ^{لغة} في لطفه في مقام الحمد والذوق السليم يشهد به **قوله**
 وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق المراد به الغنى الى
 ووجه النظر انه جعل ما يصلي به من الظاهر والباطن
 مصليا فكذلك هذا يجعل ما يجد به حامدا فكذا شهادة
 منه على امتناع تركه الا أنه مع الفاعل في الخطابي
قوله صلوة الجماعة تفصل ^{عليه} صلوة الفذ سبع وعشرين
 درجة كذا في الحديث والعذ الواحد وقد قد النحل
 فذا اذا استند عنهم وبقي **قوله** واكثر حرف الخطابي
 اقول فيه نظر فان حرف الخطاب هو الكاف في نحو
 ذلك واياك واما في نحو محمدك فالكاف ضمير
 واسم لا حرف وال جواب انه اراد بالحرف ما يقابل ^{اللفظ}
 المركب من الحروف او اراد بالحرف مطلق اللفظ او
 مطلق الكلمة اطلاقا الخاص على العام هذا وقد
 صرح صاحب الاكتشاف بان القوم كثير اما يتسامحون

من الموارد
 عدمه

فيطلقون

فيطلقون الحرف على اسماء حروف المباني وعلى الظرف
 ونحوها من اسماء الاشارة والضمائر وغيرها قال سيد
 الشريف ولعل قايده السامع في اسماء الحروف رعاية
 للموافقة بين الاسم ومسماه في التعبير عنهما بالحرف
 وان اختلف معناه فيهما ويجوز ان يكون من قبيل
 اطلاق اسم المدلول على الدال واما في الظروف ونحوها
 من اسماء الاشارة وغيرها فالاعتناء على نوع قصور
 فيها عن مرتبة اسماء الكاملة ومشايعتها للحروف التي
 فقد انضج مما افاد سيد الشريف وجه ثالث وهو ان
 يكون اطلاق الحرف على ضمير الخطاب لعل قوة المشا
 وسياستك في مباحث البيان من كلام الشارح النسخ
 مجوز ان يكون استعمال اللفظ في معنى واحد استعارة
 باعتبار مجاز امسلا باعتبار آخر كاطلاق المستقر ^{عليه}
 شقة غليظة **قوله** بل ربما يدعي ان ترك ذكر ما يدل
 عليه او فوق مقتضى المقام اقول لان الذكر يوهن ان
 في هذا الاستجماع خفا وهذا لا يناسب مقام التمجيد او
 لو ذكر ما يدل على الاستجماع المذكور لانسب ان يحدد

الحامد حمدنا مناسبا لهذا الاستجماع وافى له ذلك
 ونعم قال از دست زبان که بر آید کر عهد شکرتی آید
قوله بل المهم كلمة بل ههنا لا وضرب وحاصل هذا القول
 وانه لما قصدت بحمد الله تعالى اقبل عليه في ذلك
 الى ان خاطبه بقول الاحسن ما يقال انه لما راى ان الاله
 باسمه يصون المبتدأ به عن وصفه النقص ووجد
 نفسه محملا لا لقال عليه فلما لاحظ صفه الرحمن انه
 مولى النعم في الدنيا للكل قوى ذلك المحرك ثم لما تأمل
 في صفه الرحيم اى معطيها في الآخرة للمؤمنين تناهى
 المحرك قوة فصار المقام مناسبا للخطاب فخاطبه بملفت
 ذلك خطابه استوفى ذلك ان تحمل كلام المحشى على هذا وقد توجه
 ايقار حرف الخطاب بانه اشعار الى انه يعا كانه مشا
 للحامد حال الحمد إشارة الى رعاية الاحسان في حمد
 لان الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه اقول
 ولا بعد ان يقال انه تنبيه على غاية قرب من الحامد
 كما قال الله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وان
 كان الحامد لنقصانه في حال البعد عنه كما يدل عليه

طوبى

كلمتنا ونعم ما قال العارف دوست نزدیکی از غنست
 وین عجب آن که من از وی دورم این سخن با که توان
 گفت که دوست در کنار من ومن مجبورم کاس پیچی
 في قول المص رحمه الله حيث يقول الشارح وتقدم باعتبار
 انه اهم نظر الى كون المقام مقام الحمد **قوله** مؤنة ذكر
 ما يدل عليه المؤنة التعب والشدة واشتغال فيما يحتاج
 اليه الشيء كالزاد للسفر **قوله** مشربا لا خنصاص من قبل
 لجين الماء ولا يصفو تشيع المشبه ويحمل المكثية والتعبيل
 والتشيع بتشبيه الخنصاص بمشروب ثم اثبات المشرب
 له ثم ضم لا يصفو معه **قوله** فان المناسبات ههنا فطر
 لا يبد ههنا من تقدم مقدمة وهي ان الفطر اعنى تخصيص
 الشيء بالشيء قد يكون بالنسبة الى جميع ما عداه وبسبب قصر
 حقيقيا وقد يكون بالنسبة الى بعض ما عداه وبسبب اضافيا
 ثم الاضا في ينقسم الى قصر افراد وقلب وتعيين لانه
 انما هو اذا كان المخاطب او السامع مصيبا في اصل الحكيم
 مخطئا في طرفه فخطاؤه اما باعتقاد شركه غير الطرف مع الظر
 في الحكم او باعتقاد عكس الواقع او بتساوى الطرفين وغيره

الحمد

عندك في احتمال الانساب مثله قولنا ما قام الا نريد
 لمن اعتقد ان القايم زيدا وعمر وكلهما قصر افراد
 ولمن اعتقد ان القايم عمر ولا زيدا قصر قلب ولمن في
 ان القايم هل هو زيدا وعمر وقصر تعيين اذا عرفت
 فاعلم ان القصر في قولك الله احمد ان كان اضافيا
 بالنسبة الى الذات والعزى مثله ينبغي ان يكون قصر
 افراد لان كل ما قل يعلم استحقاقه تعالى الحمد لا يتصور
 التردد في ان المستحق للحمد هل هو تمام غيره حتى
 يكون قصر تعيين ولا اعتقاد ان المستحق له ليس
 الله تعالى بل غيره حتى يكون قصر قلب ثم قصر الافراد
 في اياك تحب محمد يشتمل على قصور فانه سيكتفي
 ان يكون هناك مخاطب باعتقاد ان الحامد المؤمن
 بحمد الله ومجد غيره فيراهما شر بكن في استحقاق الحمد
 وهو باطل كما يدل عليه قوله في حاشية الحاشية لان
 مخاطب لا يخلو اما ان يكون مؤمنا او مشركا وكل
 منهما لا يعتد الحامد المؤمن مشركا انتهى وجود
 في بعض النسخ في ذيل هذه الحاشية قوله وفي ما فيه

ايضا وكانه اشارة الى ما يجيء من المناقشات فهذا
 في وجوب كل من المحشى وقوله في اصل الحاشية وفيه
 ما فيه على من تمة الاعتراض لا اشارة الى ما في الاعتراض
 من المناقشات وان احتمل ذلك مع قطع النظر عن
 حاشية الحاشية ثم اقول اعلم ان هذا الاعتراض
 مختل من وجوه الاول انه يجوز ان يكون القصر في
 اياك محمد حقيقيا فلا يستدعي اعتقاد الشرك والنا
 انه منقوض بالحظر الواقع في قوله تعالى اياك نعبد
 اياك نستعين فما هو جوابه وهو جوابنا الثالث
 انه ان اراد ان مخاطب لا يعتد ان الحامد المؤمن
 بوصف الحامدية والايان مشرك مسلم لكن الحصر لا
 يستلزم ذلك وان اراد انه لا يعتد ان الحامد
 مشرك مع قطع النظر عن هذا العنوان والذهب
 عنه فهذا غير مسلم والسند ظاهر الرابع ان غاية ما
 لزم هو اعتقاد مخاطب ان المتكلم يرى مشاركة غيره
 عدم اياه في استحقاق الحمد وهذا ليس من الشرك
 الذي ينافي الايمان والحامدية ويمكن ان يقال ان

هذا وان لم يناف الايمان لكنه لا يناسب المؤمن سقيا
اذا كان في مقام حمد نعم وحقيقة الامران استغنا
الحمد واهلية على الحقيقة ليس الا الله نعم اذ الحمد اما
بازاء صفات الكمال او بازاء العطاء والنوال وكل
من عند الله حتى ان صاحب الكشف مع تصليفي في الامور
الاعتزال وخالقية العباد لما يصدر عنهم بالاختيار
من الاعمال قال واقامه عن نعم فاعتاد بان
نعم الله تجرت على يد الخاص انه لا يلزم ان يكون
هذا الاعتقاد من المخاطب في شأن العام بل يكفي
ان يكون في الواقع من يعتقد شراكة غيره نعم ايا
في الاستعانة المذكور قال صاحب الكشف بعد ما
قرر ان الجارية في البسملة يتعلق بعامل مؤخر نحو اقراء
وايتدار فان قلت لم قدرت المحذوف متاخرا
قلت لان الهم من الفعل المتعلق به هو المتعلق
لان المتركيب كان يبدون باسم الهم فقولون
باسم الاموت في باسم العز في فوجب ان يقصد
اختصاص اسم الله نعم بالابتداء انتهى هذا كله مع ان المخاطب

في محذور

في محذور هو الله نعم فلو روي حال المخاطب لم ينص
فقر الافراد عن اصله ايضا والمتكلم ان يجعل الخطاب
على ما يشمل السامع فيندفع الخاص والسادس **قوله**
وجعل التقديم على مجرد الاهتمام الى اشارة الى دفع
ما يقال من انه ليس يجب ان يكون لا فائدة العوض
حتى يفيقه الشبهة بل يجوز ان يكون مجرد الاهتمام هو
وهذا بحث وهو انه لا يكفي في التقديم مجرد الاهتمام
بل لابد ان يبين الاهتمام من اى جهة وبأى سبب
نقص عليه الشيخ في دلائل الانحياز وسبب الاشارة
اليه في كلام المصنف والشارح ايضا والجواب انا
لا نعني مجرد الاهتمام وهذا مجرد اهتمام المتكلم بشأ
المتقدم بل كونه اهم واشرف في نفس الامر وهذا لكنه
باعنه على اهتمام المتكلم لشأنه وتقديمه اياه والذي
لا يكفي مجردة هو الاهمية في نظر المتكلم لا الاهمية في
نفس الامر وينبغي ان **قوله** على ما قيل قال به صاحب
الكشاف وصاحب المغني واختار ابن الحاجب بان
يايهم القريب والبعيد واقول بناء على مختار انه

في محذور
انه

ان كل ما بالان ما عداها يقتضي القرب المكاني او
 البعد المكاني بخلافه فانها لا تقتضي شيئا منها
 وفيه نظر **قوله** في قوله يا من شرح متعلق بقوله
 ان **قوله** حبل الوريد في الديوان هو عرق بين
 العنق والمنكب **قوله** هضم النفس وقيل تعظيها او
 تبعيد الحضرة المقدسة عن قرب الحامد المكدر
 بالكدرات البشرية **قوله** وقدم شرح الصدر ان
 قيل الظاهر ان المراد بشرح الصدر وتبوير القلب
 ههنا واحد على ما قالوا في قوله نعم افن شرح الله
 صدره للسلام اذ حمل تلخيص البيان هو القلب
 الحقيقي لا الصدر الذي هو غاوة في العبارة فتفتن
 واحد استمر اقول وانت خبير بان يكون شرح
 الصدر هو ما على تبوير القلب بحسب معنييهما
 الاصليتين يكفي نكتة للتقديم وان اختلفا في المعنى
 المقصود ههنا ولعل المراد المحشى ما ذكرناه **قوله**
 لان البيان يبلغ اوشد واكثر مبالغة وقوله لا
 لانه بيان مع دليل معنوي لا بلغية كما ان قوله

تناوب
 هنا

على ما قرأ

على ما قرأ الخ دليل لفظي لها فامل **قوله** وتبوير القلب
 بالقلب وهو مع خبي معطوفان على قوله التبيين
 ابلغ من البيان والمقصود ان هذه مقدمة ثانية
 لدليل تخصيص البيان بالشرح والتبيان بالتبوير
قوله والقياس فتح التاء لان المصدر من التلويح
 المحرر للمبالغة قياسه فتح التاء كالعدد والتهداد
 ويحكي عن سبويه ان التبيان قائم مقام المصدر
 يقام النبات والعطاء مقام الانبات والاعطاء ليس
 بمصدر المبالغة كالذكر والتذكر والافادة
 ورجح فلان شذوذ **قوله** والمراد من تلخيص البيان كونه
 خالصا لظاهره ان يقال جعله فان التلخيص متعدي
 والتلخيص لازم وكانه بيان للماصل **قوله** وضح
 في ما في الحاشية ان تشبيه التبيان بالبروق مع
 ان المفسر هو التبيان مفرد والمشببه به هو البروق
 جمع اما لان التبيان للجنس واما للمبالغة حتى كان
 التبيان الواحد يعاوم البروق المختلفة اقول
 ولا يخفى ان توافق الطرفين في الافراد والتعدد

خلوصا

غير لازم فانه قد يتعدد المشبه ويتجدد المشبه وبشي
 تشبيه التسوية وقد ينعكس الامر فيسبى تشبيه الجمع لا
 يقال في هاتين الصورتين يكون المشبه او المشبه به
 كل واحد من تلك الامور المتعددة لاجمعها لا لافق
 فليكن ههنا كذلك كيفه لا اضافة تبطل معنى الجمعية
 وكان ما ذكره المحشى اخذ بالابق والاول فاعمل **قوله**
 معنى المعان لا بمعنى اسم الفاعل الى الحافظ لانه
 نفس المشبه به اعني البرق لا لانه وقوله لكونها
 مصداق او وجه الحق لكون اللامعة بمعنى المعان فان
 المصدر قد مجيء بهذا الوزن كالعافية وقوله للتبني
 صلة لاثبات اللوامع وخبر يكون قوله استعارة
 تخيلية **قوله** والمناسب الى اشارة الى ان في الق
 السابقين قصور من حيث ان يشبه التبيان بالبرق
 مرعا او كناية لا يناسبه قوله من مطالع المتأني بل
 المناسبة تشبه التبيان بالشمس الناقبة لما صرح بها
 او كناية على قياس ما سبق ولما استغرق هذا التق
 ياباه لفظ المعان فانه من خواص البرق اجاب بانه

والعاقبة

لا يابى

لا يابى عن ذلك كثير الجواز ان يراد به مطلق الطلوع
 والظهور وان كان اكثر استعماله في ظهور البرق
 ثم اقول اطلاق المعان على هذا المعنى لا يتم بحتم
 ان يكون مجازا من باب اطلاق اسم الخاص على العا
 كالمزمن على الانف وبحتم ان يكون حقيقة فان
 لفظ العام قد يشتر في بعض افراده ويكون استعماله
 فيه كالمزمن ان فيما له كفتان مع انه في الاصل لما يوزن به
 حتى ان العقل ميزان والشرع ميزان والاسطرلاب
 ميزان ولهذا نظائر كثيرة وكلام المحشى ينظر الى
 الثاني حيث قال وان كان اكثر ما يستعمل في البرق
 فمن حكمة الاول ثم اعرض عليه بانه قد ذكر في قسم الحقيقة
 من اساس اللغز مع البرق والصبح وغيرهما لمعانا
 فذلك لا يختص بالبرق فقد انخرق عن مسلك السدا
قوله وان يكون بالناء المتلذذ قيل هكذا في النسخة
 المصححة تصحح الفاص والمثاني جمع المثني على صيغة
 المفعول من التثنية او جمع المثني الى المفعول اسم مكان التثنية
 بمعنى التكرير والام عادة صرح به صاحب الكشاف في

السطوع

سورة الزمر وفي الصحاح المنافي من القرآن مكان
 اقل من اثنائين وبني فاحذ الكتاب مثالي لانفاثتي
 في كل ركعة اي صلوة وبني جميع القرآن مثالي ايضا
 لا فتر ان آية الرحمة العذاب وقيل لا تكرر في القصص
 والاحكام او كذا نزوله **قوله** سبحانه الخيصر والايضا
 الذين هم مصنفوا للصر في هذا الفن ومن اللطافة
 بيان طائفي الجمع **قوله** شقوة جمع شأن وهو الامر
 والحال وكل شقوة عطف تغيير في جميع امور **قوله**
 طلبته في الصحاح الطلب بكسر الهمزة ما طلبته من شئ
 والبغية بكسر الباء وسكون الغين المجمع الحاجة **قوله**
 لان وجه البحر ينسب الي اي جهة البحر تبين سببا
 لمناسبة البحر الى سكون الحق نورا وجهة التعلق
 سببا للملازمة لنا **قوله** فلذلك يكون نبينا عظيما
 رتبة ومرتبة اقول اوله صفة هو المبعوث من
 عند الله علينا والواسطة في وصوله فيضه الدنيا
قوله في سفلها قال في المغرب المستعمل اسم مكان
 او زمان من استعمل الطول اذا رفعوا اصولهم

بآية ص

ملأ ثمة ور

عند الزينة

عند رتبة ثم قيل استعمل ابنهيا للمفعول اذا انصرف
 من استعمل الصبي وهو ان يرفع صوته عند لادته
 وفي الصحاح المستعمل اول المطر يقال استعملت السماء
 وذلك في اول مطرها انتهى هذا الصلة ثم عم فاطلق
 على اول كل شئ **قوله** ولذلك ايضا اي وكان القول
 بالواسطة ذات الجهتين واجب اذا قلت المناسبة
 بين الطرفين **قوله** وان لفظ النبي على الرسول
 كون الرسالة اعلى مرتبة من النبوة اذا الرسول
 من له كتاب وشرع والنبي اعم من ذلك لما في لفظ
 النبي الخ اقول اوله شارة الى انه يستحق الصلوة
 لاجل النبوة فلان يستحقها من حيث الرسالة والى
قوله وهو فعل بمعنى مفعول الفيدان فيه تاملان
 لان النبي يجوز ان يكون بمعنى المرتفع لا بمعنى
 المرفوع والمشرقي واعتراض عليه بعض الفضلاء بان
 الظاهر ان يكون الفعيل مستقاما في المثال في المجرى
 ويكون بمعنى اسم الفاعل او المفعول من المجرى ولا
 يكون بمعنى اسم الفاعل او المفعول من المجرى فيه

الصلح

قوله ص

قلت من هذا الذي قال ان الضيف اشتق من المزيه
واما انه لا يكون بمعنى الفاعل والمفعول من المزيه
فلا يظهر له كيف وكثير من الصيغ المجردة يشترك
في المعنى مع المزيه فيه قال في الصحاح هدي ^{ولقد}
بمعنى ثم نفعل اليه تفسير النبي بانه شرف على سائر
الخلق على ما في اصل الكتاب نقله عن الصحاح من
هذا الضيف هذا وكتب في الحاشية ولو كان من بيتا
بمعنى اخبر فاصله العزة وهو فعيل بمعنى فاعل **قوله**
المحدثين على صيغة الفاعل او المعارضين في الصحاح
محدث فلان اذا بارية او عارضته في فعل و
نارعه للغلبة وفي الدستور محدث فلان فلا نا
نارعه للغلبة وقيل المحدث اسم مفعول من المحدث
وهو طلب المعارضه وجبه المحدثين بالفتح كالمصطفين
هذا ومن معارضته متعلق باعجاز **قوله** كافي في
حب رمانك حيث اضيف الحب الرمان ثم اضيف حب
الرمان الى مخاطب فحب الرمان في قوة كلمة واحدة ^{اضيف}
الى مخاطب لانه اضيف للحب الى الرمان ثم اضيف الرمان

الى مخاطب فمعنى الضيف لم يصف الدلائل الى الاعجاز ثم
الاعجاز اليه صحت حتى يلزم وصفه بالاعجاز بل قد اضيف
دلائل الاعجاز التي هي بمعنى المعجزات اليه صر والمؤيد
بالاعجاز ح ما هو وصف المعجزات لا وصفه صفا
المعجزات دلائل الاعجاز المعجزات وهذا وان لم يمنع
ان يجوز ان يفهم من نفس الفعل الخارق للعادة
كونه معجزا فيكون دليلا لاعجاز نفسه لكنه خلاف الظاهر
فلما قال لا يحسن والتفصيل انه بنى الامر على ما
الظاهر من اضافة الاعجاز الى النبي ص حمل الاعجاز
على المعنى اللغوي وهذا وان صح لغة الا ان العرف
ما ياباه فعدل عنه الى كون المضاف دلائل الاعجاز على
المعجزات ^{المعجزات} وحمل الاعجاز على اعجاز المعجزات لا
اعجاز النبي ص واراد بالدلائل المعجزات كما في الوجه
الاول فتوجه لزوم كون المعجزات دلائل الاعجاز ^{بمعنى}
فعدل عن هذا الضيف الى حمل الاعجاز على اعجاز القرآن
وحمل الدلائل على بن ابي نعيم اعجاز القرآن وفي هذا
الوجه الضيف اضيف دلائل الاعجاز الى النبي ص كما في

معناه

المعجزات

الثاني فمامل وتبصر **قوله** ثم معنى تأييد المعجزات
 أي كونها مودة على البناء للمفعول وحاصل هذا
 المعنى أن أسرار البلاغة تفيد القرآن حيث صار
 معجزا مسيها وإذا أيدت القرآن الذي هو أقوى
 المعجزات والعدة فيما بينها فقد أيدت المعجزات
قوله لأنضيا ف القرآن التي يقال هذا قرآن محمد
 ص كما يقال بقراءة موسى وأخيل عيسى وزبور
 داود عليهم السلام **قوله** أنها أقوى دلائل الإعجاز
 أي الإعجاز القرآن فان دلائل الإعجاز بحسب اختلاف
 أقوال العلماء امور شتى فقبل إعجازة كما أن البلاغة
 وقبل لعدم اشتغالها على التناقض والاختلاف
 وقبل لإخبار فيه عن المعجزات وقبل لإعجاز لفظه
 وكثير معناه وقبل لغرابته أسلوبه لاسيما في القول
 والمعنى أنهم وقبل لصفه وهو أن الله نعم صرفهم
 المحدثين عن معاصرتهم وذلك لسبب قدرتهم
 أو بسبب واعيتهم واتقن الوجوه وأينها هي
 الأول المشهور عند الجمهور **قوله** فاحراز قضية

السبق كناية

السابق كناية عن السابق أقوال الظاهر أن كون الحراز
 قضيات السابق كناية عن السابق بنا في كون الكلام
 استعارة تمثيلية فكان كل منهما وجه براسم فالفاء
 في قوله فالكلام تمثيل غير مصيب لأن الحمل على الفصاحة
 هذا إذا كان الواقع هو الفاء وأما إذا كان هو الواو
 على ما في بعض النسخ فيحمل على الاستيناف أو يقال
 هي بمعنى أو الفاصلة **قوله** ويحمل المكنية أو التمثيل
 والتي شخ كسب في الحاشية بأن يعبر تشبيه سبقهم
 في باب الفصاحة لسبق الفرسان في ميدان السباق
 فيكون هذا التشبيه استعارة بالكناية ويكون أنباء
 قضية السابق استعارة تمثيلية وذكر مضمير الفصاحة
 تر شيئا انتهى أقوال وفي كون ذكر مضمير الفصاحة
 تر شيئا مناقضة وحقة الاكتفاء بالمضمار فقط ثم أقوال
 محتمل أن يكون تشبيه الآل والأمجاد بالفرسان في
 مكنية وإثبات الميدان لهم تمثيله وذكر الحراز قضية
 السابق تر شيئا **قوله** والمعارف في التقدير هو اللام
 دون البناء قد يقال التقدير يكون بحرف مناسب

معتمد في الفصاحة
 والظواهر في الحروف
 غير أن

بمعنى الفعل والمناسبت بمعنى التسمية هو البناء دون
 اللام **قوله** ويمكن ان يقال كلام على دليل الاول
 او لا يمنع ان المتعارف في التقوية هو اللام دون
 البناء مستنداً بأنه يتعارف البناء للتقوية في
 التسمية المرادفة للدعاء وبذلك مائة ألفاً
 وثانياً يمنع ان ادخال حرف الجر هنا للتقوية
 يجوز ان يكون لتقوية الاشتهار مثله فافهم
قوله وان ابيت اي ان امتعت عن كون البناء
 لتقوية عمل التسمية اما لان الدعاء ليس بالتسمية
 او لان تقوية التسمية بالبناء لا يوجب تعدية حرف الجر
 بالبناء افعال هذا كلام على تقدير التزل والاك
 فالموجب مانع لا يدفع كلامه قبل هذين الاحتمالين
قوله انه على الى سوار الطريق بمعنى استعمل الهدى
 متعدية الى المفعول الثاني بنفسها لا بالي ولا باللام
 قصد الى معنى الايضال الذي هو اتم واهم ومن
 الغرادر ان بعض فاضل زماننا اورد على ما نقل
 من ان الهداية المتعدية بنفسها بمعنى الايضال

امتعت

هذا

المضمر

انه متقوض بقوله تعالى وما عود فقد بناهم فاستقبل
 المعنى على الهدى زعمنا من ان الكلام ليس في المتعد
 الى المفعول الثاني خاصة الى احد المفعولين حيث
 مثلاً المتعدية باللام بقوله تعالى ان هذا القرآن
 يهدي للذي هي اقوم وليست شعري كيف اشعر عليه
 ان معنى الآية على كون الطريقة التي هي اقوم وهي
 مفعولاً ثانياً فان الطريقة لا يهدي به وانه اذا تعد
 الى المفعول الاول بنفسه والى الثاني بالحرف فعلى اي
 معنى يحمل هذا الغاضل هذا مع قصر مجهم في غير موضع
 بان هذا التفضيل والتعدى الى المفعول الثاني
 غير فاعل **قوله** على بكر الحار وكون اللام زعمنا
قوله وهو استعاره مصرحة حيث ذكر الفقر
 الموضوع للمشي به اعني الحلي واريد به المشي اعني نكت
 الكلام ولذا قال سبكتها يد الافكار فان سبكت يد
 الافكار قدنية على ان المراد النكت الحلي الحقيقي
قوله فغير فكثير فان تشبيه الافكار عن سبكت الحلي
 ممكنة واشتات اليد لها تخيل والسبكت تشيع **قوله**

مهدى اليها

حكم فاعيل بمعنى مفعول وهو تنويع التذكير والتانيث في
المفصل من هذا الباب ان مرحة ^{الله} قريب من المحسنين
قوله وقس على هذا عليه معنى مدوا اليه اي يرايه
ايضا جدهم في مسخ معاني ذلك الكتاب **قوله**
فوضع الضرب موضع الصرف مجازا استعمال الاسم
السبب في السبب **قوله** فعلى هذا الحاجة الى اعتبار
حذف مفعول الضرب كما اعتبر حذف النفي في الوجه
الاول وايقيد ان فيه نظر الان في قولهم امسكت عنه
مفعوله الاول محذوف اي امسكت نفسي عنه ففعل
فعلى هذا الحاجة اليه ليس كما ينبغي اقول وكان
المحتنى نظر الى نفس ضربت عنه بقوله تركه وجعل
امسكت عنه بيان المحاصل المعنى وفي قوله وكأنه بيان
لما حصل المعنى بنى الامر على عكس ذلك وكل محتمل فافلا
بنى الامر على الاحتمال الاول فاعتد على اصل الكلمة
وثانيا بنى على الثاني فلجاب عنه والردحان مع
المجيب فان نظم المتن بل يعضد **قوله** وقس بالوجه
الثلاثة قوله تعز اقرض بكم الذك صفحا ويجوز

حق ص

ان ص

الذي يكون

ان يكون الصفح اسما بمعنى الجانب لا مقصد
فيكون منصوبا على الطرف قال في الصحاح صفح الشيء
ناحية وصفح الانسان جنبه وصفح العمل مضطجعه
والجمع اصفاح **قوله** كما في باب احوال المسند اليه في ياق ص
بحث تعقيد الفعل بالشرط **قوله** ما بين الخاصر في
الصحاح الضرب وسط الانسان والضلع بكسر الصاد
وفتح اللام واحدة الضلع والاضلاع قيل في سكن
اللام فيها جازين ايضا والخلف بفتح الخاء المعجمة و
سكون اللام اقصر اضلاع الجنب والجمع ضلوف **قوله** باسرها ص
الاسم القدر في السامى القدر الى كبدان فخلين
دورند **قوله** ويعرب منه هذا الشيء برقة في السا
البرقة باره رسن كبر كر دن چهار باي بندند
تعال الخند الشيء برقة اي تاما لم ينقص منه شيئا
واصله ان رجلا باع بعير الجبل في عنقه فقبل له
برقة **قوله** وكله عن دون من ثاباه وايضا فان
هذا عكس المتعارف اذ المناسب من اولها الى
آخرها **قوله** واي رد عليه اليه اقوال فيه ان المتبا

له

من كونه متباعد عن آخرها كونه واصله الذي تجاوزا
 عنه كثيرا فان عن المجاوزة ولو نزل عن المقام كفي
 قرينة معينة المقصود هذا وقال الشريف المحقق قد
 سر في شرح المفاتيح ان متباعد عن آخرها بالتجاوز
 قاله في مبالغة ليست في تقدير متباعد عن آخرها
 والمبالغة باعتبار الجمع بين معنى التجاوز والتباعد
قوله اللهم الا ان يعينني بنفسين معنى التعدي والمجاوز
 فيكون عن صلة لها فبناء الكلام على الفرق بين تجاوز
 عنه وجاوز عنه فان الاول بمعنى غفاه والثاني بمعنى
 تعداه اقول لكن المذكور في المصادر ان التجاوز
 جاء بمعنى العفو ومعنى المجاوزة ايضا وكلام القائل
 مبني على هذا فتدبر **قوله** وتعد عن التكرار فان التكرار
 يتضمن معنى المجاوزة والتعدى فانه محاورته عن
 مخصوص هو الخطاء فتضمن معنى التعدي والمجاوز
 معديون التكرار اقول وهذا بحث فانه لا
 في هذه استعمال التجاوز في مطلق المجاوزة والتعدى
 ولو تجاوز المقام يكفي قرينة عليه فلا حاجة في تصحيح
 اذخود

ما قبل

ما قبل الى القامين وما يتضمنه من التكرار وتطول الشا
قوله ادراج الرفع اذا كان الفعل مجزعا اذهب
 من باب الافعال فيكون قوله اي ههنا بيانا
 لحاصل المعنى وبالنصب اذا كان الفعل مجزعا و
 النصب في على الظرفية ودمه على الاول منصوب
 على المفعولية وعلى الثاني مرفوع على الفاعلية **قوله**
 ونفاق سوقه النفاق بالفتح ضد الكساد **قوله** بهاء
 الدين الخ هو استاد الشارح **قوله** على غير القياس
 قبل يتعلق بالاحير **قوله** والمعنى او حاصل المعنى
 وما له تدبر **قوله** وسيلان البطاح من شجيرات
 الظاهر انه من شجج التمثيل لان الاعناق للظا يا
 وسيلان البطاح بالاعناق انسب بحال المطايا
 ان كان ملوكا للساكنين ايضا وان اصحاب **قوله**
 اريد ان في هذا التعليل تأمل فان الاخذ والاستفا
 وقصد هما الاستيفع باختصار الشئ ثانيا اقول
 لعل المراد بقصد الاخذ والاستهاب ارادتهم اختصا
 هذا الشرح وابراد خلاصة العبارة او بعبارة اخرى

لان
 الشرح
 بعبارة اخرى

كما يدل عليه مدغمات المسح ولا شك ان بعد اختصار
 الشرح لا يبقى مجال لذلك **قوله** ما يحتاج الى دفع اشياء
 الى دفع الاول كون التعديل الاول غير محتاج الى الدفع و
 الاحسن ان يجعل قوله معنى الى ههنا اشارة الى دفع الاول
 وقوله اما الخذف لا يحتاج الى اشارة الى دفع الثاني فكان
 قال ان سئل انما المقام المهم وقصد المتكلم الى ان يقتضي اختصارا
 الشرح اما الاول فلون مستحسن الخ واما الثاني فلون
 الاختصار **قوله** وذكر اللبيب بما يرجح فان اللبيب العاقل
 لا يكاد يرتضى بالاختصار والاستهبال من كلام الغير اما اذا
 ان يرتضى باخذ الغير من كلامه **قوله** ومطابقة نظم الشعر
 بالرفع عطف على الوجه او بالكر عطف على مكان **قوله**
 مع موافقتها في المعنى فان الاستفهام في كيف مصر
 للون كما في استفاد منه النفي **قوله** وان كان الفاء في السببية
 وهي مانعة عن عمل ما بعدها في ما قبلها اذا وقعت في
 موقعها وموقعها ان يكون بحسب الظاهر بين جملتين
 يكون احدهما بمنزلة الشرط والاخرى بمنزلة الجزاء
 واما اذا كانت زائدة كافي قوله تعالى اذا جاء نصر الله
 لكنها لا يمنع ههنا لانها
 وقعت في غير موقعها
 توضيح ذلك ان
 فاء السببية لا تعمل
 ما بعدها في
 ما قبلها

والفتح او يكون واقعه في غير موقعها الغرض كافي قوله
 وربك فكبر واقعا للبيتم فلا تقهر في الصور بين لا يمنع
 من عمل ما بعدهما فيما قبلها **قوله** وهي نصف النصار عند
 اشتداد الخ سمي بالمهاجرة للمهاجرة الناس الذين في سبب
 اشتداد الحرب او المهاجرة بعضهم لذلك والاولى بهم **قوله**
قوله او ظرف او في ثاني الحال فان قلت ههنا يعطف الحال
 عليه لكونها في معنى الظرف اقول لانه يعتبر في التابع
 كونه مع ما بآراء المتبع من جهة واحدة وكون الحال
 في معنى الظرف لا يصح ذلك **قوله** ولا مجال لجعل الواو
 للحال دفع لما قبلها انما يلزم ما ذكرتم من اولوية الترك
 اذا كان الواو للعطف لم لا يكون للحال فقال لا مجال لذلك
 لان الواو الحالية لا يدخل على الحال المفردة **قوله** ولا يخفى
 ما في قوله ولعنان العنابر اليه ثانيا لفظ اليه لا يوجد
 في بعض النسخ ويوجد في بعضها فاعلى تعدد عدته
 ما نقله اختصار العبارة الشرح وعلى تقدير وجوده
 يكون نقله بالمعنى اقوال والمقصود من هذا الخذف
 او التبديل التنبيه على ان ليس لقوله نحو اختصار الاول

بعضه

دخل في المكتبة التي شج والقبيل وانما هذه في غير قوله
لعنان العنابة ثانيا فان تشبيه العنابة بالمركب مكتبة
واشبات العنان لها تخيل وذكر الشئ بمعنى مر في العنا
من شج اما المكتبة او التخييل فتدبر **قوله** ثم لم يحل العلم
ظاهر اللفظ انه استعير لمحل العلم وانت خبير بان المجاز
المرسل في مثل اظهر وكأنه اراد بالاستعارة ههنا مطلق
المجاز محازا من باب اطلاق اسم الخاص على العام
او اراد معناه الفعوى هذا والفعل من غير واسطة حتى
يكون مجازا او اللفظية محتمل وقد اشار اليه المحقق فيهما
بجنى بقوله اشارة الى ان طبيعة كالماء في النور والصفاء
والنار في الحدة والضياء وهي العميدة بالماء المصهله
واليابسين من الحياء او بالخاء المعجمة ثم الباء المتحركة بعد
ثم الباء المتناة من تحت من الحياء بمعنى السرف في الخبر
المرء مخبوء تحت لسانه فعلى الاول فيعمل بمعنى فاعل الى
ذات حياء وعلى الثاني بمعنى مضمر الى مخبوء **قوله** وفي
بعض النسخ قد ضمت عنه الحسام بالالف واللام المعقوف
عن المضاف اليه **قوله** وفي بعضها حيايم الاحتام بالاف

استعيرت

الستر

الاحتام

الى الاحتام قبل هذا هو الموافق للنسخة المصححة بتصح
الشراح **قوله** وضع الفرائد مبتدأ خبري قوله كذا
والخصاص للخلل والشب الصغير ويقال للقر يدان خصا
القيم ويقال للفرج التي بين الاثافي خصاص كذا في الصحاح
قوله التخصيص على مقابلة الشكر الخ ليس ان ذكر
اللسان مستقل في ذلك اذ ليس كذلك على ما لا يخفى
اراد ان لذلك مدخل في ذلك واليه اشار بقوله ولذا
قال سوار يعلق بالغواو غير ما الخ وعلى هذا التفسير
ما سيور من تفرع النسبة واما الصريح باختصاص
باللسان فالظاهر ان ذكر اللسان فقط مستعمل فيه
قوله وان مذار الخ بقران والجملة معترضة او جالية
عن الاختصاص وبالجملة هذه ائمة الغاية الثانية في
على ان يكون في خير الباء اي والصريح بان اختصاص
الحد مذار ما فصل الخ حتى يكون فالذات نالته من قول
ذكر اللسان محتمل بعيد جدا **قوله** ولذا اي ولاجل
ان يظهر تفرع النسبة بينهما على تعريضهما للاجل
ما ذكر من التخصيص او كذا والظهور آخر او الصريح

وقد قال المراءى في هذا الكلام قوله استعيرت
بالنظر الى ان التخصيص انما يحصل من
ذكر اللسان في بعض النسخ
والتخصيص في
مجمع الذين
وقوله
في غير ما الخ
او في غير ما الخ
قد قالوا على
مورد ذكر اللسان لا يفهم ذلك بل يجب
على ان حمله على ويكون مبتدأ محذوف
ومنه تمة الغاية الثانية او على ان حلف
الجملة وكذا فائدة البراءة المعقوف
التقدير ان ما كان مدارا مقصدا
الخ فليغزاه عنه ربه الله

المذكور ثانيا فقد عرفت انه لا حاجة له الى هذه الفهم
بل يستفاد من مجرد تقييد النشاء باللسان فقط **قوله**
وان كان الاطلاق في التعريفين اى اطلاق المعلق
في تعريف الحد والمورد في تعريف الشك ان لا يقيد
النشاء في الاول بكونه في مقابلة النوع خاصة والفعل في
الثاني بكونه صادر عن اللسان بخصوص **قوله** ووقفت
ذكره لى ذكر اللسان بان النشاء يطلق على ما ليس باللسان
حقيقه وليس للحد الا ما صدر عن اللسان فلا بد من الخ
قوله وفي الحديث انت كما اثبت على نفسك هذا الكلام
اما جملتان بان يكون الضمير المرفوع مبتدأ وقوله كما
اثبت في موضع الخبر تقديره انت متنى شأوك اثبت
على نفسك بخلاف عام المصدر واقامة المصدر مقامه
ثم اقامة صفة المصدر مقام المصدر كما قيل في خير وقتك
اى قدمت قدوما خيرا مقدم او تعذيبه انت مستحق
ثأرك كما اثبت فيكون المنسوب النائب او الى المنسوب
ثانيا مفعول لاية واجمله واحدة يجعل الضمير المرفوع
تاكيدا للكاف وقوله كما اثبت في موضع الحال الى الصفه

لنشاء ثم

لنشاء ثم على التقادير الاربع فكل ما اما مصدرية كما اشترا
اليه اى او موصوله او موصوفه بخذف العايد الى
الموصول او الموصوف فانقطع له انشاء من وجبهات
قوله كون اطلاق النشاء عليه بطريق الحقيقة متع
يدفع هذا بان الاصل في الاطلاق الحقيقة وهو معا
بالتبادر الذى هو اقوى امارات الحقيقة فانه اذا
اثبت على قلن لم يتبادر منه الا فعل اللسان **قوله**
ولا شك ان ذلك اى نشاء الله تعالى قول لانه من جنس
الكلام **قوله** لانه على الاول لا يصح الاحتراز هذا بناء
على ان يكون المعرف مطلق للحد وهو الظاهر
اما لو قيل ان المعرف هو محمد العباد فان **قوله** وعلى
الثاني لا حاجة الى الاحتراز وقد يقال كثير ما يطلق النشاء
على ما ليس باللسان وان كان مجازا فاسب ان يحتجز
عنه في مقام التعريف والتكليف يوجب كلام الحق
بذلك الوجبه **قوله** فالله يكون معنا قصد الخ
ما ذكره ما ذكرنا افتراق التعريفين كل عن الآخر و
مادة اجتماعهما هو النشاء على الجمل على قصد التقسيم

ولم يذكر الظاهر بها لعدم تقدم الغرض في بيان
 الفرق بينهما وأفيد أن الثناء على الجميل إنما يكون على
 قصد التعظيم ضرورة أن الجميل من حيث هو جميل لا
 يكون باعثا على السخريه والاستهزاء أعني استدلال
 الثناء على قصد التعظيم للثناء على الجميل فإن لم يكن
 الجميل مخصوصا بالاختيارى فالاستدلال هنا انضمام
 حق وإن خص بالاختيار كما هو المنقول في حاشية
 التهذيب عن العلامة للقناري في حاشية قوله انتهى
 وقد يقال إن تعريف المختص أيضا صحيح مع قطع النظر
 عن الاستدلال الثاني فإن قوله سواء يتعلق بالثمة
 أو بغيرها من ثمة التعريف والمراد بغيرها غير ما
 من صفات الكمال لأن وضع الإضافه على تعريف الحمد
 فهذا في قوة ذكر الجميل فتدبر **قوله** لا شمول كل منها
 أي من التعريفين على واحد منهما أي من الأمرين
 وقد عرفت اشتمال تعريف المختص على الأمرين واستدلال
 الجميل التعظيم واستقام التعريفان **قوله** فالتمثل في
 التعريف المذكور وهذا حديث اخذ فيه ما لم يعبر ولم

الكشاف

يؤخذ فيه ما عبر وحي لا يكون مانعا ولا جامعا **قوله**
 في المذكور ثم بمثل ما ذكرنا **قوله** بأن أحد الخ متعلق
 بترجيح الأخير أي اعتبارا كونه على قصد التعظيم **قوله**
 فالظاهر أنه محذور من ليس على الجميل **قوله** إلا أن يقال
 للجميل اسم الخ إذا بنى الأمر على التعظيم فيصدق على
 الثناء بغيره لا موال أنه ثناء على الجميل لكنه يتجبد به بصدق
 على الثناء على الجميل في نفس الأمر مع قصد السخريه و
 لو خص للجميل بالجميل في نظر الحامد لا يذفع ذلك
 أيضا لكنه تعسف كما قيل في قول فيه أن الكلام ليس
 في تصحيح الاختصار على الجميل بل في بيان اعتبار الجميل
 أيضا كاعتبار كونه على جهة التعظيم فكيف يرد
 ذلك هذا مع أن وقع ثناء الحامد على الجميل أو مع
 قرينه على كونه جميل في نظر الحامد فتدبر **قوله**
 ذكر وإن الحمد يخص الأمر الاختيارى هذا الأمر الاختيارى
 أما المحمود عليه والمحموده وقد ذهب إلى كل بعض
 لكن كل مناهظر إلى الأول **قوله** لا فرق في موضعه
 من أن أش الفاعل المختار حادث وقد مر الكلام فيه

على

قوله ولا يجمع الى تاويل كما يقال ان هذه الملكات
تكون مبادى لافعال جميلة اختيارية فالجواب بالحقيقة
على نفس هذه الافعال **قوله** معنى الانباء ان يفسد
او يكون المنبئ بحيث لو عرف المنباء عنه وهذه الحقيقة
محققه بالفعل في الاعتقاد فهو منبئ بالفعل قد بين
لا يتوهم ان هذا عين الجواب بان المراد بالمنبئ في
التعريف ليس المنبئ بالفعل بل من ثبوت الانباء **قوله**
وقد يوجه السؤال الكج بناء السؤال على الوجه الاول
على كون الاعتقاد شكرا في الواقع فيلزم منه عدم
التعريف بالخروج عنه وبناء على الوجه الثاني على كون
التعريف صحيحا في الواقع فيلزم منه عدم كون الاعتقاد
شكرا على عكس الوجه الاول **قوله** والاطلاع عليه لا
ان يكون من الشاكر قبل ترك هذا الجواب في الاول
لان النزاع فيه انما هو في كون المطلع منبئا لا في كونه
شكرا فلا يتفاوت الحال بكونه من الشاكر او من غيره
مختلف في الثاني فان النزاع فيه في كون المطلع شكرا
قوله ففرع ما يظهر من التعريفين وهو النسبة بين

معرفة

بموجبه

المورد

المورد بين والمتعلقين **قوله** ثم ما يظهر من هذا
الكج وهو النسبة بين الحمد والشكر **قوله** وذكر
الصفيتين الكج كانه جواب عما يقال ذكر الصفيتين اما
لدلالة اسم الله تعالى عليهما بناء على استبعاد جميع الصفات
فما وجه تخصيصهما بالذكر من بين الصفات واما
لتميز الذات فالتميز يحصل باحدهما فوجه الجمع بينهما
اجاب بانه تلويح الكج وحاصله اختيار الشق الاول
وجه التخصيص دلالة كل من الصفيتين على الاستبعاد
المذكور اما الاول فبدلالة ملية واما الثانية فبدلالة
انتهية كما اشار اليه بذكر الاستبعاد في الاولى والثبوت
في الثانية فكانه اراد الجمع بين الطرفين في الكناية
عن هذا الاستبعاد التي هي ابلغ من الصريح **قوله**
كانه تلويح الكج او اشارة حقيقية الى ان اسم الله تعالى
مستبعد لجميع صفات الكمال او دال على جميعها لا على
مجرد الذات بل على الذات مع انصافها بجميع تلك
الصفات وذلك الاستبعاد بالنظر الى انه لما اخذ
في تفسير لفظ الله تعالى مع الذات انصافها بابتينك

ان

برهان الذي هو ان يتفعل السامع
بسم الله تعالى المعلوم والاني
هو ان يتفعل بسم المعلوم في العلة

الصفتين الذاتيتين على ثبوت جميع صفات الكمال
 للموصوف حيثما ينبغي وفصله بقوله أما الوجوب الخ
 وأما استحقاق جميع المحامد الخ فكانه قال لفظ الله اسم
 للذات المستجمع لصفات الكمال وأما صدق هذا الدعوى
 وهو كون لفظ ذاتي الواقع على انصاف الذات تلك
 الصفات فطلب آخر أشار إليه آخر بقوله وأما وجوب استحقاق
 اسم الله الخ فثبت **قوله** وقد فرغ بعض من المتعقبات
 قال المحقق الطوسي رحمه الله في التبريد وجوب التمسك
 ببدل على مهديته ونفي الزايد والشريك والمنكر والكنى
 بعانية والضد والتغير والحلول والاتحاد والجملة
 وحلول المحارث فيه والحاجة ولا لم مطلقا والذات
 المنزاجية والاحوال والصفات الزائدة عنها **قوله**
 والتحقيق انه يمكن الخ كان يقال من المعلوم عند
 العقل ان واجب الوجود من حيث هو كذلك يكون
 اكل الموجودات واثرت فيها يجب انصافه باشرافا في
 التقيض من اي صفة اعتبر وهذا مسلك او اضحى يتبين
 على مجرد وجوب الوجود ويستنبط منه انصاف جميع

الله ص

الصفات

الصفات الكمال اجمالا **قوله** فلو ان كل كمال يستحق
 هذا بناء على ان المحذور عليه لا يجب ان يكون اختياريا **قوله**
 ولا يفهم من اسم العلم قال صاحب الكشاف كان فرع
 اسمه قابوس وقيل وليد بن مصعب بن زياد **قوله**
 عاين الامر ان يختص ذلك او اشتهاه بصفات الكمال
 بما يخصه من الاسماء يعني لا يطلق على غيره **قوله** ومجرد
 خصوص الاستواء لا يوجب الخ فيه ان خصوص الاستواء
 يوجب هذا الانعام في الجمل وان لم يوجب الانعام
 وخصاوان الانعام مجازا او حقيقة غير كاف في كون
 الرحمن مستبها ايضا ولعله نظر الى هذا قال الا ان يقال
 مجرد انعام خصوص الذات المشتهرة بصفات الكمال
 من اسم الله وخادون وصف نحو الرحمن جدا هم
 الى الحكم باختصاص هذا الاستجماع بالاول ثبوتها
 على هذه التفرقة الوضعية فامل **قوله** يدل على
 الصفات اي بحسب الوضع كما اننا **قوله** بلزم ان يفهم
 صفة للظلم الخ قيل لاننا اشتهاه فرع عن بصفة الظلم مطلقا
 كاشتهاه ذات الله نعم بصفات الكمال فالقياس غير

وضعا بد

فما لم فيه فان الاشتراك في قدر الشبهة كان غير لازم
 لكن الظاهر كما قيل المانع **قوله** للعدول كان في الأصل
 فعلية قبل وذلك لان المصدر من المصادر والاحداث المتعلقة
 بها الحوا والشايخ في بيان النسب والمتعلقات هو الافعال
 مع ان هذا المصدر كما يذكر استواء منصوبا بافعال متعدي
قوله لان الدال على اما نفس العدول وانما دل العدول
 على الاستمرار والدوام من حيث انه طائر ترك الفعلية
 المتعدي للتعدي فمع من ذلك ظاهر ان المقصود هو
 المستند للسند اليه بشرط الاتحاد وهو الاستمرار **قوله**
 او الاسمية بانفهام العدول فان الاسمية بنفسها لا
 على النبوت لا بشرط التجدد ولا بشرط عدمه والعدول
 عما يقيد التجدد فربما ظاهرا على انه اراد بتجديد ذلك
 النبوت المطلق عن التجدد والنبوت المجرد عن التجدد
 وهو المستمر فافهم **قوله** ويمكن ان يقال في تسمية كون
 الاسمية دالة على الدوام والتوقيف بين كلامي المصنف والشئ
قوله فالشيخ نفى الدلالة الفعلية هذا هو وجه التوقيف
 بين كلام القدم وكلام الشيخ واما توجيه كلام الشرح

فما لم فيه

فما لم فيه عدل عن الفعلية الى الاسمية للدلالة اي
 لكون الاسمية دالة عقل على الدوام والنبات او يقال
 لامتنافاة بين كون الاسمية دالة على الدوام وكون العدول
 انحصارا لافعال فيقول بطلان الاسمية يصح ان يقال عدل
 عن الفعلية اليها ليدل نفس العدول على الدوام **قوله**
 كالعدول مثله من الفعلية اليها وفيه تامل لانه قد يقال
 انهم قد يجعلون اختصار الفعلية مقتضيا لا يرد الظرف
 وقر ايضا ان الظرفية فعلية تقتضي ان الظرفية افعال
 اليها من الفعلية فكيف يصح ان لا يوجد داع الى الدوام
 كالعدول مثلا حتى يصح افاوتهما التجدد اللهم الا ان
 يريد تكب بواسطة بعض الدواعي وانقضاء المقام التقيد
 بالاسم كما سيجيء كذا افيد **قوله** اللهم الا ان يفرق
 قبل هذا الفرق مناف لما سبق من توجيههم اقول كون
 الاسمية التي خبرها فعلية الفعلية المحضة في مجرد افادة
 التجدد لا يتنافى مع الفرق بينهما بان الاول لا ينفي
 الى الدوام عند وجود الدواعي والثانية لا تقبل
 وهذا ظاهر **قوله** والاوجه ان يفرق بين الفعلية

عدول
 واقع في فرق بين العدول
 عن صفة الفعلية الى الظرفية
 وبين العدول من الفعلية
 الى الاسمية التي خبرها الظرفية
 كون الثاني داعيا الى
 الدوام لا يستلزم كون
 الاول ايضا داعيا اليه
 قد بين

والاسمية التي خبرها فعلية فيه انه يشكل فيها اذا كان المسند اليه
 في الفعلية الواقعة خبرا ضميرا للمبتدأ بخبر زيد قائم فان
 النسبة الى ضمير متعلق بنسبة اليه في الحقيقة فيحكم الفعلية
 بكون نسبة القيام الى زيد على التجرد ويحكم الاسمية بكون
 نسبة اليه على الدوام وهما متنافيان قيل في الجواب
 لا يلزم من تحقق الداليتين نبوت مدلوليهما ولا تنافي
 بين الداليتين وانما خبر بان كون الكلام دالا على
 المتنافيين يكون محذورا فلا تغفل والذي يشهد به
 القائل هو ان المنسوب الى المبتدأ ليس عين المنسوب
 الى ضميره بل انما ينسب اليه مضمون الجملة الفعلية وهو
 القيام في الزمان الماضي لا مجرد القيام فالانتم هو ان
 يكون نسبة القيام اليه متجددة واقعة في الزمان الماضي
 ونسبة القيام في الزمان الماضي اليه واقعة على الدوام
 اي غير متجددة بخبر صواب وقت وايضا المتنافيات قد بين
 فانه لا يخلو عن دقة فمحذوران يحمل هذه الاسمية التي
 خبرها فعلية **قوله** وقد يقال جواب آخر عن السؤال
 المتعلق بالمصدر بقوله فان قلت **قوله** لان الاصل في

قوله

الخبر لا افراد

الخبر لا افراد الاصل في الصفة ايضا لا افراد فالتزام تقدم
 الصفة بالفعل دون الخبر تحكم محض بحت والوجه ضد
 الصفة **قوله** ويمكن ان يقال جواب ثالث عن اصل السؤال
 ويمكن جعله توجيها للجواب الثاني وتبطل به **قوله**
 وان لم يقدم الاهتمام الذاتي على العرضي ان لا يفتقر
 عنه بل يخلو في مرتبة واحدة حتى يتعارضا ويتناقضا
 ثم يبنى التقديم والتأخير على نكته زائدة على انه تعالى
 ان المقام ايضا يقتضي تقديم اسم الله لان الاهتمام بالمحمد
 ليس لذات الحمد بل لانه حمد الله فالاهتمام راجع اليه تعالى
 حقيقة وهذا كما قيل في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
 الجن انهم قد علموا على شركاء مع ان مرجع الانكار انما هو
 جعل الشرك لان المنكر ليس جعل الشرك لكونه شركاء
 مطلقا بل لكونه شركاء لله فحجة الاهتمام هو الله حقيقة
 وفه تامل فان كون الحمد بصدده الحمد والشاء كائنا
 من كان المحمود مقام وحال يقتضي هذا العناية ببيان
 الحمد الذي هو بصدده وهذا هو المراد بكون الحمد لهم
 مقامه واما الصيغة لكونه حمد الله تعالى فهو امر ولكن

قوله فنبغي و

من ثبات تقديم الحد على اسم الله في مر حاشية هذا وقد
 يجاب عن اصل السؤال بان الالهام الذاتي ببيان اسم
 نعم وان كان اهم لكن امر كفت شعرة واستقرار في
 العقول مؤيد ذكر ما يدرك عليه فالذي ذكر ما يدل على
 الالهام العارضي بالحد لثباته فان الثاني اظهر السر
 لا في توضيح الواضحات **قوله** يكون البلاغ مبتدأ خيرة
 قوله **قوله** وقد يجاب عنه بمحصل الجواب الاول ان الالهام
 العارضي في هذا المقام راجح بما يرجح من كون البلاغ
 فلا يعارضه الالهام الذاتي المرجح وحاصل الجواب
 الثاني اننا قد اتينا فيهما فغاية الامر تباينهما لكن
 معنى ما يوجب تقديم الحد وهو العمل بما هو الاصل
 الخ وانت خبير بان الثاني لا يصلح توجيه الكلام للحد
 وقد كانت الشبهة عليه قد بين **قوله** منزلة من لا يرى
 بمعنى او وجد القراءة **قوله** لا تصور حقيقة عن الاحاطة
 اي عن مطلق الاحاطة لا مكان تحقق فرد منها وهي
 الاحاطة الاجمالية **قوله** كما ذكرنا في حاشية الشرح وهو
 ان يجعل تصور العبارة عن الاحاطة متناو لا قصدا

العبارة

العبارة وعدم كمالها في افادة الاحاطة بالعبارة في
 قصورها فيها تنزيلا للناقض منزلة العدم وان يجعل
 كلمة عن متعلقة بالعبارة لا بالقصور هذا ما وجدنا
 الشرح ولا يبعد ان يدعى في مثل هذا المقام ان النعم لا كونه
 بلغت في العرف والكمال الى حد لا يتناقض احاطة العبارة بها
 ولو على طريق الاجمال **قوله** وانما يقيد وهو انه لا يكتفي
 من جملة الثبات المحتملة وان كان تصور العبارة واقعا
 حقيقة على جميع التقادير ومراعات ساير الكليات قال
 في حاشية الشرح بعد تفصيل هذا التفصيل والتدقيق فالتدقيق
 ما يقال ان تحقيق القصور لذكر الالهام كما في المختصر
 والاف الخرم بتحقيقه كما في المطول تصور **قوله** على اطلاقها
 كما ذكره اول **قوله** على التفصيل كما بينه آخر **قوله** فانما
 يستقيم على الاول اي على تقديم اجراء الاحاطة على اطلاقها
 واعلم انه على التقديم الثاني اعني جعل الاحاطة التفصيلية
 على التفصيلية لا يتم الترتيب حيث لا يلزم من قصور العبارة
 عن الاحاطة التفصيلية عدم التعرض للنعم به اخلافا لظاهر
 هو المصير الى الاول مع كونه ظاهر اللفظ وحي يظهر او لوي

العدم وهو

التقريب

من جملة الثبات المحتملة وان كان تصور العبارة واقعا حقيقة على جميع التقادير ومراعات ساير الكليات قال في حاشية الشرح بعد تفصيل هذا التفصيل والتدقيق فالتدقيق ما يقال ان تحقيق القصور لذكر الالهام كما في المختصر والاف الخرم بتحقيقه كما في المطول تصور قوله على اطلاقها كما ذكره اول قوله على التفصيل كما بينه آخر قوله فانما يستقيم على الاول اي على تقديم اجراء الاحاطة على اطلاقها واعلم انه على التقديم الثاني اعني جعل الاحاطة التفصيلية على التفصيلية لا يتم الترتيب حيث لا يلزم من قصور العبارة عن الاحاطة التفصيلية عدم التعرض للنعم به اخلافا لظاهر هو المصير الى الاول مع كونه ظاهر اللفظ وحي يظهر او لوي

الذكر جذا **قوله** يتكلف ذكره في حاشية الفرج **قوله**
وقد توجب التعليل غاية توجب هذا الكلام ان يقال التعر
للمعجم اما بذكر الكل اجمالا او تفصيلا او بذكر البعض
تفصيلا ولا شك ان الثاني غير ممكن ولذلك يتعرض له
الموجبه وان ما انعم فينا وبيل انعام الله والمصدر المضاف
مفيد للعموم وذكر كل الانعام في قوة كل المعجم اجمالا فلا
واقع لا ينبغي ان يصار الى توجيه تركه فالذي يحتاج الى
التكليف في تركه هو الثالث فالتعليل بمعنى قوله ولل
اختصاصه الخ اما هو لهذا والظاهر انه لا حد شئ فيه
قوله وليس بذاك اما اوله فلان الذي يري غير حاص
لجواز التعرض للبعض اجمالا ان يقال تعلم فساد
بالقياس الى ذكر البعض تفصيلا بل هذا اول وجه لا
واما ثانيا فلان التعليل اذا كان مختصا بالشق الثاني ثم
سبب ترك التعرض للكل اجمالا فلم يتم التعريف اقول
وقد عرفت مما قدمناه ما ينبغي توجبه انعام واما اخذ المع
مركبا وجعل كل من التعليلين تعليل لجزء منه حتى يكون المع
دليلا واحدا فضعف التعليل لاجل اعاده اللزم في قوله السرور

قسم الساجدة العشرة من الساجدة
 العشرة من الساجدة العشرة من الساجدة
 العشرة من الساجدة العشرة من الساجدة

يتوهم **قوله** وهي كون الابتداء مناسبا المقصود هذا
 معناه العرفي وقوله أي تعوق الأبناء معناه اللغوي
 وقوله كما له عطف تفسيرى على التعوق والمقصود التنبيه
 على أن التسمية على طريقة النقل دون الأمر حال **قوله**
 لأن التنبيه إنما يحصل ببل حظه كونه خاصا بعد العام
 ومعطوف عليه بناء على أن العطف يدل على العاين بين
 المعطوفين فإذا عطف الخاص على العام دل على أن الخاص
 قد بلغ في الشرف والكمال إلى أن يرفع عن الدخول تحت
 وعد نوا آخر كما قال الله تعالى حافظوا على الصلوات و
 الصلوة الوسطى ولولا العطف أو لم يكن خاصا بعد عام
 ما دل على هذا المعنى **قوله** فليتأمل إنما المرأ التام لأن
 براءة الاستحالة لا يحتاج إلى ملا حظة العطف أصلا
 وكون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عاما واحتياج
 التنبيه إلى ذلك لا يتوقف على انضمام البرائة إليه هذا ما
 نقل عنه في وجه التاميل **وقال** قد علمت بما نقل في
 هذه الحاشية أن التنبيه على فضيلة معرفة البيان منوط ^{بمعطف}
 الخاص على العام وإن رعاية البرائة ينشأ من مجرد

ذكر الخاص فجمع التكنين تنفع على مجموع ^{الاول}
 على الاول والثاني على الثاني فلو جعل المعلن هو مجموع ^{العطف}
 مع ما يضمنه من ذكر الخاص وعطف اولها بها رعاية ثم
 جعل المجموع تعليلا للمجموع كان هو حسها وجعل الاعراض
 عليه لا يقال التعليل الثاني مستقل لكونه تعليلا للمجموع
 فضم الاول اليه لولا لانا نقول لا استدراك في ان يكون
 الجزاء الاول مستقلا على فابدين ففعل باجدهما مرجعا
 وبالاخرى ضمنا واعلم ان فرق بين تعليلا للمجموع ^{بالجمع}
 على التوزيع كما قلنا وبين تعليلا للجزء الثاني اعني عطف
 الخاص على العام بالمجموع كما ذكر المحتسب آخر فان عدم
 مدخلية العطف المذكور في البراءة لا يفتح في الاول
 وهو ظاهر ويقع في الثاني حيث لا يحسن تعليلا امر
 فجميع امرين ليس لاحدهما دخل فيه بوجه هذا مع وجود
 قد اشبهت على بعض القليل الفضل فكانه لم ياتر نقول
 المحتسب فليتل **قوله** وقد يقال عموم كلمة اي رث
 الفائدة في بعض العوائق هو التعميم المستفاد من كلمة
 ما الموصول وفيه نظر لان الموصول المبني اليها ^{الاول}

خاص كان

خاص كان لا يحدد العموم واما التعميم والعظيم فاما
 بتقديرهما الايهام لو كان لا العموم كذا اقيد قلت عند
 افادة العموم مسلم ان اراد العموم بالنسبة الى البيان
 وغير لكن ليس كلام القابل في بل في عموم الموصول
 بالقياس الى سائر افراد البيان ومنه ان اراد العموم
 بالقياس الى سائر افراد البيان وذلك ان بيان الموصول
 العام بخاص يخرج عن شمول ما سوى هذا الخاص
 لانه شمول جميع افراد هذا الخاص **قوله** وكان هذا
 او فبقا عليه ائمة المعاني حيث رجحوا الخ قال الشيخ في
 قولها انما هي اقبال وادبار لم يرد بالاقبال والادبار ^{غير}
 معناه الحقيقي بل انها الكثرة الاقبال والادبار كانها
 محسنت منها وليس ايضا على حذف المضاف وان كان
 يذكر منه منه انتهى ووجه الرجحان على ما اشار اليه
 الشيخ ضمن المجاز العقلي مبالغة بليغة لا يضمنها
 المجاز اللغوي ولا المجاز في الاعراب هذا والمناسب
 ههنا نقل من جميع المجاز العقلي على اللغوي لا على حذف
 المضاف الذي هو مجاز في الاعراب كما فعل المحتسب

الفصل عن المفضل والفاصل **قوله**
 ولك لا تختار الكلام تجوزا اصله اي لا يجوز اللفظ
 في فصل ولا العقل في اضافة الى الخطاب **قوله** مما يحل
 بفضاحة بيان ما يجب وفيه اشارة الى ان المراد خلق
 عن ضايفات الفضاحة والبيان كما فهم من الكشاف
 فاندفع ما قيل ان ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما ^{في} التا
 خصوصاً على راي من قال لا تعلم تاويلها الا الله **قوله**
 وقدم كون الفصل عن المفضل على كونه عن الفاصل
 مع ان كون الخطاب فصيحاً ليس في مرتبة كونه فارقاً بين الحق
 والباطل **قوله** فالظاهر ان اصله اهل بهذين الثانية
 بخمس حركة ما قبلها او اما على تقدير كون الاصل
 الاصل فقد قلبت الهاء همزة لتقرب المخرج ثم قلبت
 الهمزة الفاً لانفتاح ما قبلها **قوله** جمع صحب بالسكون
 اسم جمع فيه انزيا في ظاهر اما قاله الشارح في شرح قوله
 الاعشى ان محله وان محله وان في السفر اذ مضى
 من ان السفر جمع ساور كصحب وصاحب فتدبر **قوله**
 فاطهار جمع طهر جواب شرط محذوف اي اذا عرفت

ان فاعله

ان فاعله لا يجمع على افعال فاطهار لا يكون جمع طاهر
 بل جمع طهر كفعل وافعال **قوله** فانه لا يثنى ولا يجمع و
 لا يثبت قيل لان صورته الحالية صنعت من اجراء النقصان
 فيه على ما فعل التفضيل وكونه في الاصل على اصله عني من
 اجراءه على حسب صورته الحالية **قوله** وقال الشاعر
 الا بكر الناعي اتج آخر الاول ^{بهم} بن مسعود وبالسيد
 والاول الآخر ولقد طفت بمجامع الرملات ^{الملكوت} الرملات
 اندرون ان مرهم الرملات جمع كذا في المذهب **قوله**
 فاذا اريد جمع هي المحقق على الجوارح التكميل **قوله**
 معناه مما يمكن من شئ معناه ان يقع في الدنيا
 شئ فكذلك اقتديرهم بوقوع الجزاء يجعل لا زما فخرج
 شئ في الدنيا وما دامت الدنيا يقع فيها شئ **قوله**
 اما قلب الهاء همزة لتقرب المخرج **قوله** لكونها في الجمل
 اي في بعض الاحيان وذلك اذا كانت لازمة مستغنية عن
 وما بعده وجهان لتقدير الهمزة وتوجيه الاول ظاهر
 واما الثاني فكان المقصود من ان طار كان يخرج الهمزة
 العلوية كان الاولى لتقديره على اليم الذي يخرج الشفة

قوله وادغام الميم بالكر عطف على قلت الهاء هرة **قوله**
مراده بيان المعنى البحث كما هو الظاهر من قوله معناه
كذا **قوله** قد دلت بالتكون كاذبة لاداة الشرط عن اقتضاء
الفعل **قوله** وفتح هرة حرف الشرط كراهة نقاء الكلمة
على ما كانت عليه من المعنى والصورة مع وجوب قطعها
عن المقضي الأصلي حيث وجب حذف شرطه لولا مقتضى
قوله بما ذكرنا في الحاشية قال أي رفع اللام صفة للصوق
وظاهر ان لصوق الاسم لا يلزم المبتداء وان جـ
صفة للاسم فظاهر ان ما يلزم المبتداء هو الاسمية
لا الاسم ولذا قال الخ في المختصر ولا سمية لازمة
لمبتداء **قوله** وقال الرافعي لصوق الاسم غير لازم
وانما اللازم اقامة الخ كراهة تعالى حرف الشرط
والجزاء وفيه بحث فان اقامة جزء من الجزاء غير
ايضا بل اللازم تحلل شيء بين حرفي الشرط والجزاء
كراهة تعالى لهما سواء كان من متعلقات الشرط كما
نحن فيه او من اجزاء الجزاء نحو اما زيد فنطلق **قوله**
او يحصى عهما بان يجعل المدعى مركبا فيكون مدعى

واحد مبتدأ

واحد مبتدأ عليه يد ليلين واما اعتبار التركيب في
الدليل فغير متصور للزوم الاستدراك **قوله** لان
الفاء لم تغم مقام الخ يعلم من انه جعل قوله الشارح في
الجملة قيد لكل الامرين من اقامة والابقاء فحسب
ان احتمل العبارة فان هذا أولى وافيد **قوله** والشر
الفاء في خلق لها أي في الحال انها التزمته هنا في خلق
اجزاء الجزاء وهما بحث وهوان الواقع ههنا
حيثما ذكره الشارح ليس دخول الفاء في خلق اجزاء الجزاء
بل انما وقعت على صدر الجزاء فالتكئة لا يتم ههنا فبصر
قوله لان اللازم للمبتداء انما هو الاسمية فوضح ان الفاء
اثر المبتداء لمراتب الاول ابقاء الاسمية حقيقة وهذا
لا يتصور مع حذف المبتداء الثاني لصوق اسم عما
قام مقامه والمحقق ههنا هو الثالث الذي هو ارب
المراتب فلذا قال في الجملة **قوله** ويمكن ان يوجه في امر
انفا **قوله** هذا بيان لعدم تحقق اقامة والابقاء
بالنسبة الى كل الامرين لزوم الفاء والصوق الا
قوله لان لصوق الموصوف وهو الاسم **قوله** في حكم

لصوق الصفة وهي الاسم **قوله** انما سقى من المبتداء
 المحذوف يظهر منه انه جعل ضمير اثره للزوم كما هو
 الظاهر وبغضهم من قوله فيما سبق انما ان جعله راجعا
 الى اللزوم حيث قال اللزوم للمبتداء انما هو الاسم
 لم يبق منها اثر كذا قيل ووجه التصديق ظاهر فان المراد
 بقوله لم يبق منها اثر ان سقى هذا اللزوم الذي هو
 اثر المبتداء للزوم بالكلية وهذا كما يقال لم يبق اثر
 من الديار اذا كان المراد انذارها بالكلية فلا يعقل
قوله واما بيانها الى بيان تحقق الاقامة **قوله** على التي
 التي ذكرنا وهوان لصوق الموصوف الى الاسم اما
 في قوة لصوق الصفة اعني لاسمية بها **قوله** كان الحق
 الاسم لكونه صفة لاما الواقعة موقع المبتداء حقيقة
 هذا وقد يقال في توحيد المقام الوجه ان يراد بالاقامة
 جعل وجود اللزوم بمنزلة وجود الملتزم في الجملة
 فالمقصود ظاهر **قوله** واما بيان ابتداء الاثر في الجملة
 فهو ان اثار المبتداء وعلو مانه كرامة من الاسمية والخبث
 والمحل بينهما فلصوق الاسم بمنزلة وجود الاثر في

المحذوف

الجملة وكذا علو مات الزم متعدد من جملة الزم
 والفاء والمجزا فلزوم الفاء ابتداء لها كذا افيد **قوله**
 شعر بظاهره حيث لم يتعرض لبيان معنى المضاف
 والمضاف اليه المنوط عليه بناء المعنى الاضافي وقبل
 وجه الاستعارة انه لو لا الخلل على العلم لم يخصص المعنى
 والبيان وجه فان الصرف والنحو وغيرهما ايضا
 علم البلاغة **قوله** باعتبار المعنى الاصل الى الاضافي
 الغير العلي **قوله** الا ان يلتزم كون البلاغة علما
 للعلمين حاصله ان البلاغة هضاف الى المعنى العلي اعني
 العلمين وازا فاعلم العلم السبح من قبل اضافة العام
 الى الخاص نحو علم النحو فاعلم البلاغة مستعمل في المعنى
 الاضافي دون العلي انما المستعمل في المعنى العلي
 هو البلاغة عند كل لا يخفى في انه اذا استعمل علم البلاغة
 على الاطلاق علم البلاغة خرج فلا شك ان وجه يند
 المحذوف ان ويظهر ان دفاع ما افيد سلمنا ان البلاغة
 علم للعلمين كعلم البلاغة لكن لا يخفى في انه اذا
 استعمل علم البلاغة علم الايلاء حفظ عليه البلاغة

ح فالاشكالان باقيين على حالهما **قوله** العلم البلاغة
 لا دخل العلمية علم البلاغة في الجواب فعلى ذكره
 للواقع وتعيم التشابه برهان **قوله** الى ان المضاف
 محذوف لا مقدرو العطف على جزء الكلمة انما هو
 هذا التقدير ويكون جزء نوابها كالحرف ووجه
 الاستشهاد بالالة ازالة الاستبعاد حيث كان
 المتعارف في حذف المضاف اقامة المضاف اليه
 مقامه واعرابه باعرابه نحو واسئل العربية **قوله** في يندفع
 بعض الاشكال وهو العطف على جزء الكلمة وبقي
 اشكال رجع الضمير اليه اللهم الا ان يعتبر رجوعه
 الى علم البلاغة ويكون التناهي باعتبار المضاف اليه
 فيكون المعنى وعلم نواب علم البلاغة فاقبل **قوله**
 يندفع كلمة اما العطف فلا يندفع عطف على العلم واما
 رجع الضمير فالعلم ايضا وقدم الكلام فيه كذا
 ازيد وقد عرفت ان دفاعه فذكر **قوله** فعلى الاول
 اى على تقدير ان يكون العلم علم نواب علم البلاغة
قوله وعلى الثاني اى على تقدير ان يكون العلم نواب

البلاغة **قوله** التعبير الثاني وهو اقامة المضمير مقام
 المظهر **قوله** وغاية ما يمكن ان يقال حمل **قوله** يعنى
 يحتمل على المعنى العلم حتى ترتب على الاشكال بل على
 المعنى الاضافى الا انه زاد فيه زيادة خصوصية هي
 زيادة الاختصاص بالبلاغة حتى ينحصر في المعاني و
 البيان وحسب يكون تفسير علم البلاغة بالمعاني والبيان
 وكذا تفسير علم نوابها بالبدع **قوله** بيان الحاصل
 المعنى الاضافى بينا للمعنى العلمى **قوله** له زيادة اختصاص
 بالبلاغة لا مطلق الاختصاص والا كان شامل للنحو
 والصرف ونحوهما **قوله** الى ولو كان شفهيا لم يحجب
 الادعاء هذا وفيه انه مع ما فيه من التعسف لا يرد
 المدعى فانه لو كان كذلك كان ادق العلوم وقد
 المدعى انه من ادق العلوم ولنعم ما قيل انه تفريع على
 ما تقدم به اسطة مقيدة مسلمة هي ان دقائق العربية
 من جملة ادق الدقائق ويقصد به حول العلامة
 في الشرح ان المختص لم يجعل هذا العلم ادق جميع العلوم
 بل جعل طائفة من العلوم ادق مما سواه وجعل هذا العلم

منها قد بر **قوله** معرفة ان اعجازها كمال بلاغة بان يكون
 مخطط الغاية بدله لكونه اعلى في مراتب البلاغة لا
 للصرحة اي حرف قلوب المعارضين عن المعارضة **قوله**
 وغيرها كالاخبار عن المعنات ومخالفة اسلوبه
 اساليب الرسايل والخطب والاستعار سيما في المطالع
 والمناطق **قوله** فكذلك ايضا الى الحصر عن متغير **قوله**
 اراد معرفة ان الاعجاز ثابت له بناء على المحصل الشق
 الاول هو معرفة نفس اعجاز القرآن ومحصل الشق
 الثاني هو معرفة ان سبب اعجازها هو كمال البلاغة
 لا غير ومحصل الشق الثالث الذي عليه بناء الجواب
 هو معرفة اعجاز المسبب عن كمال البلاغة ثم الى الشق
 الثاني يستعمل على الحكمين احدهما ان سبب اعجازها كمال
 البلاغة والثاني ان سبب اعجازها ليس امر غير كمال
 البلاغة ثم الحكم الثاني يعلم بما يذكر في علم الكلام
 وما يذكر في بعض كتب هذا العلم ايضا والحكم
 الاول لا يعلم على التفصيل والتحقيق الا بهذا الصرح
 ان المجموع لا يعرف الا بهذا العلم فلو احبب اخذها

الشق الثالث

الشق الثاني سعدك حمل عبارة المحقق عليه لا يخفى
 عن بعد حيث خلت عن افادة الحصر فامل **قوله** فليت
 نامل محقق لا اعتراض ليعرف في ذلك بين العلمين فان
 ما يعلم في علم الكلام من كون القرآن معجزا كمال بلاغة
 ليس الا على سبيل التسليم والاحتمال دون التحقيق و
 التفصيل كيف ولا يعلم منه وجه بلاغة فما ظنك بكما
 وحقيقة الامر ان ما يذكر في الكلام من كون القرآن في
 اعلى طبقات البلاغة مقدمة مأخوذة مستعملة في
 الكلام على طريقة التسليم وانما يعلم تحقيقها في علم
 البلاغة ولا ينافي ذلك بناء الكلام على المقدمات ^{للمعنى}
 فعلم بما يكون مأخوذة في علم آخر برهن عليها هنا
 وهذا ان يدفع ما يذكر في وجه التامل ان هذا النسخ
 محصل اليقين فتجمل خالي عن التفصيل **قوله** ولو
 جعلت قوله لكونه متعلقا بنفي ملاذ كراهة او لا انما هو
 على تقدير ان يجعل قوله لكونه متعلقا بمجرى قوله
 متعلقا بقوله اعرف الخ ان المعرفة المعللة بكونه اي
 لمعرفة كونه في اعلى مراتب البلاغة ولا خفاء في

ان كونه في اعلى مراتبها لا يعرف بقدر الامن علم البلاغة
فالعرف المسببة عن تلك المعرفة لا يكون الا في واما
الاستدلال على كونه في اعلى مراتبها بما ذكر في الكلمة
من اجل الفصحى من العرب الغريباء مع كثرة نعم وغلوم
مجرد او عن الاثبات عند رقر سورة يكون في تلك
الدرجة من البلوغ حتى اختاروا المعارعة بالسيف
على المعارضة بالحروف فن قل الاستدلال بالمطلوع على
علة معينة وهو كما يرى لا يقيّد البقاء **قوله** الاستدلال
بالكنية هذا على اى المصنف **قوله** ذكر حرم الله هنا
منشاء الوجهين ان الوجهين معنيين فان حمل على
الطريق على طريق الايهام كان الوجه هو الاول وان
حمل على العضو المعين كان الوجه هو الثاني **قوله**
والاثبات استعارة تخيلية اى اثبات الوجوه تخيلية
فان قيل قد مر جوابان التخييلية والمكنية ومعلوم ان
الاول اعم من الوجه الشامل للحسن والقيح لا يدل على
التشبيه المصغر في النفس الاخص كالصور الحسية قلت المقام
اخص من مرتبة على التخصيص بالوجه الوجهية **قوله** فيحق

غيره اى

عليه اى الترشيح قبل على ما مر في الشق الاول **قوله**
قلت قد مر جوابا حاصله ان الترشيح مطلقا لا يختص
بما يقترن بلفظ التشبيه ولا بالاستعارة المبينة على
التشبيه بل قد يكون في غير الاستعارة والتشبيه كما في
المجاز المرسل واذ كان في الاستعارة فلا يلزم ان يقترن
بلفظ التشبيه وما نقل في السؤال من المقدمات فاوله
مختصة حصا افضل في الجواب قال الترشيح المذكور يحتمل
ان يكون ترشيحا للمكنية للتشبيه ايضا فهو جوابا بل
جوابا بان باختبار كل شق الذي يدور المفهوم من السؤال
قوله اسر عكس نحو قال يوم القيمة **قوله** ترشيح المجاز
المرسل في اليد بمعنى النعمة من باب الطلاق اسم السبب
على السبب **قوله** مع انه لا تشبه فيه اصله فقوله المعترض
ان الترشيح اما يكون في الاستعارة المبينة على التشبيه غيرا
وقوله وما ذكره الخ يعود على ما ذكر في الشق الاول
ينفع قوله الترشيح اما يقترن بلفظ التشبيه **قوله** فيها
اذ كان في الكلام تشبيه ذكر فيه التشبيه حتى لا ينقض
بالمكنية **قوله** له افعول والظاهر انه قصد ان ليس في صيغة

المكينة تشبه في الكلام بل في النفس **قوله** فانما هو الذي
 الذي هو في الاستعارة قبل لوقال فانما هو الذي يشع
 في التشبيه كان اشمل حيث يتناول صورة التشبيه الصريح
 ايضا كما ان شامل للاستعارة مطلقا **قوله** اي لم يرد
 لا يذهب عليك ان ذلك اذا كان اشارة الى العر محله
 يوم عر عليه افا يصح لو قد مضى اما في الاول اي يوم
 العر او في الثاني معروم والاصح هو الثاني لما مر الاول
 من التكرار **قوله** وما هو عنها بالحديث المرحوم في الصدق
 المرحوم ان يتكلم الرجل بالنطق فلا الله تعالى جبا بالعب
 ويقال صار رجلا يوقف حقيقة امره ومنه الحديث الم
 بالسديد **قوله** اي قضية كلية بمعنى اطلاق الحكم و اراد
 به القضية اطلاق لاسم الجزاء على الكل وهذا احد
 اطلاق الحكم وقد يطلق على التصديق وهو
 الاتباع ولا يتناع وقد يطلق على متعلقه وهو ^{الواقع}
 او الاول وقوع وقد يطلق على النسبة للحكمة وقد يطلق
 على المحمول **قوله** والاصل منطبق على فروع وقد استنبط
 هذه الفروع من اصلها اي تفرعها وطريقه ان يجعل

الاصول

الاصل كبرى لصغرى بهذه الحصول فينتج في عا وهذا
 ظاهر معروف **قوله** حذف مضاف وهو الاحكام **قوله**
 ومضاف اليه وهو الموضوع والباعث على ارتكاب هذا
 القيد بن مع انه خلاف الظاهر وما وقع تنمة للتعريف
 اعني قوله ليتعرف احكامها فان ضمير احكامها
 راجع الى الجزئيات فلو حمل الجزئيات على الفروع لا على
 افراد الموضوع لم يكن الاحكام الفروع معني وبعد حمل
 الجزئيات على جزئيات الموضوع لا بد من تقدير الاحكام
 عليه لان انطباق القضية الكلية لمعنى المراد منه ليس الا على
 احكام جزئيات الموضوع لا على نفس جزئيات الموضوع
 وبعد اظهر فساد ما قيل ان الشايخ اطلاق الجزئيات
 على افراد المفهوم الكلي لا على القضايا التي تحت القضية
 الكلية لاشايخ اطلاق الفروع عليها فان حمل الجزئيات
 على ما هو الظاهر يحتاج الى حذف مضاف ومضاف اليه
 اي على احكام جزئيات موضوعها وان حملت على الفروع
 بخلافه على وجه التشبيه فلا حاجة الى ارتكاب حذف
 انتهى كذا القيد وفيه نظر اذ لا خفاء في ان الفروع هي

القضايا الجزئية او الشخصية المندرجة تحت القاعدة الكلية
وبالجملة هي النتائج الحاصلة من ضم صغرى سهلة المص
الى القاعدة وان لها احكاما هي الوقوع واللا وقوع
وان الحاصل من القاعدة مع الصغرى المنظمة اليها
ليس الحقيقة الا الوقوع واللا وقوع ضرورة ان النظر
والنسبة كانت امور معلومة وقت الشعور بالمطلوب
ولا يوجبهما سابق على النظر والاستدلال فصح ان يتعرف
احكام الفروع من القاعدة من غير كلفة وقد عرفت ذلك
على الاستدلال من ظلة قاصي اليه واذا ان حمل الاحكام على
المجولات انصافا محتمل وذلك لاطلاق معروف انصافا للعلم
ان المراد المجولات من حيث الاتباع على الموضوعات او
الانتماع عنها والافتقار لمفهومات المجمل لئلا يستفاد
من الجهة والدليل وهذا ظاهر **قول الله** لا يصفون عن ثوب
من حيث ان ارجاع الضمير الى المحذوف خلاف الظاهر
يجمع ان الضمير الذي يملوه يعود الى الامر الكلي فيلزم
الانسان وقيل من حيث لزم حذف الفاعل ومن حيث
انه لا فائدة في وصف الموضوع بانه صادق على افراد

اذ هذا شأن

اذ هذا شأن جميع الكليات وكلها فاسدان امسا
الاول فلا بد لاس محذوف الفاعل المضاف واقامة
المضاف اليه مقامة واما الثاني فلان المراد صدقه
موضوعه حين هو موضوع على جميع الموضوع الجزئيات
ومحصله ان يكون الحكم على كل افراد الموضوع لا على
فرد بعضها وهذا غير لازم في كل التحقق القضايا
الجزئية اكثر من ان بعد فتنه **قول الله** لا يعنى ان كل شئ
مثلا تنبئ الكلام في هذا المقام ان المنطقيين اختلفوا
في ان الاعتبار في باب نسب الكليات بعضها الى البعض
هو الصدق بالفعل كما هو الملاك مما ينسب النتيج في
صدق العنوان او الصدق بالامكان كما هو المناسب
لطريقة الفارابي جهة فعل الاول يرجع العموم المطلق
الى موجبة كلية وسالبة جزئية ضرورة اذا عرفت هذا
فقصود المحقق ان هذا العموم اعما يستقيم على الطريقة
الثانية حتى يكون معاد النسبة ان كل شاهد بالامكان
مثال بالامكان وبعض ما يمكن ان يكون مثلا لا يشترط
بالضرورة لا على الاول المتعارف عند المتأخرين حتى

يكون مفادها ان كل شاهد بالفعل مثال بالفعل وبعض
 ما هو مثال بالفعل ليس بشاهد دائما فان اعتبر في كل
 من الشاهد والمثال المذكور للثبات فقط يعني ان لا يثبت
 للثبات ابدأ ولا يصح فقط يعني ان لا يذكر للثبات
 ابدأ ولا يصح فقط يعني ان لا يذكر بغير الايضاح
 اصله كانت النسبة بينهما هي التباين الكل هذا مع لزوم
 كون ما يذكر للثبات تارة ولا يصح اخرى خارجا
 عن القسمين وهو كما يرى وان اعتبر فيهما الذكر
 للثبات في الجملة وان ذكر بغيره ههنا الو في موضع
 آخر ولا يصح في الجملة كذلك كانت بالنسبة هي العموم
 من وجوب على الوجهين بطل الحكم بالعموم مطلقا فبنا الكلام
 على طريقة القدماء فافهم **قوله** فيجوز كل الوجهين
 الاول على فاعول ولا على فعل **قوله** اما الثاني وهو كون
 العدول ضروريا في قولهم لا تكون صفا فلا بد من
 اعتبار اثنين معنى المنع بان يراد مع معنى التقصير
 الكلام اى لم اقصر ما نعامتك نصيحا اولى لم اصنعك
 نصيحا مقصرا الوجه الاول لا يشترط على الوجهين فهو

مجاز في المعنى لا جمع بين الحقيقة والمجاز فلا يصح **قوله**
 او جعل الاول مجازا عن اى لم اصنعك نصيحا وظاهر عبارة
 الشارح انه اختار الثاني وهو اخبر وان كان الاول
 افيد **قوله** واما الاول وهو ان العدول غير ضروري
 في عبارة المصنف **قوله** او على الحال اى لم اقصر حال كونه
 مجهدا فكون جهدا مصدرا بمعنى الفاعل ومجازا لقول
 وحذف المضاف ايضا محققا اى واجهد ويجوز حمل
 جهدا على معناه المصدرى مع الحالية ويكون التجوز
 عقليا وهذا المبع كأمرة الاشارة اليه في قول الشاعر و
 اغا في اقباله وادبار وعلى الوجود فالحال قيد للنفي لا
 للنفي اى تركب التقصير جهدا على ما يجزى قطرة عند قول
 المصنف ولم ابالع في اختصار لفظه فربما **قوله** ونحو
 يفهم منه كان يقول لا تخرج في العبارة ح بانه
 لم يقصر في الاجتهاد مع ان هذا هو المقصود فاراد
 انه يمكن استفادة هذا المعنى على هذا التقدير ^{وجهين}
 احدهما انه ربما يفهم من مجرد العبارة هذا المعنى
 وثانيهما ان يعتبر ما راع الاول وجهه في الجار والمجرى

فانه اذا اتقى التقصير في التحقيق حال الجملة في التحقيق اتقى
التقصير في الجملة متفرع على الوجهين كذا افيد اقول
ولكن ان تقرر السؤال بانه اذا كان جهدا حاكما كان المعنى
لم اقرر حال كونه مجتمعا فلم يبين المقصود حيث لم يعلم
ان التقصير المنفي فيما اذا وتقرر الجواب اما اوله فهو انه
يفهم من عدم التقصير حال الاجتهاد وان عدم التقصير
والاجتهاد كما اذا قلت لم اقرر حال الشئ فانه يتبادر منه
ان التقصير المنفي والمسمى واما ثانيا فهو ان الظرف متعلق
بكل من التقصير والجملة على التنازع والتقصير المنفي في
تحقيقه فحصل المقصود على التقديرين لكنه على الاول
عدم التقصير في الجملة وعلى الثاني عدم التقصير في
التحقيق ولا يخفى سلامة هذا الوجه عما يلزم ان تركا
في تقرير الجواب الثاني حيثما اقرر اوله **قوله** او يكون نصبا
على نزاع الخافض عطف على قوله ويكون جهدا لصالح
وفي هذا الوجه مناقشة فان حذف الخبر عن ان وان
قياس وفي غيرهما مقصور على مورد السماع من العرب
اي لم اقرر في الاجتهاد وهذا هو عين المقصود من غير

لقد نزل

كلف **قوله** اي لم اترك جهدا هذا تفسير للجهود واما
تفسير التضمين فان يقال لم اقرر تارة بالجهود ومجمل
كونه بنا على حاصل المعنى على التقديرين كما سيجئ بعد
ذلك هذا وقد قيل ان الشايع شبهة الاختار ما اختار
لانه ابلغ اذا مع جهدا في حين النفي فيجوز العموم اي لم
امنعك شيئا من ارادة معنى الترك ايضا يقع جهدا
الاجتهاد مع انه الموافق للو استعمل المشهور من التقدير
الى مفعولين قلت لا يخفى انه على تقدير ارادة معنى الترك
ايضا يقع جهدا في حين النفي ويجوز العموم فهذا الوجه
انما خرج فخره على حمل الاول على مجرد التقصير لا على
ارادة الترك فذا **قوله** ولا يكفى في الكلام حذف اي
حذف المفعول الاول اللازم على تقدير جعل الاول بمعنى
المنع **قوله** محتمل تضمين منع المنع والجهود بالاول عند
ظاهر واما الاول فبان يكون ما ذكره محتمل المعنى و
خلاصة لا ان يكون ترجمة الكلام والثاني الظاهر من النص
وان كان الاول كما مر افيد **قوله** وليس المقصد كما في الخطا
المخاطب الوهمي كما يدل على كل من يصلح للمخاطب كما في

نحو ولو ترى اذ وقفت على وجه **قوله** اي افرس به
 لما ذكر حال كونه اصابه الظاهر انه اراد حال كونه
 الترتيب اضافة اي مضافا فان كتاب مجاز لغوي لا
 كذا الفيد وفيه انه يحصر المعنى هكذا مضافا للمصدر
 ولو قبل بحذف المضاف اي حال كونه الترتيب ذا الصا
 للمصدر اصفى كذا الشاعره **قوله** ولك ان تجعل العا
 ما يتغير به الكلام من معنى التفسير اي مع قطع النظر
 عن اي المعنى ونعم ما افيد اي حاجز الى ذلك مع
 ذلك **قوله** ثم الظاهر على الاول اي المصباح المصنوع
قوله والثالث وهو كون العامل في الحال ما يتغير به
 الكلام **قوله** اللهم او ان يكتفى اشعار الكلام بمعنى
 الفعل فيكون العامل هو فعل الاضافه والتفسير لكن
 لا من حيث هو معتد محذوف بل من حيث هو شعير
 الكلام **قوله** كما نقل عن سيبويه كان سيبويه قاس
 المصدر على الظرف في كونه مما يكفيه رايحه من الفعل
 اقول وهو قياس مع الفارق فان الظرف بذاته
 يقتضي التعلق بالفعل بخلاف المصدر فالوجه المصير

الى طريقه الجهور **قوله** ان ناصب المصدر هو معنى
 الجملة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل
 فهي بمعنى بصوت لا نقابا بل على المصدر الحادث
 وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقرن بالجملة ما لا
 على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ
 حررت وفي هذا المثال فالمجوع كالفعل والفاعل كذا
 نقل من رحمه الله **قوله** واما على الثاني وهو ان يكون
 العامل في الحال معنى اي المضرة **قوله** ترجيحاً للثاني
 والثاني الغير المرتب بالامتنان اي بسبب الاول من
 الاخيرين بالثاني من الاولين فمعتد مراعاة هذا سيعين
 تعلق الثاني بالاول كذا افيد واقول **قوله** ينبغي
 غير ممنوع اذ هذا المراعاة محالهما على الاحتمال الثالث
 ثم قال المصنف دام ظله وفيه تأمل ادراك ان
 هذا انما يتصور بان يكون طلبا مفصلا عن غيره
 وح لا يتضح وجه العطف فيه قلت هذا مشترك الوجه
 بين هذا الاحتمال والاحتمال الاول فان عطف تسهيل
 على تعريفا الذي هو حلة للتب يقتضي اشتراكه اياه في

العلية والتحقق ان بناء هذين الاحتمالين على
 تقدم اعتبار العطف على التعليل معد ما عطف
 على تقريرا وكذا لم يبالغ على رتبة علل الثانيان كالاول
 على سبيل التوزيع كان وجه آخر فامل **قوله** وان يجعل
 علة للاول فهذه وجوه اكثر من ذلك بكثير وقد مر
 مثل ذلك والفصل المتقدم اى الف والنشر المرب
قوله كان العنصر في المتأخر اى العاشر الخامس
 وهو تعليلها بالاول العنصر فيه مخرج ان التل
 يفي معنى تعليل مع كونه فاصلة احببية بين العلة
 والمعلول ولو قيل الوجه احسن من الكل سعد كما في
قوله لما فيه من خرب خفاء وكذا احتاج الى اعتبار
 ما ينضمه لم يبالغ من معنى الترك **قوله** لكن كالكلمة
 خاليا عن ذلك المعنى وهو ان ركبا لباغته ليس
 معنى لم يبالغ **قوله** على مذهب من يجوز وقوعه في
 الكلام والتل في الترتيب في سويص الى السه
قوله لم لا يجوز ان يكون الثانية فانه قد شاع بينهم
 استعمال اكل الاخبارية في معنى الاشياء واستعمال

المحذون بعت واشترت في انشاء البيع والشراء فلم لا
 يجوز ان يكون هو حسي لانشاء التوكيل **قوله** متعلق
 خبرها الثانية لان خبرها في حقه نعم التوكيل متعلقة
قوله ولو كان المعطوف حسي لا يلزم ان يبيع للزوم
 وسنك امر ان احدهما افاده من ان يعم الوكيل
 بنا ويل المفرد والثاني ان حسي ليس جملة خبرية بل
 مفرد فاللزام لو كان هو عطف لانشاء على المفرد لا على
 الاخبار لا يقال بحسب تقدير حسي بحسب حسي لا يكت
 عطف الجملة على المفرد لانا نقول يجوز عطف الجملة على
 المفرد لكن بحسب تاويله بالمفرد حيث كان له محله
 محل من الاعراب وح فكيف يا اول المفرد المعطوف عليه
 بالجملة والحاصل ان اللازم هو عطف الانشاء على
 خبر المبتدأ لا على الاخبار وكما بينهما **قوله** ويمكن
 ان يقال الاصل رد لقوله بل لا اعتراض **قوله** و
 المعطوف على الحال حال رد لقوله لم لا يجوز ان
 يكون المعطوف عليه انا اسئلا الله **قوله** وانه متع
 فان الانشائية لا يقع خبر حقيقة والحال في معنى الخبر

كذا أفيد وفيه بحث اذ يكفي في صحة عطف الانشائية
 الحادثة وقوعها على التاويل كما يقع خبر كذلك بل
 خلا فويستخرج الشارح ان قوله الى النجم الطي او
 سرى حاله من اللبالي على تقدير القول وقد يوجب
 امتناع وقوع الانشائية حالها خاصة بان المعطوف
 عليه وهو باسااء الله وفيه ايضا بحث اذ التاويل
 لا يفسر في ذلك بل يجوز تقدير قوله بل يقتضي من
 مضمون الجملة وهو التوكيد والنفي بغير مجرد حمل
 على ذي الحال فيقال ربه حال كونه سائلا من الله
 تعالى كما ان يكون عليه مفوضا امرى اليه وقد صرح
 بعض المحققين بمثل ذلك في الانشائية الواقعة خبر
 ولا يخفى لطافته وبالجملة فالحكم بهذا الامتناع لا
 له **قوله** وقصد رحمة رد لقوله وعطف الانشائية
 الى قوله لاختفاء في جوار **قوله** والاصل في الجملة
 سر لقوله لم يجوز ان يكون حسب جملة انشائية
 والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان وقع لقوله
 يجوز ان يقدر المبتدأ في نعم الوكيل الى قوله فيكون

نعم الوكيل

نعم الوكيل جملة اسمية خبرية وتقرر الدفع ان الجملة
 الاسمية التي خبرها انشائية حقا ان يكون انشائية
 ايضا اذ التاويل خبر المحقق في شانه كما اختاره
 الشارح قال في المطول قد يوجب كثير من النجاة ان جملة
 الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر
 هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولا نه يجب ان يكون
 ثابتا للمبتدأ ولا نشاء ليس ثابت نفسه فلا يكون
 ثابتا بصورة وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند
 الى المبتدأ لا يحتمل الصدق والكذب والغلط من ان
 اللفظ وجوب ثبوت المبتدأ انما يكون في الخبر
 القضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد اعم من ان
 والاجباري لا يرى ان الطرف في نحو ان زيد و الى
 ذلك هذا ومعنى الصالح واشبه ذلك محواز زيد عند
 وهل زيد عندك وليس زيد عندك خبر مع لا يحتمل
 الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتدأ وكذا قوله
 لا امر صاكنم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد
 ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقد

فان نعم النبي وان كان في
 لثقتا الثبت للامارة بوقف
 على ثبوت الصفة منه

القول في جميع ذلك لعشق انتهى كلام الشارح
قلت في الدفاع الايراد بهذا الوجه نظر اما الاول فانه
مذهب الشارح لا يصلح لانزام المذهب عن ايراد قد
الشارح لا يقول هو هذا المذهب بل ربما ذهب
اليه جمهور النحاة وكلام الشارح لا يصفى عن
المنافسة فان للبحث من قبل الجمهور محال ولا
وقد اشار الشريف المحقق في حواشيه اى شئ من
ذلك واما ثانيا فلان مختار الشارح على ما هو
منطوق كلامه هو انه لا حاجة في الاثبات الواقعة
خير المبتدأ الى تعديل القول ونحوه لانه لا يجرى
ذلك ومساع هذا التعديل كاف للموجب وان تكلفا
ايضا الا ان يقال مقصود المورده على الجواب ان
عطف الاثبات على الاخبار خلاف الاول فالاول
وان يجتزئ عنده والعدول عنه الى ما يشتمل على
خلاف اولوية اخرى به غير محدى وينبغي
ان لا يلاحظ مثل ذلك في سائر وجوه الدفع و
الاصح منها لا يفيد القطع بلزوم عطف الاثبات

على الخبر مع ان المذهب كان يمنع هذا اللزوم فتدبر
قوله كاختاره الشارح رحمه الله بحقيق كلامه
الشارح ان الاسناد في الاثبات ليس على جهة
ثبوت الشئ للشئ او نفيه عنه الا يردى ان اسناد
اخرى الى فاعله وانه لا يصح جملة على فاعله فكما صح
نسبة اخرى الى فاعله المضموع نسبة المجموع الى يد
من غير تاويل القول كما صح في نحو زيد قائم ولا
الواقع بيني اضرى وبين زيد كاسناد اضرى الى
الصبر سواء بسواء ما ليس هذا **قوله** كذلك انشا
قوله والاثبات اذ وقعت خبرا فلا حاجة الى
التاويل رد لقوله ولو كان المعطوف عليه حسبي
لا يلزم عطف الاثبات على الاخبار لان الجملة الاثباتية
تحقق خبر المبتدأ فلا بد من التاويل واما حديث
جواز عطف الاثبات على الاخبار فيما له محل من الاعراب
فقد تم كالم عليه سابقا حيث قال وقصد رحمه الله
على ما نقل عنه الى تحقيق وجوب العطف لا ان يمنع لكنه
حقق الامر اخر واعترف بوجوه ذلك وان المقصود

الشراح هو الايراد لا التبيين والتحقيق **قوله** في باقية
على الاشياء وهذا ينبغي جميع ما اوردته عاملا في
على العطف على جملة هو حسبى بل شئ مما اوردته على
ما ذكر في العطف على حسبى ايضا كذا نقل منه رحمه الله
قوله بل شئ هو قوله فلان بد من التاويل اي قوله
فيكون عطف مفرد الخ وانما اندفع لما عرفت من عدم
الحاجة في مثل ذلك التاويل عند الشراح **قوله** وقد
بنا وجه في الحاشية قال هناك وقد يقال عنه ان
هذا تحقيق بوجه العطف يدعي بطريق التركيب وهذا
ان صح وجها حسنا منكشفه عنه اسرار الانظار لكن
يا بآء قوله يعني في الشرح ثم عطف الجملة على المفرد
ان صح باعتبار تضمين المفرد معنى الفعل لكنه في
الحقيقة من عطف الاشياء على الاخبار قال صح النظر
ودع عنك الخبر **قوله** من الاشياء التي تذكرها في علم
البيع بعض المصنفين ولا شك ان هذا بدا بظاهر
على هذه الاشياء جزء من البيع عن هذا البعض وكذا
عند المصنف حيث نقل هذا عنهم وقرره واحتمل الخالفة

المصنف لهذا

المصنف لهذا البعض في هذا القيد لا يصار اليه من غير
دليل **قوله** بق المعهود في التعريف اي المعبر المتعارف
فيكون المعنى الفني الاول باعتبار كونه اشارة الى
المعاني بمعنى علم المعاني قبل المعهود اذ كان اشارة
الى ما سبق فقط فلا بد من قول فيكون معنى الفني
الاول الخ معنى علم المعاني نحو بقوله على ما في بعض
النسخ سقطت المناقشة **قوله** يكون حمل علم
المعاني عليه مكررا قبل اذ كان التعبير بعنوان انه
فن اول لم يكن تكررا اقوال تكرار العمل لا يندفع
بجهد اختلاف التعبير عن الموضوع من غير تغيير
في المعنى المقصود فتدبر **قوله** لمناسبة ظاهرة
منهما وهي ان كلا منهما طابق من الشئ فقد
على ذلك الشئ **قوله** حقيقة عرفية اي اصطلاحية
لحقق الوضع ثانيا من ارباب الاصطلاح كذا اخذ
قوله ان لا النقل اي النقل من مقدمة الجيش لانه
لا نقل فيه اصلا كت نقل من الوضعية الاسميه **قوله**
اول اعتبار كون موصوفها اي لاصلها لطائفة للجماعة

قوله ان المقدمة ان كانت في متعارف اللغة واهل
اللسان **قوله** واعتبار معنى المقدم فيها اي فطائفة
من المعاني والالفاظ مستعمدة على العلم او على سائر
الفاظ الكتاب **قوله** لصحة اطلاقه على سبيل الوضوح
الا اذا ثبت للشئ المعنى المشتق منه **قوله** فاطلاقها
على اللطائف المذكورة حقيقة لغوية فلا حاجة
الى اعتبار التجوز والسعل اصل **قوله** باعتبار انها
من افراد هذا المفهوم وقد تقرر عند فهم ان اطلاق
العام اسمها كان اوصفا على الفرد من حيث عومده اي
اندر اوجه تحت العام حقيقة من حيث خصوصية
اي بملو حظ خصوصية لا من حيث اندراج تحت
العام مجازا وهذا الذي ذكره سبني على هذه القاعدة
قوله ومجاز لغوي سواء كان حقيقة عرفية او كان
مجازا صرفا وان كانت في متعارف اللغة **قوله** واعتبار
معنى المتقدم في طائفة المذكورة **قوله** لترجيح الاسم
من بين الاسماء **قوله** كما في القارورة والخمر والعارورة
اسم من حاجة يستعمل فيها اما الخمر واما البوار والخمر

اسم طائر

اسم طائر خمر العقول او ماء يتغير رايحه في الصحاح
قال ان الاعراب سميت الخمر لانهما يرتكب فاختص
في احتمادهما بصير رايحه او يقال سميت بذلك لما
العقل **قوله** فاطلاقها على الطائفة من المعاني **قوله**
قوله اما ان يكون حقيقة لغوية كما مر في نظرها **قوله**
فسقط ما افيد ان اريد بوضع واضع اللغات المعنى
الاعم فهذا صحيح لكنه خلاف الظاهر مع ان العرف
قريب من معنى المسكن وان اريد به المعنى المخصوص
اي وضع ارباب اللغة يكون عرفية اصلوحية ولا
مدخل فيها الا بوضع ارباب الاصطلاح لا لوضع اهل
اللغة **قوله** بل الثابت اما هو وصفه لها بازا
مقدمة الجيش فيكون اسما وحاطوا على طائفة
الالفاظ والمعاني مجاز لغوي اما الشهرة عند اهل
الاصطلاح فيكون منقول اصطلاحيا او بدوفا
فيكون مجازا صرفا او على التعديين من مأخوذة من
مقدمة الجيش كما قال رحمه الله **قوله** فلا يجوز فتح
الاداء في المقدمة لعدم مجيئ صيغة المفعول من فعل

اللازم **قوله** ولا يحتاج قطعاً النسخ مختلفة بذات
 العوار ونزاعها فاعلى الثاني لا يحتاج خبر لقوله فاطلا
 الخ واللغة معطوفة على الجملة لذا **قوله** الى
 اصطلاح جديد كانه يعرض الى ما افاده سكتان
 في حاشية الشرح من ان المقدمة الكتاب اصطلاح جديد
 لا يوجد في كلام القدم هذا مع صاحب الكشاف قال
 في العائق المقدمة للواء الشئ معلوم للجيش فلي
 بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شئ قبل مقدمة
 الكلام ومقدمة الكتاب وفتح الالف خلف انتهى **قوله**
 حمل المقدمة هي جعلت جزءا اذهى الالفاظ لا محالة **قوله**
 على مقدمة العلم التي هي معان قطعاً فلا يتصور كونها
قوله من اجزاء الكتاب فاما ان يكون اللوم بمعنى الباء انما
 احتيج الى هذا لان الانتفاع وجد ان المنفعة وهذا
 انما هو صفة الطالب لا ينافيه من الكلام نعم يصح ان
 ان الطالب ينتفع بها اي لسيبته او ان هذه طائفة
 لها وان هذه الطائفة لها نفع اي اتصال منفعة الي
 الطالب فعلى الاول يكون اللوم معنى الباء وعلى الثاني

يكون

يكون الانتفاع بمعنى النفع **قوله** على ما قيل كانه اشارة
 الى انه لم يرتضى بالتاويل الاخير لان مجي حروف الجر
 بعضها بمعنى بعض شايع مطرد مجي الانتفاع بمعنى
 النفع فانه موقوف على السماع من العرب **قوله** وما يرا
 او من التوقف على الالفاظ من حيث ان الشرح يتوقف
 على المعاني فعلى ما يحصل من الالفاظ فاعلم ان
 العادة جرت باستعارة المعاني من الالفاظ لا غير
 بل يتصور المعاني مع يجعل الالفاظ تغير ذلك **قوله**
 لا يصدق احدهما على الاخرى اصلا كيف واحد
 من المعاني والاخرى من الالفاظ مع ان الشرح
 متوقف على احدهما غير متوقف على الاخرى **قوله**
 والعموم مطلقا فقههم ساو اما اولها فاما
 المحشى من التوقف ولما تانيا فانه لو سلم ان التوق
 في المقامين بمعنى فلا شك ان مثل هذا التوقي لا يلد
 على العموم المطلق الا يرد ان قوله القائل لا يفيض
 من له البياض سواء كان حيوانا ام لا لا يلد على
 كون لا يفيض لعم مطلقا من الحيوان نعم هذا يستلزم

ان يكون مقدمة الكتاب شاملة في الجملة كما يتوقف
 عليه الشروع وكما لا يتوقف عليه ذلك لكن هذا
 انما يستلزم مطلق العموم لا العموم المطلق ومنها
 فرقان **قوله** فالمراد وانسهما عليها **قوله** او المراد به يتوقف على
 بالتوقف في قوله معانيها فان قيل فعلى هذا يكون معاني مقدمته
 سواء يتوقف **قوله** الكتاب اعم مطلقا من مقدمة العلم وقد ذكر
 المحشي اخرا ان بينهما ما من وجه فيكف
 التوفيق قلنا ما ذهبا لاستلزام العموم مطلقا
 حتما فضلا لكنه اعرض عن هذا وفصل الكلام في
 قصده التوفيق كما انه يجوز ان يكون هنا على التثنية
 والتسليم وذلك على جهة التحقيق فتدبر **قوله**
 الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وهذا
 توقف حقيقي **قوله** المذكور في تعريفها اي في قولهم
 يقال للعلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله
قوله ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور وهي
 المعاني التي يتوقف عليها الشروع حقيقة **قوله**
 ولم يذكر شيئا منه اي مما يدل على مقدمة العلم

بالمعنى المشهور

بالمعنى المشهور **قوله** واما اذا جعلت مقدمة
 الكتاب ليس هذا من تمام بيان النسبة ادق من
 العموم من وجه بيان اجتماعها في مادة وافتراق
 كل عن الآخر في مادة والمقصود ههنا تحقيق ان
 ذلك هل هو من جملة مواد الاجتماع او مواد
 الافتراق كل من الآخر اللهم الا ان يصار الى كون
 مقدمة الكتاب اسما مشتركا بين الكل والبعض
 فيكون البعض مادة الاجتماع والكل مادة الافتراق
 افتراق مقدمة الكتاب عن مقدمة العلم **قوله**
 فيصدق على البعض المقدمتان واما الكل فانما
 يصدق عليه مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم
قوله والنسبة بين المقدمتين هي التباين لان
 احدهما من الالفاظ والاخر من المعاني **قوله**
 الا ان يكتب الكتاب المذكور في قوله نعم لو لم يكن
 الاخر فانه يكون النسبة بينهما هي العموم
 من وجه على ما سبق **قوله** وبين الالفاظ مقدمة
 العلم ونفس مقدمة الكتاب هي العموم من وجه

هذا على تقدير ان لم يجعل الفاظها مقدمة العلم
لكنه بين النسبة بين الفاظها وبين مقدمة الكتاب
فلا تكرار في العبارة كما نقل عنه **قوله** وكذا بين
العلم وبين معاني مقدمة الكتاب هي العموم
من وجه لا اجتماعها فيما اذا جعلت مقدمة
الكتاب ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور
فقط واقترا على كل من الاخرى فيما اذا جعلت
مقدمة الكتاب عن الالة على مقدمة العلم اسما
قوله واختار البعض هو الشارح للعلماني **قوله**
قد عهد في المفرد الملاقاة على ما يقابل مقابله
سواء كان مقابله المتنى والمجوع والمركب او
الكلام او المضاف ومثله **قوله** ويرشدك الى ان
الحق هو الاول وهو انه داخل في الكلام لا المفرد
قبل بل الحق هو الثاني اذ لو حمل الكلام ههنا على
ما ليس بكلمة لزم حمله على هذا في باب البلاغة
ايضا فيلزم انصاف المركبات الناقصة بالبلاغة
مع ان الحق خلوة قلت كلو اللزومين

وكذا بطلان

وكذا بطلان الثاني فان حمل الكلام في المقامين
على معنى واحد غير لازم وان كان اولي لكن
بعد عنه لضرورة التقصي عن احد المحذرين
ثم لا يلزم من حمل الكلام في باب البلاغة على
ما ليس بكلمة ان يتصف كل ما ليس بكلمة بالبلاغة
بل اللازم ان يكون كل ما ليس بكلمة وهو مطا
لمقتضى الحال بليغا ولا نسلم تحقق تلك المطا
في المركبات الناقصة ثم لو فرض تحققها فيها
لكان الحق انصاف تلك المركبات الناقصة
ايضا بالبلاغة وتعين ادراجها في الكلام وحمل
الكلام على المعنى الاعم **قوله** فاذا لم يكن فصحا
ليكون تعريفهم لفصاحته المفرد غير مانع
لدخل هذا المفرد بنعمكم الغير العصم
فه **قوله** ودعوى ان هذه الامور جواب
سوال **قوله** وقد ذكرها في تعريف فصاحة
الكلام دون المفرد جواب سوال كانه يقال
اذا كانت هذه الامور ما يغفل بالفصاحة

ذكرها في تعريف فصاحة المفرد كما ذكر في تعريف ^{فصاحة} ^{الكلام} ^{الكلام} لكنهم لم يذكروها الا في تعريف فصاحة ^{الكلام} اجاب قايان ما ذكرها الى آخره **قوله** و
انما اذا انضم الى هذا المركب يعني بحيث يصير المجموع
كلاما واحدا وهو بعد اخل في المفرد كما في المركبات
الناقصة وينبغي ان يراد ان يكون مجرد ضم مفرد
فصيح من القرآن الى المركب المفروض بحيث لا يفسد
هذا الضم شيئا من اسباب الاخلال بالفصاحة كما
كالشأن في ضعف التأليف وغيرها اذا بعد في
ان ينضم مفرد فصيح الى مفرد فصيح آخر ويحصل
من المجموع كلام غير فصيح لما يتضمنه الانضمام
المذكور من التناقض ونحوه فتبصر **قوله** وغاية
ما يمكن ان يقال ويمكن ان يجاب بوجه آخر وهو
ان مثل امده امدجة اذا سمي به يصير التناقض
الذي كان بين كلمته تناقض الحروف لان تلك
الكلمات بعد التسمية حروف من كلمة واحدة
فالتناقض باعتبار اجتماع حروفه دون الكلمات

فلا يلزم

فلا يلزم كونه فصيحيا ولا يحتاج الى مزيد قيد آخر
قوله والمعتبر في الفصاحة انما هو نفس اللفظ
فالمراد بالمفرد والمركب ههنا المفرد والمركب
لكن هذا ايضا خلاف المشهور فتدبر فان التخصيص
باللفظ والكلمة معتبر في الجملة فيكون الاول هو
قوله فالدليل اخض من الدعوى لا ريب ان الدليل
هو عدم انصاف الكلمة الذي هو اخض والدعوى
عدم انصاف المفرد الذي هو اعم وعدم اخض
اعم من عدم اعم ولذا لا يستلزم الدليل الدعوى
والا فالأخض مستلزم لا محالة للاعم فحق العبارة
بتدليل الأخض بالأعم وكأنه تسامح في العبارة
اعتمادا على ظهور المقصود الآخر في مثلتيه والمراد
ان الامر المأخوذ في الدليل سلب انصاف بالبلغة
عنه اخض من المأخوذ في الدعوى **قوله** واما على
تقدير ان يفسر الكلام ههنا بما ليس بكلمة حاصلة
انه لا بد في التقصص من هذا الاشكال اما من تعميم
الكلمة وجعلها المفرد بمعنى ما ليس بكلام واما



من تخصيص المفرد وجعله بمعنى الكلمة حتى ينطبق
 التاليف على المدعى ويتم التعريف لكن ابتداء المفرد
 العموم كما هو طريق الشارح وحمل الكلام ايضا عليه
 بعيدا واما تخصيص المفرد بمعنى الكلمة جسم اختيارا
 للتحلي الى فيما سبق عنه ويلزم حمل الكلام على ما
 ليس بكلمة فلا بعد فيه اصولا لان اطلاق الكلمة
 على ما ليس بكلمة كثير شائع واما العكس **قوله**
 قيل في توجيه الكلام المعتل ودفع نظر الشارح
 عنه **قوله** كما اختاره رحمه الله حيث قال اذ لم يسمع
 كلمة بليغة **قوله** بان يكون البلاغ غرضه الاعتبار
 اى باعتبار المطابقة **قوله** ولم ينقل عن العرب ذلك
 اصلا وهو ظ قيل الخصم لا بدعى نقل العرب بل انه
 حصل بسبب الاستقرار ان البلاغ اتماهى باعتبار
 المطابقة بمعنى ان العرب لا يطلق البليغ الا على
 ماله المطابقة لما يتأهدها ان كل ما يطلق عليه
 انه بليغ كان مطابقا والعكس **قوله** تفسير للمختلفة
 لا يخفى ان هذه الصفة مقيدة لاموضحة الا ان يقال

اراد بالتفسير التعيين كذا افيد **قوله** وقد اورد
 بن الحاجب هذا الايراد انما يتجه على من جعل ترك
 التعريف في كلام ابن الحاجب لعلته التي ذكرها
 الشارح واما على بن الحاجب فكلو حيث يحتمل ان
 الترك لباعث آخر كافتاء الشهرة عن الذكر
 نحوه **قوله** كما ذكر صاحب اللباب كان تعريف اللباب
 مبنى على جواز التعريف بالاعم ولو لم يحذر ذلك
 لقبيل هو المذكور بعد الا غير الصفه واخرها كذا
 افيد **قوله** نعم قد يجمع الصدقان اى صدق المشتق
 على المشتق وصدق الماخوذ على الماخوذ **قوله** مع
 ان من اهل العقول من يجوز التعريف بالمباين كتعريف
 البيت فيه نظرا لان البيت انما يعرف بمجموع الجدران
 والسقف من حيث المجموع ولا شك في صحة حمل
 هذا المجموع على البيت غاية الامر ان المحققين لما
 جوزوا التعريف والتحديد بالاجزاء الغاربية
 فربما يكون اجزاء المعرف مباينة له غير محمولة
 على نفس المعرف كذا افيد وفوق هذا الكلام وهو

انه قد حقق موضعه ان الاجزاء الخارجية اذا
 اخذت لا بشرط كانت محمولة ولا شك ان من يعرف
 البيت بالجدران والسقف لا يعرفه بالجدران ^{الشرط}
 عدم اخذ السقف معها والسقف بشرط عدم اخذ
 الجدران معه فالتعريف بالاجزاء المحملة ^{التحقق} عند
قوله فزيادة تصحيح والا فاصل الصحة حاصل ^{بدونه}
 على زعمه لتجويز التعريف بالمباين بدون قصد
 المبالغة وادعاء العينية فكون هذا زيادة في
 الصحة وكالا لها **قوله** ولا يتجوز على ان مثل ذلك
 لا يلتفت اليه في باب التعريفات قال السيد الشريف
 بعد ما اورد لا يرد المذكور انما من لزوم عدم
 الصحة ودعوى الادعاء في التعريفات مما لا يلتفت
 اليه **قوله** ويتجوز على منع كونها وجودية ^{التحقق} قال تحقيق
 الشريف بل كونها عندهم عبارة عن الخلق من المذكور
 النسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصح اللبن اذا اخذ
 رغوته وذهب لباه وفتح الاعشى وفتح اذا انطلق
 لسانه وخلصت لحنه من الكثرة واما ما ذكره الشافعي

من ان الفصاحه عندهم يقال على كون اللفظ جازيا
 على القوانين المستنبطة ^{التي} فعليه منع ذلك ^{السلك}
 جعل ذلك من علامات الفصاحة الرجعة الى اللفظ
 ثم قال علامات كون الكل فصيحته ان يكون استعمال
 العرب الموثوق بعينهم اياها كثيرا واكثر من
 استعمالهم بالمعتاد **قوله** فلا شك في صحة رسم
 الوجودي بالعدم والجواز صدق العدميات على
 الوجوديات كما في قولك البياض لا سوادا ^{لذا} حقيقة
 المرتضى الشريف **قوله** وقيل العقاص بمعنى المذاير
 انطلق اطلاق العقاص على المذاير محاز من
 باب اطلاق اسم المتعلق على المتعلق **قوله** وفي
 التعبير عنه بالمذاير مبالغة لطيفة وهي ان
 المذاير اعظم جهة من المشط لتياد من العوم
 او لان المذاير مع عظمتها يغيب الشعر لكثرة
قوله ستحتك حفضه الشحاح ^{السؤال} في السواد
 وحفضه اسم امرأة **قوله** والشذبة حروف هذا
 تقسيم آخر للحروف يعني انها تنقسم الى شذبة و

معدلة ورخوة فالشدة ثمانية أحرف تجمعها
 اجبت طبقك والمعدلة ثمانية أحرف ايضا
 تجمعها المير وعنا والرخوة ما عدا هذه الحروف
 الستة عشر وهي ثلثة عشر **قوله** لان على قول غيري
 كلام فصيح في الجملة لكن هذا عند غيري ليس بكلام
 وانما يسمى كلاما عند هذا القائل فكأنه قال لان
 غيره يوجد ما يسمى هذا القائل كلاما والحال انه
 فصيح بدون فصاحة كل ما نه **قوله** فندبر **قوله** كمالا
 فاعل لقوله وقع **قوله** كالا سترق معرب ستر كذا قيل
قوله والتجيد معرب سنك **قوله** واظلاق القرآن
 على بعضه شايع جواب عما يقال لا يصح رجوع الضمير الى
 السورة مثله اذا السورة ليست قرأنا فليق
 انا انزلناه قرأنا وتقدر الجواب **قوله** لا عربي للقي
 اي عربي الالفاظ **قوله** لا يوجب ذلك الاشتراط لفظا
 هو لا يجاب فان الكلام اعم من الكلام الطويل و
 غير الطويل ولهذا مثل الشارح العلامة الكلام
 الفصيح بقصديق فصيحه فلا يتفاوت هذا الاشتراط

اللفظ كمر

بطول

بطول الكلام وقصره كذا افيد اقول وبعضه ذلك
 انه لا شك في وصفهم الكلام الطويل كالقرا
 والسورة بالفصاحة فاذا لم يكن هذا داخلا
 الكلام بالمعنى المصطلح عندهم وهو احد المعنيين
 اما المركب التام او المركب مطلقا و قد عدم خوله
 في المفرد والمتكلم لم ينحصر الفصاحة في تلك الا
 الثلثة ثم لما اعتبر في فصاحة المصطلح لا يعتبر
 في فصاحته مثل هذا الكلام ووجب التعرض لتفسير
 فصاحته مثلا اذ لا يصح الاحالة على المقاييس قدس
قوله اما اذا اعتبر الم عهد كلاما فظ قال في
 حاشية الشرح اما اذا اعتبر كلاما وهو الظاهر
 فظ واما اذا اعتبر مجردا عن الضمير فلان عهد
 فصاحته يستلزم عدم فصاحته معبرا فيه
 الضمير لا شراط فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام
 انتهى وكلامه هذا يدل على ان اعتبار الم عهد
 كلاما على تقدير اعتبار الضمير معه واعتباره
 غير كلام على تقدير تجرده عن الضمير وقد جعل

اولا اشارة الى تقدير تفسير الكلام بالدين
 والثاني الى تفسيره بالمركب التام وعلى التقليد
 يراد الم اعلم مجردا عن الضمير فاما **قوله** ان
 اللان من ابتداء على تقدير ان على تقدير ان يعتبر
 الم اعلم كلاما مان يعتبر مع ضميره **قوله** وعلى
 تقدير ان على تقدير ان لا يعتبر الم اعلم كلاما
 بان لا يعتبر مع ضميره **قوله** فاشارة الى ان كلام
 اللان من مستقل بالفساد ولا يخفى ان مجرد
 استقلال كل منهما لا يوجب صحة استعماله بالان
 من بيان معنى اضراب وبقية فقوله ولما
 كان ثمة توجه قوله بالان وجه ثان كما قيل **قوله**
 ولما كان كون اشتمال القرآن على كلمة غير صحيحة
 مستلزما للفساد اظهر وذلك لان الم اعلم
 كلمة غير صحيحة بزمه ويلزم من اشتمال القرآن
 عليها اشتماله على كلمة غير صحيحة لزوما ظاهرا
 ولا يلزم من اشتماله عليها اشتماله على كلام غير
 فصيح لانضم ضميمة وهي ان هذه الكلمة حين

استدلالها

استدلالها اخرى حصل كلام غير فصيح لا بشرط
 فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام فيلزم اشتمال
 القرآن على كلام غير فصيح **قوله** وبان الفصيح
 هو فصيح وان كان اولى الظ اسقاط قوله و
 ان كان فذير **قوله** ظ انه لاحكمة هذا الصحيح واما
 للحكمة في تفاوت المراتب والدرجات من الفصاحة
 فيصدر من وجوه اظهرها توسعة القدر والتفنن
 الذي هو مقتضى الطبع والبيان بما هو مقتضى
 تفاوت الافهام كذا افيد **قوله** على الصحيح قال
 المحقق الطوسي اعجاز القرآن قبل الفصاحة وقبل
 لاسلوبه وفصاحته معا وقبل للضرورة وقد سبق
 غير هذه ونعما قال المحقق قدس سره والحال محتمل
قوله بعينين دجواوين الدجاء ثلث الادعج
 وهو مشك سواد العيون مع سعتها **قوله** العلم لا يجوز
 ان يكون لبيان انصاف الحاجب الاستغفار من
 بل هذا اولى وانسب من حيث ان الناس ليس
 من التاكيد **قوله** ثم بما يدفع المناقشة المذكورة

بقوله وفيه انه انما يتم الخ وانما يدفع لان الظاهر
 على تقدير ان لا يكون بيان اللوح ان يعطف هو
 عليه وكان قوله ربما اشار الى ان تعدد وصف
 بعد وصف من غير عطف ايضا جائز كما افيد
 لعل قوله كان اشار الى بعد الوجهين سيما الاول
 وقد عرفت ما يرجح المناقشة من ترجيح التأسيس
قوله والمنسوب يرد اسم قبيله كتحريم **قوله** هذا
 توجيه المخرج ومحصله ان التفعيل ههنا
 للنسبة وان النسبة فيه هي المشابهة في الواقع
 وانت تعلم ان العام لا دلالة له على الخاص فكيف
 يدل مطلق النسبة على النسبة وهذا اول وجهين البعد
 وتوجيه الثاني **قوله** اذا صار عنوان العنوان النصف
 في ستمها من كل شئ **قوله** وهذا يختص الى التوجيه
 الاخير **قوله** المخرج الاخير وهو مخرج من السراج لا
 من السراجي **قوله** فيرد على الجواب اما **قوله** انما
 يستقيم لو كان المخرج بكسر الراء لان هذه المعاني كرامة
 ولا يبنى من الفعل اللوزم اسم مفعول فظهر فساد

ما قبل

ما قبل يجوز ان يكون مصدرا ميميا بمعنى العلم
 فان محي صيغة المفعول مصدرا ميميا في المزمع فيه
 فرع صحة بناء المفعول **قوله** احدها انهم لما حكموا
 هذا تقرير لما هو اساس الاعتراض ومبناه وهو
 ان يكون بناء الكلام على ان سرج الله وجهه ليس
 بغريب وان الحكم بغرابة مخرج يتضمن الحكم بانه ليس
 اسم مفعول منه واما تقرير صورة الاعتراض
 فهو ان يقال ان اسم غرابة مخرج لجوز ان يكون من
 سرج الله وجهه وانت تعلم ان مقابلة المنع خارج
 عن قانون التوجيه **قوله** وفيه انه لا منافاة الخ
 فان قيل هذا هو الجواب المذكور في الشرح لقوله
 قلت هو من باب الغرابة ايضا فللمصنف في الفا
 وذكر ههنا قلت المقصود ههنا ان هذا السؤال
 ليس له وجه اصل ولا ظهور ان سرج الله وجهه
 كالسراج في الغرابة لا فرق بينهما ولذا اجاب عن
 هذا في حاشية الشرح بما حاصله ان في غرابة
 سرج الله وجهه حفاء تاما حيث ذكر في كتب اللغة

مبين المعنى فالظ من حاله اولا انه ليس بغريب
فحديث حكم بغربة مسرح ياتي ان يقال لم لا يجوز
ان يكون اسم مفعول من مسرح الله حتى لا يكون
غريبا فاصل هذا السؤال ان سوال الشرح على
هذا التقدير ليس له وجدا صله وجوابه المذكور
في حواشي المطول انه لا يخفى عن وجه بحسب الظاهر
بناء على الفرق بين غربة مسرح ومسرح في الظاهر
والخفاء واما جواب الشرح فاصله ان مسرح
ان كان يترأى في اللفظ انه غير غريب لكن التحقيق
انه ايضا غريب فظهر الفرق وان دفع الاشكال
قوله وعدم غربة لما استدله على المنافاة يكون
مسرح ليس غريبا جاء بعد منع المنافاة بمنع ما
ذكر في دليله وقوله وقد جعل المصنف
لحق سند لهذا المنع وتقوية لعدم المنافاة
فافهم **قوله** ممنوع منع على المنع فلا تغفل **قوله**
وقد ذكرنا وجرد فعه في الحاشية قال نعم يمكن
ان يقال انه راء الخ بني الامر اولا على المظن وهو

ان مسرح الله وجهه ليس غريبا لانه ذكر في كتب
اللغة مبين المعنى فجعل مسرح اسم مفعول منه
يخرجه من الغربة انتهى فيكون مسرح اسم مفعول
من مسرح الله وجهه ياتي في ظاهر غربة مسرح
ففي السؤال اولا على ما يبدو في بادى الرأي
ثم حقق الامر ثانيا في الجواب وبين انه لا منافاة
حقيقة فتدبر **قوله** ياتي ذلك غير مسلم بيان ذلك
ان المقصود من ذكر وجه التخرج للغة عربية
هو ان يظهر معناها وتوضح كايضا على قول
المصنف اى كالمسرح او كالمسرح وهذا الفرض انما
يحقق اذا خرج تلك اللغة من لغة ما فوسه
ظاهرة لا غريبة فتدبر **قوله** وايضا قد ذكرنا
لا يخفى وورد مثل هذا على التوجيه الاول
ايضا والجواب للجواب **قوله** ويمكن دفع هذا الخ
بان يقال المدعى ان يكون مسرح اسم مفعول
من مسرح الله وجهه بمعنى يتجه وحسنه
ثالثا لمن مسرحته بمعنى نسبتها الى المسرح وفي

فبينهما **قوله** احدهما انه اى سرج الله **قوله** بعد حكمهم
 بالغرابة اى غرابه **قوله** لانه اى سرج الله **قوله** هو
 الثاني من ائمة اللغة اى التوليد والمقصود الحكم به
 والا فاصل التوليد من العرب لانه من ائمة اللغة لكن
 الحكم بالتوليد اذا كان مقوما على الحكم بالغرابة
 فتقدم اصل التوليد بطريق اول وهما بحث و
 هو ان تقدم اصل اللغة على المعاني لا ينافي ان يكون
 بعض التوليد والاستحداث في اللغة بعد وضع
 علم المعاني كما يشاهد في زمانا توليد اللغات و
 استحدثتها فيكون الحكم بهذه الغرابة ليس سابقا
 على ذلك التوليد غير ان نعم ينافي منع السبق الذي
 يبنى عليه كلام المحقق كذا **قوله** لان المولد
 مسلم لجواز ان يصير بعد التوليد لغير الاستعانة
 ما نوسه فتخرج عن الغرابة **قوله** لا يبقى بين وجهي
 الجواب فرق ولذلك لا يستقيم على التفرقة الثانية
 للسؤال كالوجه الثاني من وجهي الجواب ولم
 يصح المحقق بذلك ههنا لانه في صدر تطبيق

قوله غر

الاجوبة

الاجوبة على التقدير الاول من السؤال **قوله** يعتد به
 لشعران بينهما فرقا وهو ان الوجه الاول خاص
 لانه يدل على كون غرابه باعتبار تولد من السراج
 والثام لانه يشعر بكونه من باب الغرابة من غير
 تعرض لوجه غرابته كذا قيل **قوله** والثالث ان هذا
 الوجه والوجه الاول يشتركان في ان المدعى فيها
 هو ان سرجا ليس مأخوذا من سرج الله وجهه
 لكن استدلال على ذلك في الاول بان توليد سرج الله
 مؤخر عن الحكم بغرابة سرج وان فرض كون سرج
 ايضا مولدا وفي الثاني بان سرجا اصلي وسرج مولد
 واما الوجه الثاني والمقصود منه ان سرجا اذا كان
 مأخوذا من سرج يكون غرابا ايضا لان سرج غر
 مولد **قوله** ولا يخفى ما فيه اشارة الى منع كونه لغة
 اصلية وقيل الى منع كون سرج الله مولدا مستحدا
 بعد حكمهم بغرابة سرج **قوله** وفيه انه اذا كان مولدا
 كان غرابا هذا من دفع على الوجه الاول والثالث
 من وجوه تفرقة الوجه الاول والحاصل انه لا يثبت

باعتبار ان العرض من كونه مولى في الجواب الاول
 على الوجهين ان سر جالبس ما خذ امده باحد الد
 لانه غريب فيحسن ايقاع الغرابية في مقابلة وتقر
 من هذا ما يقال انما قابل بينهما شيها على ان كلا منهما
 يكفي في المقصود مع قطع النظر عن الآخر نعم يتوجه
 على الوجه الثاني وقد سبق فتذكر **قوله** وايضا قد
 قد سبق قد تقدم توجيهه **قوله** هذا تقر للجواب
 على اول وجهي تقرير السؤال ولا يخفى انه لا يكون
 قوله وايضا قد سبق الخ لغوا مع انه اعلاه لما
 افادة او لا غير مرتبط بالمقام اصله كذا افيد **قوله**
 واما على الوجه الثاني من وجهي تقرير السؤال
قوله فلا يصح ثاني وجهي الجواب اصله هذا الكلام
 قد ذكر في هذه الحاشية ثلث مرات فاولا في مقام
 الاعتراض على تقرير الثاني للسؤال وثانيا في مقام
 الاعتراض على الوجه الثاني بان لا ينطبق على التقرير
 الثاني للسؤال وثالثا في هذا المقام ايضا ولا بد
 بذكره اولا واخرا واما ذكره ثانيا فمستدرك

مخفف كما سبق الاشارة اليه **قوله** وكذا الى لا يصح
قوله ثاني وجوه تقرير الوجه الاول من وجهي
 لانه لم يكن بينه وبين ثاني وجهي الجواب فرق
 يعتقد به كما ذكر انفا وقد مر ايضا بيان في
 ما غير معتد به ولا يفيد في هذا المقام **قوله** فلا يفيد
 جعل اسم مفعول منه خروج من الغرابية هذا
 تقرير للجواب عن السؤال على التقرير الاول ويصح
 على هذا على مستحسين بوجوده احدهما كلمة الواو
 وفي الاخر كلمة اذ التعليلية اما تحري الجواب
 عنه على التقرير الثاني فهو ان ما ذكره ليس
 وجهان لثا للتمحج بل سراج الله ايضا ما خوذ
 من السراج ويكون قوله هو ايضا من هذا القبيل
 توطيه للجواب او بصرح بما يتفرع عليه ومحيط
 الجواب هو اخذ من السراج وقد وجد في
 بعض النسخ كلمة او الفاصلة ويحتمل ان يكون
 هذا ناظرا الى ان يكون الاول جوابا عن التقرير
 الاول والثاني عن الثاني كذا افيد وقيل ينبغي

ان يعلم انه وقع عطف ما خوذ في خطه حمل له الخ
 بأقوال بالواو والجواب وجهان **قوله** وليس بذلك
 لأنه يمكن ان يوصف اللقب بالشرف باعتبار حسن
 لفظه لا باعتبار الشرف معناه ايضا **قوله** ان اراد ان
 الغرابه مشتمله عليها اي الكراهه داخله في مفهوم
 الغرابه كذا في حاشية الشرح وانت تعلم ان انفها
 هذا المعنى من عبارة المختصر خلوف **قوله** جدا
 وكم يذكر في تغير الوجه شبه ثم على تقدير ان يكون
 الكراهه داخله في مفهوم الغرابه وجزا لها
 لا يلزم من انتفاء الغرابه انتفاء الكراهه فان
 انتفاء الكل لا يستلزم انتفاء الجزء وفيها ههنا
 ما يجيء في شق الثاني من المناقشه لقوله ولو سلم
 الخ فترك البعوض لها في هذا الشق مما لا وجه
 له واغرب من ذلك واعجب انه حمل كلام الشارع
 على المعنيين مع كون العبارة نصا في معنى ثا
 صحيح فان نحوى عبارته ان سبب الكراهه ليس
 الا الغرابه فانتفاءها يستلزم انتفاء الكراهه

وهذا الاعتبار عليه لا يمنع المحصر **قوله** اما ان
 الخلو من الكراهه داخل الخ الشارع لم يذهب
 الى هذا الاحتمال لظهور فسادة قال فان خففه
 الفضاضه وكنهها كما مر هو ان كون اللفظ جاريا
 على القولين كثير الدور في السنه العرب الموقوف
 بعربيتهم فما ذكر من الخلو من سبب لا حد حتى
 يحتاج الى ذكر جميع ما يدخل في ماهية المحصر
 على ان التحديد غير لازم واما الاحتمال الثاني
 الذي حمل الشارع كلام الشاثل عليه فنقد فعا
 اخذ الشارع عن المحصر نعم الشان في بيان المحصر
 لكن الشارع المحصر منع بكيفية الاحتمال **قوله** فلا بد
 من ذكره في تعريفها محققا لماهية كما ذكر الخلو
 من التناقض لذلك مع ان الخلو من الغرابه
 يستلزم الخلو من التناقض كما يستلزم الخلو
 من الكراهه ان سلم فنقد **قوله** اما الاول فلا
 لا يلزم من اعتبار انتفاء السبب هو الغرابه
قوله اعتبار انتفاء مسببه وهو الكراهه **قوله**

لجواز ان يثبت الحق وقوله وان السبب ملزوم
الحق وجهان للثاني بحسب الظن واستغاد منها حق
الاول بل كانه رأي الاول غنيا عن البيان لظهور
انه لا يلزم من اعتبار احد الامرين ولو كانا متلا
في مفهوم اعتبار اخر فيه وكونهما وجهين
لكليهما اما لا ظاهر **قوله** ولا يلزم من استغناء
الملزوم استغناء الله زم هذا وقد يقال الشارح
ادعى ان سبب الكراهة مختص بالغرابة والقول
باشترط الخلو عن الغرابة في قوة القول باشتراط
الخلو عن الكراهة لكن لا دعاء في محل المنع **قوله**
ان دفع الثاني دون الاول فان اعتبار استغناء
السبب لا يوجب اعتبار استغناء السبب وفيه نظر
فان محصل الجواب عن الاول حق اما ما اخذ القوم
غير ضروري ويصح الاكتفاء عنه بما هو المذكور
لان الخلو عن السبب يستلزم الخلو عن السبب
فلا حاجة في اخذه صريحا ويصح توقيفه
الجواب عن الوجه الاول ايضا على فرض الاختصاص

وعلى

ويمكن الدفع بما اشار اليه في حواشي الشرح من
ان الغرض بحقيق تمام الماهية كما ذكر الخلو
من التناقض لذلك الحق كذا افيد **قوله** وكذا على الثاني
لان قبل الغرابة يغني عنه فيه ما مر من ان الغرض
سما يكون الاطلاع على الماهية **قوله** واما على
الثالث فلو بد من ذكرها افيد ليت شعري
كيف يصح وجه نظر المصنف على ما نقله حينما فصل
العلماني واما يتضح به وجه كلام القائل المذكور
في المتن لا وجه النظر عليه اللهم الا ان ينضم
الى ذلك انه كما ان الخلو عن الغرابة يغني
عن الخلو عن الكراهة المستندة اليها كذلك
الخلو عن تناقض الحروف يغني عن الخلو عن
التركيب الذي يتقترط الطبع عنه اذ هذا انما يحصل
بتناقض الحروف لكن هذا انما يتضح لو كان المحصر
الثلاثة صحيحا وكان هذا مذكورا في كلام الخلق
ولو كان هذا مذكورا فيه فالعجب انه لم ينقله
انه مناط توقيفه نظر المصنف وان لم يكن مذكورا فيه

فالعجب من الخلق الى انه اتفق بكلام يصلح جميعا
 لكلام القائل ويندفع النظر عنه مع انه في هذا
 توجيه النظر عليه هذا وفي المقام اشكال آخر
 هو انه لا يمكن تطبيق ما نقله الشارح من الخلق
 على هذا التفصيل بوجه كيف وما نقله الشارح
 مصرح بان امر الكراهة لا يرجع الى نفس اللفظ بل
قوله اذ عرفت ذلك انه لا يتجه قبل الاضروية
 في القول بان مقصودة ايراد النظر على كلام
 الخلق الى بل على قول من قال بان الكراهة لمجرد
 النغم الا ان عليه الفصل **قوله** وان اراد ان الكراهة
 حيث ما كانت تكون ثابتة قلت اراد الكلمة لكن
 المادة الكراهة المختلة بالفصاحة يعني ان الكراهة
 التي شأنها الاخلال بالفصاحة حيثما كانت تكون
 ثابتة مع قطع النظر عن النغم وهذا لا سرقة به
 فالحاصل ان كلام صاحب القبلا الاول حيث قال
 ومن الكراهة في السمع انما هو في الكراهة المختلة
 بالفصاحة فالقول بان هذه الكراهة تكون

طريق النغم

طيب النغم دائما وفي الجملة باطلا قطعاً بان المقصود
 وان دفع الاشكال **قوله** لكونه العامل في ذي الحال
 والحال قيد للعامل **قوله** لانه يصدق عليه انه خاص
 عن الامور المذكورة حال فصاحة كلما لا يذهب عليك
 ان المتبادر من تعريف الفصاحة بالخلوص للكائن
 حال فصاحة الكلمات ان يكون كل فصيح مشتملا
 بالفعل على الخلوص وعلى قيد فصاحة الكلمات لا
 ان تكون بحيث يكون خالصا على تقدير فصاحة
 الكلمات وان لم يتحقق شئ منها فيه بالفعل
 نظير ذلك قولنا زيد جاء سرا كذا فان المتبادر منه
 شئ من المحيى له بالفعل مقارنا للركوب لا كونه منصفاً
 بالمحبي على تقدير الركوب وان لم يتصف بشئ منها
 بالفعل نعم قد يراد هذا المعنى كما في المثال الذي
 اوردته المحشي لكن المتبادر هو الاول والتعريف
 انما يحمل على المتبادر منها فكيف يعذر بها عن
 المتبادر لبناء الاعتراض عليه وبالجملة فهذا لا يراد
 شاهد صدق عليه سوف يتم المراد **قوله** وهو ان يقال

زيد اجلل بيان لمجرد حال عدم فصاحة الكلمات
 لا بعدم الخلو من حال فصاحتها واذ لم يتضح
 عدم الخلو من حال عدم فصاحتها في فصاحة الكلام
 فالاول ان لا يتضح الخلو من تلك الحال في فصاحة
 فتدبر **قوله** فيكون قد لا ينفي وهو التناقض **قوله**
 لانه اعتبر في الفصاحة دليل لكون التناقض ضيقا
قوله يكون النفي داخلا على كلام فيه قيد اعني
 تناقض الكلمات الفصيحة **قوله** فلزم ان يكون
 المعبر في فصاحة النفي فعلى هذا لو لم يوجد هذا
 المعبر لم يصدق الكلام الفصيح فلا يصدق
 التعريف على فرد من افراد المعرف **قوله** وهو
 اي كونه **قوله** المقصود اي الثاني **قوله** وليس تنزل
 عن ذلك اي عن ارجاع النفي الى العقيد فلا اقل
 من صدق التعريف على ما هو عكس المقصود
 ان لم ينحصر فيه **قوله** ولذا قال جمهوره ولم يرد
 اي ولكن هذا الصدق على التقديرين
 واقعا قال يلزم وجه دون صدق التعريف

على الكلام المشتمل على عدم فصاحة الكلمات ون
 التناقض فانه لا يتم على تقدير التنزل فقط اقوال
 وايضا فان الفساد في هذا اكثر واظهر فلذا
 اقتصر عليه **قوله** فكونه فصيحا قد مر مشترك
 بينهما اي بين الاصل والتنزل **قوله** لانه انما يستقيم
 على تقدير التنزل او على تقدير الاصل اعني ارجاع
 النفي الى العقيد خاصة لا يصدق التعريف على
 على الكلام الذي كلماته غير فصيحة وغير متنافرة
 انضم فلا يلزم فصاحة هذا القسم المشار اليه
 بقوله او لا **قوله** يصدق التعريف على صنفين
 وهما الكلام الذي كلماته متنافرة وغير فصيحة
 والذي كلماته غير متنافرة وغير فصيحة **قوله**
 لا يصدق المعرف وهو الكلام الفصيح **قوله**
 بان الفساد في عدم صدق التعريف على شئ
 من افراد المعرف كما يلزم على تقدير الاصل
قوله اكثر منه ذلك لانه لا يتفق الجامعة والمناجزة
 كلاهما واما على الثاني فلا يتفق الجامعة اصل

نعم انتفاء المناهضة كثر من كون الاول افسد من الثاني
قوله على المعروف وغيره كالمزيم على تقدير التزك
قوله فان قلت اذا اخل التنا في حاشية الشرح
وما يقال اذا افاد التعريف ان التنا مع فصا
الكلمات بخلافه فلا يخل مع عدم فصاحتها اولى
فالمراد من انتفاء التنا في المقيد هو احد الاحتمالات
وهو انتفاء ذات المقيد فقط فلا يلزم صدق
التعريف على الكلام الغير الفصيح الكلمات فساو
ان **قوله** فلان محل التنا في نفي لام الابتداء والفعل
ما قبل المصدر لا دخول ان والتقدير فاخلول
التنا مع عدم الفصاحة اولى وذلك لانه لما
اخل فقل ان شرط واحد فلان يخل فقل ان الشرطين
اولى **قوله** وحديث الاولويه انما يستقيم بالنسبة
الى احدهما وهو المشتمل على التنا مع عدم الفصاحة
قوله ويدفع الفساد عطف على يستقيم **قوله** ذلك
الناشئ من صدقه على الآخر وهو الذي كماله
غير متنافرة وغير فضيحة **قوله** كما بينا في الحاشية

قال هناك

قال هناك ما ذكر من الاولويه انما يسلم في الاخل الاول
دون الثاني كما يسمع دعوى اولويه لخلو عدم فصا
الكلمات مع عدم التنا من اخلو التنا مع الفصاحة
كل منهما وجب شرطه وقد شرط الفصا الكلا في الاولويه
يدفع احد الاحتمالين العاصدين وهو انتفاء المقيد
والاحتمال الآخر وهو انتفاء المقيد والمقيد جميعا بان على
هذا الكلام **قوله** على الوجه المذكور اي لفظا ومعنى وحكما
قوله كما لا يخفى وان جازي ومستندهما في ذلك ما مر
البلغا كقول حسن ولو كان الذي تقدم باهلهما كان
رسول الله فيها محذرا ولو ان محذرا اخل الدهر واحد
من الناس ان يجرى مجده الدهر مطلقا **قوله** فان زيدا مدكوز
ضميره لفظا ومعنى لا يجرى به الفاعل التقدير **قوله** فان
الضمير سابقا الفعل ما قبل الظرف والعنما ما بعده **قوله**
من سياق او سابق احدهما بالياء المشتملة على الآخر بالياء
الموجودة فلا يشر الى الاولويه والآخر المشتملة على الاولويه
هو قريب **قوله** يلزم ان يتقدم في الذكر **قوله** يقضي كره خبر
قوله المشهور جعلها اقساما لعدم الرجوع قالوا المضمرة

لمسلم أو محققاً أو متقدماً ذكر لفظاً أو معنى أو حكماً أو قيداً
 الظان الحق الثاني الصواب بعد ما ذكرناه لا ينافي تطبيقاً على الواو
 هو الواقع وإما على الأول فالظاهر هو كذا أو قد ير على المستكن
 في أمده الثاني **قوله** العطف هو الودى والمعطوف
 وهو المرفوع المستكن بالمفعول فيصح العطف من غير تأكيد كما في
 اليعوم زيد في فعله الصحة العطف بلا تأكيد وإما على الثاني
 العاليه على العطف فهو قوله **قوله** العطف **قوله** انه يلزم على تعدد
 استدراك قوله لا غناء الواو عنه وإفادته معنا وفيه ان الواو
 يفيد مطلق الجمع لا المعية والوجان المراد بجمعيه العرفي المتكلم
 هي المعية في المادة لا في الزمان وهذا المعنى على تقدير العاليه
 يستفاد من الخبر ان معنى وعلى تقدير العطف يستفاد من الواو
 فان المعطوفين اترك المعطوف عليه الحكم فيستدرك معنى وهذا
 طر لكن فيبعد تأمل فانه يجوز ان يستفاد من العطف الاتفاق
 المتأخر من معنى المعية في هذا الموضع وان لم يكن بخلافه عنده
 ذلك وهذا ما نذكر عليه آخر اقتبائه **قوله** وانه معنى مطلوب اعلم
 التراضي معنى مطلق ولم يستفاد هذا المعنى من الواو المصنف مطلق
 للجمعية فاندفع الثاني **قوله** وبان يعتبر العطف لولا والواو اذا عطف

على جواب الشرط فهو على ضربين أحدهما ان يستقل
 فالجواب ما ذكر من الأول وفيه انما ينافي في كونه
 الأول دون الثاني أحدهما يجمع دعوى الأول
 كل الجزاءية بخوان تأتي اعطاك واكسك والثاني
 ان لا يستقل كل الجزاءية بل يكون الجزاء مجموع
 الأمرين من حيث المجموع نحو اذا رجع الأمير استاذن
 وخرجت فان خروج المتكلم انما يترتب على الاستئذان
 المرتب على رجع الأمير لا على مجرد رجع الأمير
 فلا يستقل كل الجزاءية فح يعتبر أو لا عطف أحد
 الأمرين على الآخر ثم يعتبر تعليق المجموع على الشرط ثم
 هذا البيت من قبل الثاني حيث لا يصلح كل من
 الأمرين ان يستقل بالجزاءية كيف والأول عين
 الشرط وهذا ولا يخفى ان القسم الثاني بالعقبة
 من العطف على جزاء الشرط بل هو عطف احسن
 الجزاء على الآخر فكل ما فهم يبنى على ظاهر الأمر مسأله
 فتدبر **قوله** بل لو ادعى داع على فريادتهم فيه
 نوع خفة **قوله** بل هو في ماله في قوة سوا الجزاء
 لانها من ادوات الاهمال **قوله** وان كان فيه اى

في استعماله في اللوم لطاقة وهي افادة توضح
 بالملامحة على جميع تقادير لومه **قوله** ولان توضح
 تعليق توضح باللوم على لومه المشعر بعليه الاعلى
 الوجه المشعر بالعليه وذلك لكلامه اذا الدالة على العلية
 بخلاف متى فانها مجرد الزمان والكليه ولا دلالة
 لها على العلية وفيه تامل لان مفاد كلمة اذا اما
 العلة التامة او الناقصة او الاعم وعلى الاخير
 لا يفيد مجرد هما الكلية اصله وعلى الاول صلحت
 لان تكون سور الكلية بل انما تكون كذلك و
 المنطقيون واهل العربية اتفقوا على انها تستعمل
 في المعجزة التي هي في قوة الخيرية كذا افيد **قوله**
 يفيد فائدة الكلية المبني عليها اللطافة المتناهية
 فان قيل لم يكتف بهذه الدلالة الضمنية في الاق
 ايضا فكذلك مقام الملح يناسبه الكلية فصرح
 بها بخلاف مقام اللزم فتأمل يعرف ان هذا
 لا يعود الى الوجه السابق والمفيد ام ظله
 زعم ان بناء الكلام على الفرق بين متى واذا

في افادة العلية فقال اذا دالة على العلية بخلاف
 متى **قوله** واقول في هذه التفرقة تامل فان معنى
 الفاظ الشرط مطلقا تعليق امر على امر سواء كان
 دائما او في الجملة وهذا التعليق هو الدالة على العلية
 وقد صرح به المحشي ايضا افادة متى للعلية وتوقف
 كل من الحرجين على تقدير كون الواو للعطف على
 الشرط وفيما اورد من التامل ايضا تامل فانما
 ان اذا دالة على العلية المستلزمة ويلزمها الكلية
 لكنهم يجروا دلاله الالتزام بخلاف متى الدالة
 مطابقة على عموم الحكم التقادير **قوله** ولا ان يكون
 احدا لآخرين هما تكرار لفظ امجد والجمع بين
 والهاء **قوله** وايضا في قوله نافر كل التناقضات
 حيث لم يقل متنافر كل التناقضات فعلا عن متنافر
 مع ان الظاهر يقتضيه الى نافر ثم الظاهر ان النفر
 اللغوية اعم من التناقض المصطلح المفسر للشغل على
 اللسان فانها مجرد هرب الطبع وابائه عن
 سواء كان للشغل المذكور او لغيره من الاسباب

وحج فاللزم على تقدير تسليم المقدمه الممنوعه انفا
ان يكون في كل واحد من اللفظين نفرة ما يكون
مثلها في مسجده لكنها لا تخل بالقصاحة فتدبر **قوله** حتى
يلزم ما ذكر من عدم فصاحه نحو فسجده فهذا جواب
ثاني عن السؤال الثاني فقط **قوله** وفيه التعديل جواب
سؤال كان قالوا يقول اذا كان المراد به المعنى اللغوي
كان الظاهر ان يقال ان كل النفرة فلم عدل الى التناظر **قوله**
لان الفعل ولان زيادة اللفظ يبدل على زيادة المعنى كما
هو المشهور فافهم **قوله** ذكر احد الامرين يعني كل منهما
فالامانة استقرارية **قوله** اما اغناء الضعف عن التعقيد
قوله فلما سبق من انه لا يكون الا لضعف **قوله**
واما اغناء التعقيد عن الضعف **قوله** او جب صعوبة
فهم المراد لا محالة المحال بالفتح الجليل وقوله لا محالة
اي لا به تعالى الخوف ان لا محالة **قوله** فان قصد الخ
بما ذكر دفع اعتراضه لم يحسن الاقتصار بناء على بناء شئ
من الايراد وهو انه لو التفتي بذكر التعقيد لكفى وفيه
ان الايراد على التعريف باعتبار اللاحق عن السابق

غير متعارف

غير متعارف والالم يصح ايراد اجناس المربته في
التعارف نحن الانسان جوهر قابل للبعاد ناعم
حساس ناطق انما يتعارف الايراد على عكس ذلك
وهذا هو الوجه في الاقتصار بقصر وقد يقال لو سلم
استلزام كل من التعقيد والاخر لا يلزم استدراك
اذ يجوز ان يكون كل منهما معتبرا في ماهية القضا
بحسب الاصطلاح فلا بد من ذكرهما اذا اراد الحد
التمام بحسب الاسم وامتناع تركيب الماهية من امرين
متساويين لو ثبت فاما هو في الماهيات الحقيقية
الاعتبارية كما نحن فيه اقول فيه ان الشارح صرح
بان حقيقة القضاة في عرفهم هي كون اللفظ جاسرا
على الحق انما كثير الدور على السنة من يوثق به الا ان
يمنع المجيب ذلك كاهر نقله عن المحقق الشريف **قوله** على
بعض السوال في بعض النسخ فلا يحسن الاقتصار على
بعض الجواب ونوجهه ان سवाल الخ لا محالة
كل من الضعف والتعقيد يعني عن الاخر واحد هما مستد
والجواب التام الواجب عن هذا ان يقال لا سلم ان شئانها

يغني عن الآخر بل كل منهما محتاج اليه فالشارح لما
 منع اغناء الضعيف عن التعقيد فقط فقد اقتصر
 على بعض الجواب هذا ولكن قوله بعد ذلك لا دفع
 السؤال بتمامه بئريكون النسخة بعض السؤال
 يمكن ان يوجه عدم حسن الاختصار بان الانسب نقل
 كلام الخصم بتمامه ثم ايراد الايراد عليه وان لم يكن
 تامة المتركة مضمرة كما حققناه اتفاقا ولا اعتدلا
 ان يقال انما ترك لعدم الاعتداد به حيث لم يكن
 مضر من حيث الايراد باعتبار الامحوق عن السبب
 غير متعارف بل كان فاسدا في نفسه كما سينته
 المحشى **قوله** وقد فعه ان يقال الانسليم من عطف الجملة
 على الجملة او حال من مفعول لا يدفع العكس في حق
 من تامة الايراد **قوله** اذ الامر بالعكس فيها في الاول
 انما يعمل ايراد اللوازم البعيدة بحال في انتقال الد
 لا العكس في الثاني انما يعمل خلل السامع في الانتقال
 لعدم ظهور الدلالة لا العكس كما ذكره الشارح كذا في
قوله على ما يناسب ترتيبه وهو الخلل الواقع في ^{النظم}

فاما الخلل

فاما الخلل الواقع فيه انما هو المتكلم **قوله** وتعليله
 بالايراد اللوازم البعيدة **قوله** باعتبار معنى العلم
 والظهور على ما هو الشأن في بعض براهين الان
 اعني استدلاله من المعلوم على العلة **قوله** وان يراد
 الثاني كما يناسب انتقال الذهن فان المتبادر منه
 انتقال ذهن السامع لا المتكلم **قوله** وتعليل عدم
 الدلالة بالخلل في انتقال الذهن **قوله** ويوجه انه اي
 يوجه المحصر المذكور بان ذكر لفظ و اراده المعنى
 لا بد له على هذا اللفظ داخل في ضعف التالف
 فلذا حصر السبب في ايراد اللوازم البعيدة ولا يخفى
 ان ذلك ليس بوجه قال في حاشية الشرح بعد ذكر
 هذا التوجيه ويوجه عليه انه لو سلم الملامزة
 لكون تعقيد المعنوي كاللفظي وانه يكون بسبب ضعف
 التاليف وغيره فكما انه يجري اللفظي على عمومه فيتنا
 ما يكون بحسب الضعف وما يكون بغيره فينتج ان يجري
 المعنوي ايضا على عمومه فيتنا ولا قسميه قال وكما انه
 خص الايراد المذكور بالذكر لان القسم الآخر اقل قبيلا

انتهى بالحاصل ان ما يفهم من الحصر وما يذكر في
توجيهه كلاً هما ليس بوجه والوجه ان بناء الكلام
ليس على الحصر وانما هو مجرد تخصيص بالذكر لكنه في
الى القسم الآخر اقل قليلاً فتبصر ان المقام من هذا
احض لا قدام **قوله** يكون ذلك داخل في ضعف ^{التأليف}
قبل الظاهر ان ضعف التأليف انما هو بخالفه قاعد
الحصر فلهذا ليس من قواعد الحصر ان لا يستعمل اللفظ
في الخارج الغير اللازم للموضوع له ولهذا قالوا ان
انه لا يخرج ويرد على الوجهين ان الخفاء قد يكون سبباً
للتعقيد كما يكون كثرة الاسباب سبباً له يعني قد
اللزوم خفياً ويتفسر الاستعمال من الموضوع له الى
المعنى المراد قلت الاشكال على الوجه الثاني الذي
هو الوجه فان عدم التعرض بهذا ايضا يكون للقله
والندرة لا سيما فيما يعتد به من الكلام فتدبر
قوله فلا خفاء اذ لا يلزم التعدد فلا اشكال
لجواز وحدة اللازم كذا افيد **قوله** لا يصح اعتبار
بالنظر الى كل مادة اذ لا يلزم في كل مادة ذكر الدواعي

قوله لا يلزم

^{سطين}
قوله فاللازم وجود لازم بعيد صغرى الى
او اكثر في كل مادة كانه اشارة الى ان اعتبار واسطتين
فضاء في كل مادة غير لازم لجواز تحقق الخفاء
في البعيد بواسطة واحدة وكان تركه بمنزلة ما
من النذر واما الايراد لجواز محققه في اللازم
الغريب الخفاء في اللوازم فلا يرتبط بهذا الكلام
فانه قسم ثالث من السبب ليس الكلام فيه ههنا وقد
سبق بحقيقته فتدبر واستقيم **قوله** والاوجه ان
يحمل كلام الشرح على مجرد التمثيل دون الحصر وحي
فلا يحتاج الى دعوى النذر في الاقسام المتروكة
مع ما فيه من الخفاء في بعضها **قوله** هو ايراد من
يردى يردى يردى اى هلك **قوله** واسق
من السوى وفي نسخة السوى قال في الصحاح
السوى مقصود اهلك المالك **قوله** سوف
الاقتحام جواب لما التسويف انما اخفق كاسرى
ما وقت ديك الاقتحام يردى يردى يردى
در رفان القوم طفره رفان القوم طفره

قوله هذا ان حمل السين على موضعه الى استقبال
قوله ورمز عطف على قوله اشار و الرمز اشار
خفيه **قوله** واما لان الصريح عند واما لان يسا
الكلام يقتضي وقوع المحر في مقابلة للمعبر و انكسب
في محله هذا ساطلب **قوله** كما ذكر في الشرح انه
للمورد هذا واما انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا
يخرج عن التعقيد المعنوي **قوله** ثم يكتفي بالمطلق عن
السور لكونه لازما له عادة **قوله** ولا يحسن ان يجعل
صيغة المتكلم من طلب يطيب ونفسا مفعولا
له ووجهه فان يطيب نفس منك غير مستحسن
والمنكر ههنا انما يصلح للتميز ولكن على هذا القول
ينبغي للملازمة بينه وبين ما عطف عليه فان
المناسب لتوطين النفس هو توطينها و مع ذلك
بحال ان الاحسن ما اختاره فان العدة الكبرى
هي رعاية جانب المعنى **قوله** لا حاجة الى التجوز
في سكب الدمع بخلاف طلب البعد حيث لا طلب
هناك حقيقة اذ بناء المعنى على كون البعد

ومن هذا علم ان ما ذكره القوم اولى واظهر **قوله**
بما ذكره تقرير المعنى من قوله واحتمل لاجلها خيرا
تقيض الدمع من عيني **قوله** وخلاف المقصود
وفي بعض النسخ وقع الاختلاف مصدر من باب
الافعال وهو غلط عطف على بيان والخلاف كما
وقع في اكثر النسخ عطف على المقبض **قوله** وطلب
للعز و هذا على قراءة النص في تسكب وهذا
آخر المضاد من حيث ان المروي هو الوقع ان ثبت
كما سبق **قوله** من طرافة الشعر بالطاء المحملة والظا
المجهر وكلاهما صحيح ويقصد الاول قوله فيما ياتي
نظرا **قوله** واحتلت من الاحتمال اي اقصاهما الى الخيلة
قوله في استثمار طلب الثمرة **قوله** غرس النخل انشاند
ففيه تجريد حيث اضيف الى الورد المشبه بالشجر
ففي الكلام استعارة ممكنة وتخييلة **قوله** وطمعت
منها اي الخبيثة او الخيلة او المغالطة او الغرارة فانه
معنى المغارة وقيل باعتبار التعدد المستفاد من
الخبريد وهو تكلف مستغنى عنه هذا الوجه هو الاول

في البواقي انتشارا حيث لا تجعلها ضمير لانها قد
قوله لانها الضمير اما المحيلة وينبغي على البناء للفاعل
 واما للقصيدة وينبغي على البناء للمفعول **قوله** فالجوع
 ثلث تكرر رأت لكن محتمل التكرار على المعنى الثاني
قوله والجوع هو السرور **قوله** لمشاهدة الانفس امر
 جمع نورا بالفتح شكوفه **قوله** الا ورا جميع ورد بالفتح
 كل **قوله** المذكور في فصاحة حيث قيل ومن الكراهة
 في السمع **قوله** والظن ان ضعفه لورود المنع على
 قوله كلام الموجه للنظر في قوة المنع فان المعترض
 على التعريف مستدل بحالة وجح فتعق قوله ولا
 فلا يخيل بالفضاحة منع على المنع بل الصحيح في وجه
 الضعف هو دعوى البلاهة في ان الكراهة
 نفسها محالة بالفضاحة وان لم ترد الى التناقض
 فان الضمير كاحترز عن النقل على اللسان تحرز
 عن النقل على السمع وجح فلا يبقى للسوال ههنا
 وهم وورد قوله وارده ههنا ايضا فاسد
 فاستقيم **قوله** فان تصور انها موجبة لتصور

متعلقاتها

متعلقاتها ان اراد مفهومات تلك الصفات
 يستلزم تعقل متعلقاتها كالتقدير مثلا فان
 معناها صحة الفعل والترك فيستلزم تعقل
 الفعل والترك فسلم لكن تلك المفهومات
 ليست من افراد الكيف فلا بأس بخروجها
 وان اراد ان افرادها كالعالم المخصوص والفكر
 المخصوص كذلك فغير ممنوع فان تعقل الصور
 العملية التي هي علم يرد مثلا لا يستلزم تعقل معلو
 ولا تعقل عين معلومها ايضا **قوله** لكن يرد عليه
 الكيفية المركبة اقوله بعد ما يقدم ههنا اجاث
 الاول ان لا يراد الثاني على تقدير وروده يرد
 على المشهور ايضا فان تصور الكيفية النظرية بق
 تصور القول الشارح فتقوله ولا يرد ذلك على
 المشهور محال نظر كيف ولا يتصور صدق التق
 بدون الاستلزام لا يقال المراد بالاجاد ظه
 السببية دون مجرد الاستلزام وجح فعدم ورف
 على المشهور واضمح لا نقول لواريد ذلك لم يخرج

الاعراض النسبية بهذا القيد وتصورها ليست سببا
 لتصورها غير هابل يتوقف على تصور غير هابل
 كما مر جوابه الثاني انه يجوز ان يراد بالغير في قوله
 لا يتوقف تعقلها على تعقل الغير ما يكون خارجا
 عنه اذ هو سبب للفرد الكامل للغير وح فلا يابس
 يتوقف تعقله على تعقل جزئه ولا انتفاض ^{العلم} ^{بالمعنى}
 بالكييفية المركبة في هذا التعريف المشهور حيث
 خرج بالخارج الثالث ان المعنى بقوله لا يتوقف
 تعقله على تعقل الغير لا يكون بحيث لا يمكن تعقله
 مطلقا الا بتعقل الغير ولا يرتبط صدقه على الكيفية
 التصورية والتصديقية النظرية فان الموقوف
 على القول الشارح والحجة لو سلم التوقف انما هو
 حصولها لا بد ان لا تعقلها مطلقا وهذا وجه
 الرابع قيل ان المراد بالتصور ههنا هو التصور
 بالكنه ضرورة ان تصور الاعراض النسبية يعني
 الشئيين والامكان مثلا لا يتوقف على تصور ^{الاطراف}
 ولا شك ان تصور الكنه لا يتوقف الا على الحد ^{وهو}

عين المحدود لا غير فان الاجمال والتفصيل
 يوجبان تغاير الملاحظة دون الملاحظة
 وانت تعلم انه مع ما فيه من الاخراف من حيث
 ان الكلام في خروج الكيفية النظرية انما هي
 العلم دون المعلوم واتحاد المعلوم مع القول
 الشارح مما لا يمتنع ولا يغني عن جوع مشتمل
 على غاية التكلف فان الظاهر كما يوجب تصور
 الاعراض النسبية بالكنه تصور اطرافها كذلك
 يوجب تصور هابل وجوده بمنازبه هي عما عدلها
 فتصور اطرافها والتخصيص بالكنه ليس على
 ما ينبغي الخاص ان لا نسلم ان الكيفية النظرية
 العلمية التصورية ولا التصديقية يتوقف تعقلها
 على تعقل الغير وهو القول الشارح والحجة بل نفس
 هذه الكيفية يتوقف عليها لا تعقلها وتصورها
 هذا ما سمعناه من افواه الرجال مع نبذ ما خطر
 بالبال **قوله** فقوله ما لم يكن كذلك راسخا فيه
 محال امل اذ هو في قوة ان يقال اذا كان شخص

صاحب الملكة المذكورة لا يصح يسمى فصيحا ما لم يكن
 هناك راسخة فيه وهو يتضمن تناقضا **كما** يتبين
 في الحاشية قال هناك ولو سلم ان قصدك الى الاخترا
 مع بعث فمعنى الكلام انه لو يذكر الملكة لدخل **بغير**
 هذا المعنى في الفصاحة لان الفصاحة **مكون**
 عبارة عن التعبير عن كل ما يدخل تحت قصدك
 والتعبير عن بعض من اجزاءه بخلاف ما اذا ذكر
 الملكة فان الفصاحة **مكون** ملكة وهذا التعبير
 ليس من اجزائه اقوالا حاصله ان قوله ملكة
 احتراز عن دخول تعبير هذا المعنى المعبر في
 الفصاحة على ان يكون جزءا منه لا على ان يكون
 جزءا منه ولا يخفى ان يكون تعبير هذا المعنى
 المعبر جزءا منه لا على ان يكون تعبير هذا المعنى
 المعبر جزءا منه **فمن** الفصاحة لا يوجب تسميته
 مع ان نحوى كلام الشارح في الشرحين هذا حدث
 قال قوله ملكة اشعار بان له عبرة عن المقصود **بلفظ**
 فصيحا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن راسخا

فوهو

فوهو هذا يدل على انه لو لفظ الملكة لزم انه لو
 عبر عن المقصود بلفظ فصيحا يسمى فصيحا **لا** انه يلزم
 ان يكون هذا التعبير جزءا من الفصاحة وان
 هذا من ذلك فما ذكره خارج عن قانون التقيد
 ثم اقول لو قال قوله ملكة احتراز عن تعبير هذا
 المعبر لم يتوجه انه يدل على انه لو لفظ الملكة لزم
 ان يكون هذا المعبر فصيحا اذ قد يحتز في التعارض
 ببعض القيود عن اشياء يخرجها القيود **التي**
 ايضا بشرط ان يستقل اللامع بالخارج امر آخر
 لا يخرج السابق كما يحتز بالموضوع في تعريف
 الكلمة عن المحل مع ان المفرد يخرج الفصاحة لكن
 المفرد يستعمل **بالمركبات** ومع ظهور
 هذا الوجه الوجهية ههنا قلت شعري لم **انك**
 المحتسب هذا وقد يقال لا يلزم من حذف الملكة **حول**
 التعبير في الفصاحة ان يبقى الاقترار ويصير
 حاصل التعريف الاقترار على التعبير عن المقصود
 بلفظ فصيحا فارقت لما كان الاقترار مسببا عن

فعند حذف الملكة تحذف الاقتران ايضا بقية
 فحسب قلت كمالا ان الاقتران من نواحي الملكة فلهذا
 التعبير فليزيم حذفه عند حذفه فلو بقي في التعبير
 قيدا قول فيه نظرا اما اولا فلو ان المراد بالتعبير
 على تقدير حذف الملكة هو التعبير بالقوة اي قوة
 التعبير والا فلو ان المراد به على يدون الملكة كما
 يكون في اول الامر فان الملكة اذا حصلت بتكرير العمل
 والقدرة حاصله في جميع مراتب العمل فالمقصود
 هذا القوة فان صاحبها لا يسمي فصيحيا ما لم يحصل
 الملكة واما ثانيا فلو ان حذف السبب عن التعبير
 لا يستلزم حذف السبب عنه وهذا لا سيرة فيه
 واما ثالثا فللفرق الظاهر بين القدرة والتعبير
 فالاول لازم للملكة دون الثاني فقياس الثاني على
 قياس مع الفارق **قوله** لاننا نقول ليس المقصود هو
 الخصوصية حاصل الجواب بل عبارة الشرح بان
 المراد يكون الاعتبار مقتضى الحال ان له مزيدا من
 فيما هو المقصود حتى كان هو ذلك ولك ان تاو

الاخترازم

عبارة

عبارة شرح المفتاح بان حصر مقتضى الخصوصية
 اضاف بالنسبة الى اصل الكلام بالنسبة الى جميع ما
 فلا ينافي ذلك كون المقصود هو اعتبار الخصوصية
 ونوب هذا الاحتمال ما يجبي من ان معنى مقتضى
 الحال هو اعتبار المناسب **قوله** وان كان للاعتبار
 الظاهر بلها باد **قوله** فتح الحاء فيه اوضح من فتمها
 قيل بل الاصول هو الضم فان المراد بها في هذا المقام
 التكلفات والمزايا المتبعة في الكلام المختصة
 وبالمقام في الجملة وللخصوص بالضم مصدر الحقيقة
 بيا النسبة واما في الصحاح من ان الاضمح هو الفصح
 فباعتبار المعنى المصدرى فانه تصدع عن المصادر بقولهم
 خصه بكن **قوله** او يكون الاء بالغاغة اي لتأكيد المعنى
 المصدرى كونهما مصدريه ايضا لان الاء بالغاغة
 كما في غلوى فلا يريد ما في حاشية المطا انه يشكك
 مع وجود الاء اللهم الا ان يجعل الاء بالغاغة
 كما في غلوم قدلا واما حمل الخصوص على صيغة الجمع
 بذلك **قوله** ان الظاهر ان الضم يرجع الى الخصوصية

خصوصا

يؤيد ذلك قوله مثلا كون المخلب منكرا للحكم حال
 يقتضي بيقيني تأكيد الحكم والناكس مقتضى الحال **قوله**
 بالاول السابق وهو انه لما كان للاعتبار مدخل
 في مقتضى الحال بالغ في اشتراطه فجعل مقتضى
 الخصوصيه **قوله** صدق هذا الكلام على اى الكلام
 المكيف **قوله** وهو انه ذكر السكاك في تعريف المعاي
 قال علم هو تتبع خواص **قوله** كذا الكلام في الافادة
 وما يتصل بهما من الاستحسان وغيره فتميزا للوقوع
 عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال
 ذكر **قوله** لم يصح هذا القول قال في حاشية الشرح
 لو كان مقتضى الحال انفس تلك الاحوال لم يصح جعلها
 سببا والله في مطابقة الكلام اياها **قوله** بل ما يقتضى
 الكلام امر آخر من قصد افادة فائدة الاخر
 لا رمتها او غير ذلك **قوله** وكلوا مهم في معظم النوا
 محكم محكم اى نص او ظاهر اعلم ان اللفظ المعقد ان
 لم يحتمل غير معناه فهو النص وان احتمل لكن
 كان هذا ارجحها فهو الظاهر والقدر المشترك بينهما

هو محكم وان تساوى الاحتمالان فهو الجمل **قوله**
 الظاهر ما قبله والقدر المشترك بينهما المتشابهة
قوله على ما يقتضى الحال ذكره مقول قوله السكاك
قوله اما الاول اى ماد ذكره السكاك **قوله** وان المذكور
 حقيقة هو الكلام الجزئى غير مسلم فان التحقيق
 ان الطبيع موجود في الخارج بعين وجود
 الاشخاص ومختصة معها هناك ذاتا وجعل
 وجود او قد حقق هذا في غير هذا الفن **قوله**
 فيكون الجزئى مذكور حقيقة يستلزم كون **قوله**
 اى الماهية لا يترط لاهى بشرط الكلية مذكور
 حقيقة وكأنه بنى الامر على مذهب الشارح من نفي
 وجود الطبيعة حقيقة الزام الله **قوله** وكما انه
 يمكن جعل الكلى مذكورا بذكر الجزئى لكونه في ضمنه
 يمكن الفرق بين الكيفية القائمة بالباينة والكلى
 الصادق المحمول على الشئ المتحد معه في الخارج
 ذاتا وجعل موجود او ان فرض اشتراكهما في **قوله**
 التجوز هذا مع انه لو جعل مقتضى الحال هو التعريف

الكلية لكن التعريف الكلية فهذا امد كونه في ضمن الكلام فيكون
 التجوز في ذكر مقتضى الحال بواسطة ولو جعل
 مقتضى الحال هو الكلام الكلية يكون التجوز بلا واسطة
قوله على انه قد قيل ان بعض الاحوال المذكور حقيقة
 كلام التعريف نعم ما افيدت شعري كيف اشتبه
 على هذا القائل الاحوال بالذات عليها فان الاحوال
 هي التعريف والتكثير والتاكيد واما الالام والمقصود
 التنوين والمركبات فانها هي والاعلى هذه الاحوال
 لانفسها وكيف تضمنت معنى هذا القول الضعيف
 ولم يراد انتهى هذا مع ان مذكورة به البعض لا يقيد
 صدق التعريف على الكل فلا يتجسم مادة الاشكال
قوله واما الثاني اي ما ذكره في تعريف المعاني **قوله**
 ولئن تنزل عن ذلك اي عن حمل الاحوال على الجزئيات
 ويبقى على ظاهرها من الكلمة يقال الاشكال ان مقتضى
 الحال اي هذا العنوان **قوله** وهذه الاحوال اي الكلمة
 كالتعريف الكل والتقديم والتأخير وغيرها **قوله**
 فصم انها احوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال

والتكثير

اي سببها

اي سببها يطابق اللفظ هذا العنوان الكلية فالطابق
 في التوجيهين معنى واحد وهو اشتمال الان **قوله**
 اشتمال الكلام على مقتضى الحال في التوجيه الاول
 بواسطة واجبة هي اشتمال على التاكيد الجزئي المشتمل
 على مقتضى الحال وفي الثاني بواسطة سببين هما اشتمال
 الكلام على التاكيد الجزئي واشتمال التاكيد الجزئي على
 التاكيد الكلية واشتمال التاكيد الكلية على مفهوم مقتضى
 الحال والكلام من باب اشتمال الجزئي على الكلية والحال
 ان هناك امور ثلاثة احدها مفهوم مقتضى الحال
 اي ما يفهم من هذا اللفظ وثانيها ما يصدق
 هذا المفهوم عليه من الاحوال الكلية والتاكيد الكلية
 والتعريف الكلية والتكثير الكلية وثالثها جزئيات
 تلك الاحوال الكلية كالتاكيد وذلك التعريف
 وذلك التكثير ثم الكلام اذا اشتمل على تأكيد جزئي
 مثلا عنوان زيد قائم فلا يثبت اشتماله في ضمنه على
 التاكيد الكلية وبواسطة على مفهوم مقتضى الحال
 فصح انه باعتبار هذا التاكيد الجزئي مشتمل على التاكيد

الكلي وباعتبار هذا التاكيد الكلي متمم على مفهومه
 الحال فبناء التوجيه لا وعلى التصرف في لفظ الأحوال
 بحمله على الأحوال البرية والمراد بمقتضى الحال آن
 الأحوال الكلي وبناء الثاني على التصرف في لفظ مقتضى
 الحال بأمرادة مفهومه الكلي والمراد بالأحوال آن
 تلك الأحوال الكلي وعلى الوجهين فمقتضى الحال أي
 ما يصيد في علم هذا المفهوم ليس إلا الأحوال الكلي
 الكلام المتكفي بها إلا أنه ارهيد بلفظ مقتضى الحال
 على الثاني مفهومه وعلى الأول أفراد هذا المفهوم
 وانت تعلم أنه لا حاجة على تقدير حمل مقتضى على
 الكلام المتكفي إلى شيء من التكيفين فتدبر ونص
قوله فإذا كانت هذه الأمور محتملة بشرط حذف
 جوابه أي إذا كان كذلك وجب حمل مقتضى الحال
 على الأحوال وجوباً لا يحيط به الوصف ويحتمل
 أن يكون إذا ما التوبين وحي فلا حاجة إلى جواب
قوله تعليل البيان عليه تفاوت المقامات التي
 يتوقف انظر أن يقال بيان لتلك العلية وكان الوجه
 تعليل العلية تفاوت
 المقامات أو يقال
 ص

أن اللوم

أن اللوم ليست صلة للتعليل بل غاية له وبالحمله
 لو اكتفى بأحد الابن لكفى فتدبر **قوله** لأنه إذا تفاوتت
 المقامات قيل في الجواب قضاء قلته في حواشي المطب
 فيه أنه مصادرة إلا أن يقال الدعوى بديهية وهذا
 تشبه بأعادة الدعوى بلفظ أوضح ولك أن تقول
 المراد مطلق التفاوت واختلاف مقتضى مطلقاً
 وإن لم يستلزم اختلاف مقتضى قطعاً لكنه يفيد
 الظن بجزء ما وهذا القدر كاف في المقامات الخطأ
 فتدبر **قوله** ولو بين جهة اختصاص الحال من بين
 الأربعة أقول لا يخفى أن الحال هي هنا ليس مأخوذاً
 عن الحال المقابل للماضي والمستقبل بل بمعنى مطلق
 الزمان وهذا إطلاق مستفيض نعم يبقى وجه
 اختصاصه من بين الألفاظ الدالة على مطلق الزمان
 كالوقت والآن أن هذا كله من باب تفسير تعيين
 الطريق هذا مع أنه يقال هذا الكلام لم يقع في
 محله أو لم يكن مناسبا للوقت **قوله** وقد بينا الثاني
 في الحاشية قال هناك وأما إثبات لفظ المقام على

المكان والمحل ونحوهما فلم يجز الصالح ان يقال المقام
محل القيام وقيام السوق نقاتها ورواجها فنعني
محل التاكيد محل رواجها وان المقام من قيام الزمان
معنى انتصابه او من قيام العود بمعنى استقامته
فنعني مقام التاكيد محل انتصابه واستقامته على
ان يجعل حسن حال التاكيد ويكون مناسباً لان يقال انتصا
او استقامه له **قوله** بتأويل المذكور اى بتأويل اللفظ
المذكور **قوله** لانه لا يستقيم كذا المجموع لا يفيد
المؤكد او بالاداءات التي نعم لو ابدل بالواو واريد
ان المجموع يفيد بالمجموع في الجملة لكان له وجه في الظن
عندى الله يصح كلفه او على ان يكون المراد بيقيد المجموع
باحدهما على سبيل منع الخلط ومن الجمع فامل **قوله**
على ان يكون الاحد في الاو لا غيره في الثانى الاحد في
الاول اعني التقييد بمؤكد مرديين للحكم والتعلق
في الثانى اى التقيد باداة قصر ايضا داير بين الحكم
والتعلق وفي الثالث اى مانع مرديين للسند
والتعلق وفي الرابع اعني بالشرط مخصوص بالسند

او هو

وفي الخامس اى بفعل مرديين الثالثة الاخيرة
اعني المسندين والمتعلق فبان ان قوله على ان يكون
الاحد في الاو لا غيره في الثانى ليس ما ينبغي وغالبه ان
ان يقال ان الاحد في بعض تلك المراتب يكون مغا
له في مرتبة اخرى الا انه نساح في العبارة لظهور
المقصود او يقال اراد بالاول مجموع الموكك واداءات القصر
ثم اقول هذا انما يتوجه اذا جعل التقييد بالمؤكد
شاملاً للتعلق كما سيصح به المحشى واما اذا اقتص
هذا بالحكم كما هو الظاهر وهو مستفاد من تخصيص بحث
التقييد بالمؤكد بالاسناد على ما سيجئ وقد صح
بذلك الاختصاص ايضا بعض العلماء في حواشي المطب
فلا يتجه ثم ما ذكرناه من اختصاص التقييد بالشرط
بالمسند هو المذكور في بعض حواشي لفظ والذى استفاد
من كلام المحشى يفيد هذا هو انه يشمل الحكم ايضا قول
ويؤيد ما ذكرنا ان الشرط في معنى الطرف ثم الحكم
الطرف في قولنا زيد موجود في الخارج يجوز ان يتعلق
بالجزء اعني موجود فيكون حكماً باثبات الوجود

للخارجي الزيد وان كان بثبوته له في الذهن ويجوز
 ان يتعلق بالحكم اعني ثبوت الوجود لزيد فيكون
 القضية خارج جبهه البتة فعلم ان الحكم يصلح لتقييد بما
 في معنى الشرط هذا ثم الظن في نظر العقل انه كما جاز
 تقييد ثبوت الشيء للشيء بالطرف كذلك يجوز تقييد
 وقوعه معنى على وكما جاز تقييد الحكم بالشرط فكذلك
 تقييد العقل فان منعتم ذلك فلا بد من بيان الفرق
 وان جواز وقوعه لم ينحصر بتقييد الشرط في المسند كما
 في بعض المعاشي ولا في المسند البتة والحكم على ما
 يستفاد من كلام المحشي وتام تحقيق المقام بقضي
 بما لا آخر **قوله** ولا حاجة الى ان يقول هكذا في
 يكون الضمير في كل مرتبة راجعا الى شيء آخر **قوله**
 ثم انه قد يتوهم ان الكلام لفظ ونشر مرتبة لا يشك
 هذا في الاخير اذ لا خسر في ان يكون بعض متعلقا
 المسند صالحا لتقييد مفعول او مفعول نحو ضربت
 فاعطى زيد درهما فذكر **قوله** فان اطلاق الحكم
 وتقييده يتحقق بالنسبة الى اداة العنصر والشرط

ايضا

ايضا والمأصل ان اللفظ والشرط المرتب يقتضي نوعا ^{مختصا}
 لبعض مراتب الشرط بالنسبة الى بعض مراتب اللفظ والشرط
 دون بعض وهذا لا مسترة فيه وهذا المعنى ^{مفقود}
 فيما نحن فيه ولهذا اندفع ما يتوهم من انه يكفي لتقييد
 هذا الاحتمال صحة تعلق الاول بالاول والثاني بالثاني
 وهكذا فذكر **قوله** فانه لا يستقيم لا بتكلف لان الفعل
 المجعول قد اسند الى الطرف فلا يجوز اشتهاله على الضمير
 واسناده اليه كواقع في المطا لان صاحب انما يستعمل
 متعديا بنفسه الى مفعول واحد نحو صاحب زيد عمرا
 وكذلك يتعدى بكلمة مع الى مفعول واحد يقال
 صاحب زيد مع عمري فاذا انبنى الفعل على المفعول
 اسند الى المفعول فان جعل الواقع في الشرح ^{الاستعمال}
 الاول فالعبارة صوحبت وان جعل من الاستعمال
 الثاني فالعبارة صوحبت معها واما ما وقع في ^{من}
 قوله رحمه الله صوحبت معها فلا يستقيم وغاية ما
 التوجيه ان يقال بتضمين معنى التفسير والجعل الى
 الكلمة الاخرى مصاحبة مع تلك الكلمة او بجعل ^{قوله}

معها بيان الفاعل المحذوف متعلقا بفاعل محذوف
 على بناء المعلوم من المصاحبة بـ **لا** بناء المجعول
 منها على أي صاحب معها أفيني به أن المصاحب
 الكلمة الأخرى هو الكلمة الأولى وتكون جوابا عن
 كما في قوله تعالى **سبح** لا فيها بالفتح والاصالة
 على قراءة فتح الباء هذا كونه في جاشية الشرح
 في التوجيه يجوز أن تكون العبارة في استعمال
 الأولى **قوله** في الصواب إسقاط معها قلنا لأناسم وإنما
 يكون كذلك لجعل معها قائما مقام الفاعل وهو
 ممنوع بل الذي أقيم مقامه هو المستكن على أن يكون
 مستقرا قال ثم إن منه موصوب يرجع إلى الكلمة الأولى
 لا إلى الكلمة الأخرى على ما متعرب به كونه في جاشية الشرح
 لأن الشارح يصدّر التفسير بقوله صاحبها **فوجب**
 نسبة المصاحبة بالفتح إلى الكلمة الأولى لا إلى الأخرى
 ولا يجب إيراد الضمير في الفعل إذا كان جارا
 على ما هو له سواء كان هناك القياس ولا على
 ما بين في كتب النحوي ويمكن أن يقال إن صوابه **مسند**

من قوله

إلى مصدرها

إلى مصدرها أي أوقعت المصاحبة مع تلك الكلمة
 الأخرى كما قيل في قولهم وقد حبل بين العبر
 النروان وفيه أنه إذا وجد المفعول به تعين
 قيامه مقام الفاعل أو يقال يجوز أن المصاحبة عما
 سوى الذكر أي ذكره مع الأولى **قوله** والعبارة
 الصحيحة صوجب معها بإسقاط التاء **قوله** وكذا
 حال المقام الذي للمصاحبة أي يندرج المقام الذي
 للمصاحبة مع غير الكلمة في المقام الذي للكلمة مع
 غير المصاحبة بناء على أن المصاحبة كلمة والكلمة صا
 لها كما مر **قوله** لا شك أن الفعل في خوان ضرب
 نفس الشرط قيل الظن المراد الفعل الذي قصد
 اقترانه بالشرط هو الجزاء لا الشرط حتى يلزم الاشتكا
 ولا يخفى أن صاحب كلمة الأخرى لا يقتضي التوالى بينهما
 بحيث لم يقع بينهما فضلا **قوله** أو أراد بالشرط
 معنى الشرطية أي تعليق امره بامر وحمل الشرطية على الجملة
 الشرطية حتى يكون من اقتران الجزاء بالكلمة باللفظ
 المعنى **قوله** ولذلك ذكر في المفتاح وجبة الاستشهاد

ان جعل الارتفاع في الحسن الذاتي منوطا بقدر المطابقة
 لا باصلها فاصل الحسن الذاتي منوطا باصلها وقد
 بقدر **قوله** وان ابيت عن ذلك اى عمادك في الحق
 عن الثاني **قوله** بناء على ان المتبادر من المطابقة نفسها
 اشهر بين القوم مقدمة هي ان المطلق ينصرف الى
 الفرد الكامل ويتبادر هو منه وقد يناقش فيه بان
 المتبادر من اللفظ معناه الحقيقي لا فرد منه كيف لا
 ولا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالات ثم التنا
 اقوى اما رات الحقيقة فكيف يتحقق النسبة الى ما
 غير المستحق قول كانهم ارادوا ان المطلق ينصرف الى
 الى الكامل اذ كان هناك قرينة مانعة عن ارادة
 معناه العام واما انه لا دلالة للعام على الخاص فالمقصود
 ان العام مجرّد كذا لك فاعرفه **قوله** فلعل للمسلم
 قيل السكك ايضا وانما بان الفضايلة يوجب حسن
 حيث قال في آخر بحث البلوغه واذا انقرض ان البلوغه
 برجعها وان الفضايلة ينوعها مما يكسب الكلام
 حله الترتيبين ويرفعه على احد درجات التحسين

فعلى هذا معنى الكلام ان اصل الحسن بالفضايلة
 والارتفاع فيه بالمطابقة ولا يخطا بعد هذا
قوله ولكن الشأن في إطلاق الكلام اى لكن الكلام
 البحث في انه هل يصح هذا الاطلاق والحسن قال الى
 عدم الصحة واستدل عليه بقوله لان الفضايلة ليست
 في وافية انه لا يخفى ان الناقص في كل مرتبة يمكن المجازة
 بالعدم فتجوز لذلك حمل الكلام على الكلام الفضايلة
 هو الفرد الكامل في الجملة وليس المدار في ذلك على ان يكون
 الفضايلة في المرتبة القصوى من الجملة كالبلوغه حتى
 الاطلاق ويؤكد انه لما لم يكن التقيد بهذا البلوغ
 كما ذكره المحقق فكان الشأن في ارادة الكامل هي هنا
 ارادة الفضايلة **قوله** حتى يحسن الاطلاق اى إطلاق الكلام
 على الكلام الفضايلة و ارادته منه **قوله** لنقصانه بلحق
 بالعدم فكان ليس كلاما **قوله** لما كان قوله وخطا بعد
 المطابقة هذا بناء على انه لم يرخص بحمل المطابقة على
 المطابقة الكاملة كما سبق و اشار الى دهن على
 لقوله وان ابيت الخ مع ذلك فلك ان لا تجعل

الاضافة في عدم المطابقة للحسن فيكون لا ارتفاع شأن
 الكلام البليغ بالمطابقة اي بحسنها في ضمن فرد كامل
 واخطا طشان الكلام البليغ بحسن عدم المطابقة
 لا لعدم جنس المطابقة فافهم **قوله** بقدر المطابقة
 فالكلام البليغ الذي يشتمل على اصل المطابقة ارتفاعه
 بقدر المطابقة وجودا واخطا طه بقدرها عدما
قوله لان العرضي لا يحصل بالمطابقة بل بالحسنة
 البديعية اقوله قد اترك الحسنة في هذا التعليل
 استدراكا فانه يتم بان يقال لان العرضي لا يحصل
 بالمطابقة فقول بل بالحسنة البديعية مستدرك
 وكذا قوله ولا ينبغي الحسن الذي بها اي بالحسنة
 البديعية بالمطابقة وهذه المقدمة اعني قوله ولا
 الحسن الذي بالحسنة البديعية هي منشأ اليراد
 الذي اوردته فحي مع استدراكها اوجب الاشكال
 وغاية التوجيه ان يقال انه قصد تحقيق الحالين
 المقال ويراد للجواب والسؤال ثم اقوله ويمكن ان
 ان يجاب عن السؤالين الاول ان معنى قولنا

لا ينبغي الحسن

لا ينبغي الحسن الذي بالحسنة البديعية معناه انها
 لا تحسن حسنا ذاتيا من حيث كونها محسنات عرضية
 ولا ياتي في ذلك بحسنتها الذاتي من حيثية اخرى بالجملة
 فبقيد حيثية يحمل الشبهة الثاني انما اطلقنا القول
 بان تلك المحسنات لا يوجب الحسن الذي لان تحسنتها
 الذاتي اقل قلة فاجعلنا التادير كعدم فقوله وكانهم
 انما اطلقوا الخ ناظر الى الجواب الثاني وقوله وكان ذلك
 منهم الخ ناظر الى الجواب الاول وانت خبير بان حديث
 النذرة بالنسبة الى جميع المحسنات بكيفية قوله بل ذكرنا
 فيها من المحسنات ماصق الخ وهذا ظر وتوجيه باعتبار
 حيثية استدراك آخر لكفاية اعتبار حيثية عن
 الاصل **قوله** فايرادها اذ كان اي حين اقتضاها
 اياها **قوله** وكان ذلك اي ايراد بعض المحسنات في
 المعاني **قوله** لان اضافة المصدر انما يفيد العموم
قوله واما فيما نحن فيه فالعموم فيه لاستلزام لفظ
 فيه يوجد في بعض النسخ بعد لفظ العموم وهو ناذر
 من الناصح لا غناء قوله فاما نحن فيه عنده **قوله** بقدر المطابقة

لجواز تعدد الاسباب لمسبب واحد والحاصل انه
لا يجوز تعدد الزمان لفعل واحد شخصي فاد اقلنا
كل ضرب واقع في حال العيان لزم ان لا يقع شئ منها
هذا الحال واما السبب لعل الواحد الشخص ^{فقد} ^{تعدده}
فلا يلزم من كون شئ سببا لكل مطابقة ان لا يكون
غيره ايضا سببا لها وحاصل الدفع ان تعدد السبب ^{وان كان}
جائزا بمعنى ان يكون هناك امور كل منها يصلح ان
يوجد به المسبب على سبيل البدل لكن حصول المعلول باسباب
متعددة مستحيل للزوم تحصيل الحاصل وكل منافي ان
حصول كل ارتفاع سبب المطابقة فلا يكون بغيرها ^{السبب}
ولو كان الكلام في مجرد السببية لكن اراد بالسبب السبب
بالفعل كما هو المتبادر لزم للحصر ايضا ضرورة ان تعدد ^{السبب}
بالفعل لمسبب واحد محال **قوله** وانما يلزم الحصر اي حصر
الارتفاع في كونها سببا للمطابقة **قوله** وليس فليس اي
ليس الكلام حصر سببية الارتفاعات بالمطابقة فليس
يلزم للحصر الارتفاعات في المسببية عن المطابقة ^{المطابقة}
قوله لا امتناع تعدد المصنوع لشي واحد ^{المطابقة}

واخرى

واخرى بغيرها **قوله** ويشعر ايضا بان معنى حمل ال^{عنا}
على المقتضي كلام المص **قوله** انها واحد بحسب ^{المفهوم}
قوله وان اخبر الفصل قد يكون لقصر السند اليه
على السند كله قد ههنا التقليل يعني ان شأن ^{ضمير}
الفصل هو قصر السند على السند اليه كما يقال زيد هو ^{الكن}
زيد هو الشجاع ولكن قد يكون للعكس ايضا كذا افيد
قوله فله غير اصل غير مسلم فان اتحادها بحسب ^{المفهوم}
ما يناقش فيه نعم الاتحاد بالذات مسلم الا ان يدعى
اتحادها بمفهوم الاصطلاح وحي وحي فالتشابه اثبات
ذلك هذا مع انه لو اتفق بالاتحاد في الذات الكافي في
الاستدلال فقيه حدثه الاستدراك ايضا **قوله**
فلان معنى العلة هي اي يدخل في التعليلية وهو ^{جاء}
من الدليل الذي هو علة حقيقة **قوله** فينتج عنه ان
اللازم من الحصر ليس الا في التباين الكلي قيل لا بل لا بد
ذلك ايضا اذ يصح ان يقال لا صلوة الا بطلوه ^و
صلوة الا بقاءه ^{الحقيق} الكتاب لا ان يراد التباين بحسب التحقيق
ويمكن فتحه بالبراء على السببية واردة السببية ^{الثاقه}

اقول وفيه انه لو بني الامر على السببية التامة يندفع
 الاحتمالات باسرها كما يشير اليه الاحتمال البتاني
 فقط والمقصود ان التعريف محكم وهذا غير منقطع
 بذلك بل الوجوه ان بناء الكلام على كون المطابقة بمعنى
 الصدق دون الاشتغال وخوفاً كما سيصير به المحشى
 في آخر الحاشية وحجج الصداق بينهما لا يتم قطعاً
 فاستقيم **قوله** لانه يحيط كل الحصرين اي جني التناقض
 الكلي بين المقضي والاعتبار **قوله** وقس على حاله
 والاخص من وجد مثله اذ لم يكن في الدائر الانسان
 الايض صح ان يقال ما في الدائر الا الانسان وما في الدائر
 الا الايض **قوله** ان دفع العموم والخصوص مطلقاً
 من وجه وبقي المساواة **قوله** ان السببية لا اعتباراً
 من حيث هي هي اي من غير انضمام امر آخر اليه فلم يتصور
 كون امر آخر اليه فلم يتصور كون امر آخر سواه وخيل
 في هذه السببية وان كان مساوياً له فيلزم من الحصر
 ح الاتحاد في المفهوم لكن الشان في استقاض ذلك
 في نفسه اذ لا ريب ان المفهوم من كل منهما غير

من الآخر نعم هما مضافان وايضا حمل عبارة التي
 عليه **قوله** ان الحصرين يدلان على علية المطابقة ^{الظ}
 ان دلالة لهما على علية المطابقة بناء على حمل البناء
 على معنى السببية ولا يخفى انه يحلزم حصر السبب في كل
 من المطابقتين وهذا المحصر انما يصبح لو كان كل منهما
 تاماً كافيته في السببية كما قال هذا القائل انه على تقدير
 كون كل منهما علة ناقصة يسطر كل الحصرين وانما خبير
 بانه على هذا الحاجة بالاجرة لا بد من كونها علة تاماً
 او ناقصة لعدم احتمال الناقصة **قوله** فلان معنى ما ذكر
 على انه يتوقف صحة قولنا ليس ارتفاع الا المطابقة على
 ان تكون المطابقة علة تاماً وهو منسوخ قد علم ان بناء
 كلام المجتهد على حمل البناء على معنى السببية وبتبادله
 السببية في المطابقة علة تاماً وحجج فلا ممانع لهذا
 واما منع كون البناء للسببية فالظ انه لا ينافي اذ المانع
 مانع بكيفية الاحتمال فامل **قوله** واما ثانياً فلا مانع
 قسم آخر هذا القسم قد علم حاله من القسم الاول فانه
 اذ الزم من كون المطابقتين علة ناقصة بطلان الحصر

لنرم من كون احدتها علة فاقصر بطلان احد الخصمين بناء
 على ان متحملا لا يتوقف على علية التامة فهو عن البحث
 الاول **قوله** فتجده على ان هذا القصر لا يصح ولا يندفع
 بالشواهد السابقة القيد للعلية والاشهاد بحجب
 المفهوم فان بناء القصر هنا على المعايير بحسبه قد بر
قوله لجواز العموم من وجه واعتمده الاعتبار مطلقا لم
 العموم لانه اذا كان باعتمده مقتضى الحاد مطلقا صح القصر
 اعني قصر المسند وهو لا يعتبر المناسبات المسند المراد هو
 مقتضى **قوله** كائنا في الحاشية في معنى كلام طويل ليس
 في مثله كثير كما ايل فليخرج اليه من اراد الاطلاق عليه **قوله**
 وحد الانجاز بمعنى نهايته لا بمعنى المرتبة كما اختار **قوله**
 في حاشية **قوله** والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون ثابتا
 للفراد جوازا سواء كان قيدا اذا كان الطرف الاعلى هو
 نوع الانجاز الذي يندفع تحته حد الانجاز وما يقرب منه
 لخصوص حد الانجاز وما يقرب منه كيف صح ان يقال هو
 اى الطرف الاعلى حد الانجاز وما يقرب منه فاجاب عن ذلك
 بوجهين احدهما هو المراد ههنا هو ان هذا من قبيل اجزاء

صفات النوع على افرادة وهذا شايخ سايع وقد زعمه
 بقوله قلت الخ وثانيها وهو المذكور فيما سبق من السوال
 المصدر لا يتقيا هو ان المراد ان الطرف الاعلى هو هذا
 النوع كانه عبر عن النوع بافراده وقد زعمه انصار
 في قولنا نأخذ الخ **قوله** من نهاية الانجاز وما يقرب منها
 بيان لا فراده **قوله** وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانس
 فانها ليست من احكام الطبيعة فلاحكام الثابتة للطبيعة
 قسمان الاول ما ثبت لها في ضمن الافراد وسماه احكام الافراد
 كالجسمية للانسان فهذا القسم يصدق على الطبيعة والافراد
 جميعا والثاني ما ثبت لها ونفسها لا في ضمن الافراد كالتفرد
 للانسان وسماه احكام الطبيعة وهذا القسم انما ثبت
 للطبيعة فقط والطرفية من القسم الثاني لا تستلزمها الوحد
 ومضافاتها الكثرة اللازمة للفراد فلا يثبت الطرفية
 لافراد الطرف النوعي **قوله** واما فيها فلا الخ كمال بعد
 هذا الحكم عن الافراد فلا يناسب ان يربط بها ولو لم يجب اللفظ
قوله لان القريب من النهاية لا يتناول الوسط غير مسلك كيف
 اذ القريب لا يضاف في الوسط وان كان بعيدا عن النهاية

لكنه قريب بالنسبة الى البداء بل المبداء ايضا في النسبة
 الى ما خرج عن الاعجاز وبالمجالة بالقياس الى افراد النوع الذي
 هو تحت نوع الاعجاز فلو اراد من القريب من حد الاعجاز
 جميع ما له قارب ما الى هذا الحد بشرط ان يكون من افراد
 نوع الاعجاز فيتم الكلام في هذا والامر في ذلك يكون
 اصل الدعوى لزوم التعبير عن الطبيعة لكل الافراد
 في الصورة المفروضة ممنوع ايضا فتدبر **قوله** على ان
 الاعجاز ليس معنى نهاية بل هو معنى مرتبة الذي هو
 عليه في ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لو جردوا فيه
 اختلافا كثيرا اي كان الكثير منه مختلفا وتفاوت
 نظمه وبلوغه فكان بعضه بالغاحد الاعجاز وبعضه
 قاصر عنه يمكن معارضة انتهى وبناء ذلك على كون
 الحد بمعنى المرتبة على ان يكون الضمير في عنه راجعا
 الى حد الاعجاز لا الى الاعجاز وان يكون قوله ويمكن
 معارضة صفة كاشفة لقاصر عنه لا مقيد وكلها
 ممتزجة فيهما مجوزا وقولا هذا مع ان يكون الحق في
 عبارة الكشاف بمعنى المرتبة لا مستند في كونه في كل عبارة

بهذا المعنى

بهذا المعنى واتى لزوم بينهما فتدبر **قوله** وقيل انه
 غير مانع لصحة منشأ السؤال كلمة اذا فانها من ادوات
 الالهام **قوله** والمهمة في قوة الجرته ويصدق على كل
 الاعلى والوسط انه قد يكون اذا غير الكلام الى مادونه
 المحقق في ولو اراد بدلهما متى لم يتوجه السؤال
قوله وايضا يشعر الكلام من حيث ان المتبادر من التعليق
 والشرطية هو السببية **قوله** وربما يمنع ذلك بناء على انها
 لا يعتبر قد يقال انما يلزم عدم الاعتبار اذا لم يصدق عنه
 روية وقصد ولا يلزم من مجرد الفصل كون التكلم
 بليغا بناء على اعتبار الملكة في تعريف بلوغه المتكلم **قوله**
 المستفاد من كلامهم ان خواص التراكيب انما يعتد بها
 اذا كان صدورها من بليغ بلا لا يكون مجرد ذلك بل
 ان يكون صادرة من بليغ نظن به اعتبار تلك الخواص
 فان الله البليغ على درجاة متفاوتة في ما يستحسن كلامه
 في مقام من بليغ فيجوز على قايقه مشددا ولا يستحسن
 مثله في ذلك المقام من آخره وانه في البلوغ فلا يحل
 عليها بل على ما سببها من تلك ذلك مخرج به في المعنى

وشرحه واما قصد غير البليغ فكانهم لم يعتدوا
 به برشدك الله قول صاحب المفتاح لا بد بحسن الكلام من
 الطباق له على ما جله سابق ومن صاحب له عراف
 بمهمات المحسن خطها القول قال غير ذي الملك لا يكون
 ذلك العراف واذا عرفت ان اصل للفواصل والمزايا
 لا يعتبر من غير البليغ فكذا ما يتبعها من وجوه الخصم
 وكيف يتصور مزية الفرع على الاصل فهذا التحقيق
 المنع وتوضيحه انه لا اعتبار عليه **قوله** الظاهر ان
 هذا التعريف على ملكة تعيد غير مسلم فان اضافة
 المصدر بتفيد العموم على ما سبق في اصل التعريف انما
 ملكة تعيد بها على تاليف كل كلام بليغ يعني كل قول
 من تاليفات الكلام البليغ فيستقيم من غير عنائه
قوله للدلالة على كل ما يدخل تحت قصد والكلمة فيها
 يعلم بالمقاييس مع عدله ليكون الجميع على وتيرة واحدة
 كذا افيد ولا يبعد حمل النكت في الاثبات على العموم بغير
 ما سبق في النظم **قوله** ان البلاغة في الكلام مرجعها في
 بعض الجوانب لا يحسن لا يبعد بعد الكلام بل يعلم ان

فان نزل

فيه ذلك

فيه بذلك في الايضاح قلت فينبغي الكلام في كلام الا
 فليعمل او لا على ما ذكر المحسن طيبا للمسافة **قوله** لان توقف
 بلاغة المتكلم عليها باعتبار توقف بلاغة الكلام عليها
 المتعبر في بلاغة المتكلم اعلم بلاغة كلامه بلاغة كلوه
 يتوقف على مطابقته مقتضى الحال والوضوح فكيف يتوقف
 بلاغة المتكلم عليها بواسطة توقف بلاغة الكلام **قوله**
 المرجع يستعمل مصدر بمعنى الرجوع في الاستعمال
 بالمعنى يأتي على مفعول بفتح العين من جميع الافعال الآما
 شذو هو مرجع ونخص ومغفرة ومعدرة ومعصية
قوله على الحذف والاصال اي حذف الجار واصال الفعل
 الى الضمير المحرور وجعل الضمير من فاعل اجلا **قوله**
 فيقول على الاول اي على الاستعمال الاول وهو ان يستعمل
 مصدر بمعنى الرجوع ولا ياول الى معنى المفعول كاهي
 النظر واما اذا اولى فتح يجب تركه الى كما في الاستعمال الثاني
 والى هذا اشار بقوله ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر
 بمعنى المفعول وبكره الاشارة بقوله بعد هذا او يحتمل
 ان يكون المرجع فيه مصدر بمعنى المفعول **قوله** وعلى

يضاح

اقول اني على الاستعمال الثاني وهو على مقتضى عبارة الحا
 استعمال الاسم مكان ولا يكون مصداً بمعنى المفعول ففهم
 احتمالان داخل في استعمال الاول اعني استعمال المصداً
 يتبادر بذلك ايضا عبارة المحسن وقوله فيما سيجي انما
 يناسب الثاني معناه الاحتمال الثاني هذا اذا كانت العبارة
 فيما سيجي هكذا انما يناسب الثاني وهو المصدر الخ واما
 اذا لم يوجد كونه على ما في بعض النسخ المحسن فالمراد
 بالثاني ثمة ايضا استعمال الثاني فاما حتى لا يتوهم انه
 كان ينبغي ان يقول هنا وعلى الثالث الا ان يقال لما كان
 الثاني والثالث متحد في المبدأ اخذهما واحداً وغير عن
 الثالث بالثاني وان فرق بينهما فيما بعد حيث قال
 انما يناسب الثاني وهو المصدر الخ لا يقال ههنا احتمال
 لا يجعل ان يصار اليه بل هو انظر الى عبارة المحسن في
 على المطول وهو ان يراد بالثاني ما سوى الاحتمال الاول
 اعني مجموع كون المرجع اسم مكان وكونه مصداً بمعنى
 واما الثاني في العبارة الآتية فهو بمعنى الاحتمال الثاني
 او استعمال الثاني على اختلاف النسخين كما هو ظاهر انما لا

نقول اني عنده تفسيره بقوله اي موضع رجوع عن ثم تغير
 واستيناف الكلام بقوله ويجعل اقل **قوله** ويجعل ان
 المرجع فيه اي المثال الاخير وهو قوله مرجع الجود وهو
 العني **قوله** والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل الا وكذا في قوله الشا
 كما يقال مرجع الجود الى العني **قوله** لا يبدل قوله الى اخر ان
 على هذا افسح الشارح تفسيره باللام وبيان لحاصل المعنى
 تطبق للمعنى على اللفظ واليه اشار المحسن بقوله والامر
 في ذلك يبين لوضوح المقصود كذا في **قوله** لا يحتمل المصداً
 بهذا المعنى الحقيقي **قوله** قيد للنفي وهو الخطأ حتى يجوز
 ان لا يحترز عن الخطأ الواقع لاعتقاد قصد ولا يحل ذلك بالبلد
 هذا مع انه يلزم تحريم على تقدير عدم الاحتراز عن الخطأ الكا
 عن قصد الخطأ الكاين فلا يصح قوله بما قد مر **قوله** لكن
 ينبغي ان لا يكون عدم الخطأ **قوله** فان دفع وان دفع ايضا قال
 ان قوله ولا امانتي للاحتراز فلا يصح رجوعاً على ما تقدم
 واما اني لكون الاحتراز رجوعاً فلا يصح قوله فلا يكون
 وقد عجب ايضا بان كلمة ثبت للتحقيق على ما قال ابن الجاحظ
 جعل الانعيا للاحتراز او بانها النفي المناسبة بآي
 النفي

هي غير

عن قصد

والثقل والظهور جوع النفي إلى آخره القبول داعي قوله
 فلا يكون بليغا فيصوح جعل الانفا لكون الاحتراز
 والوجه الأخير منشاء في التكلف **قوله** ما يتوهم الخ
 وجه الدفع لاختيار الشق الأول لكن معيد بقيد المقصد
 أو اختيار الشق الثاني مع اشتراط عدم الخطأ قبل أو
 اختيار شق ثالث هو المفهوم المركب من عدم الخطأ أو
 العقد والمآلة في الكلام واحد **قوله** فاما ان يشترط فيها
 عدم الخطأ في نفس الأمر **قوله** فلا يكون بليغا على التقيد
قوله ويستحق اي سهل قال في الاستور فتش في فتح وسهل
قوله ربما يتلقى بالاكراه في الدستور في استقبال **قوله**
 ولا يصغر هذا عن شوب فان الغطاء لا يوجب الترك
 بل يكاد يوجب الذكر فان الشان في تبين الدقائق لا في
 توضيح الواضحات **قوله** من غير اشتراط قصد بقا
 لاحاجة الى هذا الاشتراط اذا العقد معتبر في
 مقتضى الحال فانه كما سبق هو اعتبار خصوصية الكلام
 اذا الكلام المكلف بتلك الخصوصية المعينة فذكر **قوله**
 لا يكون مدلولاً عندهم اي مدلولاً معتداً باعتبار الا انه

ليس مدلولاً اصله فالارادة غير معتبرة في اصل الدلالة
 بل في الدلالة المعهدة قبل وأعمال النزاع في اعتبار
 الارادة في الدلالة وعدم اعتبارها فيها يرجع الى هذا
 فيصير النزاع لفظياً ويندفع تشنيع المتأخرين عن الشخ
 الرئيس لعدم التفرقة بين ارادة المعنى وفهمه مع
 ظهورها **قوله** والمتاويل بما يدفع الاشتراك جواب
 عن سؤال وهو انه لا حاجة الى ارتكاب الجمع بين معني
 المشترك في الاستعمال الجواز ان يراد بالفضيخ المستحق
 بالفضيخ فيندفع الاشتراك اللفظي ويكون مشتركاً
 معنواً بين المعنيين المقصودين غاية الأمر ان يكون ذلك
 مجازاً لكن باب المجاز غير مسدود واجاب بان الثاني بل الخ
قوله قد سمي سهواً ظاهر قلت لان عود الضمير الى ما قبل
 بالحسن لو جيب كون جميع ما سوى التعقيد المعنوي
 مدركاً بالحسن كما يفيد عموم كلمة ما وهذا باطل لان
 اكثره يدرك بغير الحسن من اللغة والنحو والصرف كما
قوله واما انه لم يبين في العلوم الثلاثة او فيما سواها
 من العلوم **قوله** وليس المعنى ان المختص لما كان في علم البلاء

وتربيعها بناء المعنى الاول على مجرد اشتغال الكتاب على العلوم
الثلاثة وحصر المقصود فيها مع قطع النظر عن التوضيح ^{حمله}
الكتاب فهو ثلاثة حتى يؤدي كل علم في فن وبناء المعنى الثاني
على هذا الامر ايضا الا انه يحتاج الى التتميم المقدم للمعلوق
وحمل اللزوم على الاستحسان حتى لا يتوجب المنع كما افيد
قوله وانه امر متعلق بالمعنى اي بالمقصد لان مبناه الخ في
بعض النسخ ولان بالاولى ان يكون دليلا ثانيا وهو
سهو عن الناسخ اذ نصير الوجه الاول في راجع الى الوجه
الثاني ان اراد بالمعنى المقصود او الى الوجه الثالث
ان اراد به المنطوق فليدبر **قوله** خصوصيات يعبر
المعاني يريد بها المنطوق **قوله** وطرف فيها بالباطل المعمله
او المعجزة كما افيد **قوله** وتخصيما في المعاني والبيان
قوله وتخصيما في البديع **قوله** لانه لا خفاء في بداهة مبنا
ولا فيها متعلقه مما هو مستدع بالنسبة الى الكلام الذي
يؤدي به اصل المعنى الذي يستوى فيه الخاصه والعامة
كما قيل **قوله** ان العنون اجراء الكتاب انما قال
ذلك لاحتمال ان يكون فنون الثلاثة عبارة عن العلوم

فلا يكون

فلا يكون اجزاء الكتاب بل مقصوده كما استفاد في
ثلاثة فنون **قوله** وهو ان يبين اللفظ والمعنى مدار
التوجيه الاول على التجوز العقلي فان اللفظ والمعنى و
ان كان بينهما مباينة ولكن قد يحمل احدهما على الآخر
ما بينهما من كمال المناسبة والاتصال بحيث يجوز ان يعطى
لاحدهما حكم الآخر ومدار الاختيار على المجاز اللغوي
ففي الثاني يجوز في المعنى الاول بارادة المعنى تعبير عن
المدلول بالذات وفي الثالث يجوز في علم المعاني بارادة
اللفظ منه تعبير عن الدال بالمدلول كما افيد اقول فيه
تأمل والظاهر ان محصل العبارات في التاويل الاول هو ان
المراد بالمعنى الاول هي الالفاظ والعبارات وبعلم المعاني
هو المعاني والمسايل فلا يجوز في الطرفين انما التجوز
في حمل تلك المعاني على تلك الالفاظ لكن يقال تارة
في توجيه هذه النسبة والحمل انه لما كان الالفاظ هذه
المعاني محمول حقيقة على المعنى الاول يحمل تلك المعاني
على مجاز اخر ويقال لما كان المعنى الاول وهو الالفاظ
دلالة على المعاني وهي المعاني والمسايل محمول على المعاني

الفعول من باب حمل المدلول على الدال مجازا كما يقال هذا ^{الشخص}
 كاسمه مسعود فان المسعود اعني السعادة وهي مسمى
 اسمه فحمل المسمى على الاسم مجازا وعلى هذا فوجه قوله
 بعبارة اخرى متضمن هكذا احقق المقام **قوله** لكن جعل المحقق
 نفس علم المعاني لتمام المناسبة بينهما وكذلك المحكوم عليه
 بعلم المعاني وان كان هو المعنى لكن جعل الموضوع ههنا
 نفس اللفظ الدال على تلك المعاني لتمام المناسبة **قوله** ذلك
 ان يحمل علم المعاني على اللفظ الدال عليه فعلى هذا في الكلام
 محاز لغوي وعلى الاول يكمل العبارتين مجازا فعلى معني
 اسناد اللفظ مشتعا كان او جامدا الوعد من هو له كما هو
 التحقيق من عدم اختصاصه بالمشقات **قوله** لم يعتبر في
 البيان على وجه الجزئية بل على وجه الشريطة وكون هذا بعد
 ذلك انما يعتبر بعد رعاية المطابقة التي هي مقصود للعا
 اقوال ومن ههنا يظهر ان الجزئية المذكورة لو كانت متحققة
 على سبيل الحقيقة فاما يكون المقصود من المعاني والمقصود
 من البيان لا يبين نفس العليين فلذا قال ان العلم الاول بمنزلة
 الجزئية للعلم الثاني فهذا وجه آخر لقوله بمنزلة **قوله**

ولما الاول

ولما الاول فظاهر انه لا ينبغي فكون الشخص علم لما يعلم ان يكون
 عند مقدمات تحصيل مسائله استعداد ذلك التحصيل
 وان لم يدر بالفعل شيئا من مسائله والحاصل ان كون
 ملكات بالمعنى الاول غير صحيح وبالمعنى الثاني غير لازم
قوله اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علم بان يكون له ملكة
 استحضا للعلوم من تلك المسائل وملكه استحصال
 المجبولات ايضا كما مر **قوله** وكلامه في الشرح ما نال الى الثا
 حيث قال في بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثله وضع
 عن اصول مستنبطة من تركيب اللفظ يحصل من ادراكها
 وممارستها قوة بها يتمكن من استحضاها والانتقاة
 اليها وتفصيلها متى اراد هو العلم انتهى اقوال **قوله** الشارح
 اشار الى انه لا ينبغي فكون الشخص علم لما يعلم ان يحصل
 ماهو امهات مسائل ذلك العلم وهو المراد بالاصول
 المستنبطة المذكورة فان جميع المسائل لم يخرج بعد من
 الفعل ويكون مستحضرا ياها وقادرا على استخراج
 المسائل الباقية التي هي كالفروع لتلك الامهات وهذا
 هو المراد بقوله يتمكن من استحضاها وتفصيلها ولم

بالفصل مجرد استخراج الفروع للفرقة من القواعد
بح فلا غبار عليه وهو عين ما اختاره المحتسب ولا فاعرفه
على تقدير تخصيص التخصيص بما ذكر فلم يعتبر في تلك الملكة
ان لا يكون مبداء لاستحصاها في المسائل فلا يأتي عن
الانطباق على ما اختاره **قوله** اطلاق الاسم المسبب على السبب
فان الملكة بالمعنى الذي مر سبب العلم اعني استحصاها
العلوم واستحصاها للجهولات ثم انه لا يحصل الا بعد
تحصيل مسائل الفن ولو لم يمتد بها حتى يحصل
به وعما ذكره المذكور في تلك الملكة مسببة ايضا عن
الادراك والعلم هذا هو المناسب سبق من تحقيق الملكة
واقاما افاده سيد الشرف من ان الملكة مسببة عن حصول
العلم ومسببة عنه فانما ينطبق ظاهره على الملكة بمعنى العقل
بالفصل فاصل **قوله** الملكة او القواعد في بعض النسخ
الواو بزيادة او وهو المناسب لغيره فلفظ العلم فيها حقيقة
وهذا ظاهر ثم هي ما بحث وهو انه لا صحة لكون التباد
كلا المعنيين من غير قرينة بل ما لم ينفهم قرينة تعين
احدهما وبقى اصل الادراك لم يبادر احدهما من قبل

فلان يعلم الحق بقرينة قوله يعلم يعلم ان المراد الاصول
ويقارن لفاعل عن مسائل علم الحق وادراكه انه حق بقرينة
حالته يعلم ان المراد الملكة واما تبادل المعنيين معا
بلو قرينة غير ظاهرا فلهذا والجواب ان لفظ العلم
وعلم الفقه ونحوهما لا يجر لفظ العلم اذا اطلق بتباد
في عرفهم منه الملكة والاصول كما اشار اليه اخيرا بقوله حقيقة
عرفية وبنية على الشارح في شرح المفاتيح ثم القرينة انما
يحتاج اليها في تعيين احد المعنيين بخصوصه لا في تبادلها
بالكلية بتبادر اليها الفهم في عرفهم عند سماع لفظ العلم
مجردا عن القرينة وهذا اما ان تكون حقيقة فيهما ثم بعد
انضمام القرينة يتعين احدهما ولو قبل تبادل احدهما
من غير تعيين ويحتاج في تعيين القرينة لم يعد
يظهر وجه ما في بعض النسخ من كلمة او **قوله** فلفظ العلم
فيها حقيقة عرفية فعلى القول الاول لفظ العلم مجاز
في الملكة وفي القواعد والوصف بالمعلومية اشارة
الى جهة التعميم وعلى القول الثاني فلفظ العلم منقول
اليها حقيقة فيهما والوصف بالمعلومية اشارة الى

المصححة للنقل **قوله** يعرفه العرف لولا اطلاق براد العرف
 العام ولذا صح جعل الاصطلاح معابله لذلك **قوله**
 لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستعملة في معنى
 الادراك مطلقا ولا شك ان مجرد كون المعرفة مستعملة
 في معنى الادراك مطلقا لا يكفي لا يشارها على العلم بها
 معها في ذلك لاستعمال العلم لو قيل ان يكون لاستقامة ذلك
 لا يشار ان يقال لما كان لفظ العلم مختصا بالكليات او العلم
 ولفظ المعرفة مختصا بالجزئيات او العلم واستعمل لفظ المعرفة
 الصحيحة على التقديرين اولى من استعمال العلم الصحيح على
 وجهه لكان له وجه **قوله** فنخرج هر اسكلامه على وفق ما
 ذكره في هذا الجواب لا يحسم مائة لانها البقاء لا يبراد
 على المقصود والجواب الخامس الخالي عن الخش ما استلناه **قوله**
 والجواب على هذا الاصطلاح يصلح نكتة فيصير اليه قد
 تقدم الجواب المجزئ في هذا الموضع في وجه نظر
 بين هاتين المقامات في الانضاح وبين علوم الشارح ههنا
 اذ ليس في عبارة الانضاح هذا الضم الجواب الا في بعض
 صواب من قبل الشارح والجواب ان المحققين لم يروا من النقل

قوله الظاهر ان هذا التفسير اشارة الى احتمال كون
 هذا التفسير بناء على الواقع من كون المستنبط من
 علوم ما وادراكات مخصوصة **قوله** لان ادراك الجزئي
 بمقدار ان يكون كليا هذا لو كان متصورا فاما بقوا
 في الادراكات المتصورة به لا التصديقية والكلام الثاني
 فان الادراكات المستنبطة من اصول والقواعد
 هي التصديقات بالفرق الجزئية والعضايا الشخصية
 المنهية تحتها ومثل هذا الخطب عن المحقق **قوله**
 فان ادراك الكل كل من جزئياته ادراك جزئية
 باضافتين اضافة الادراكات الجزئية واصافة الجزئ
 الى التفسير الرجوع الى الكل وفيه نظر فان زيد مثلا
 ان كان فرد الانسان لكنه ليس فردا من افراد ادراكه
 وليس جزئياته اصداء وكذا الانسان وان صح انه جزئي
 من جزئيات الحيوان لان ادراكه ليس جزئيا من جزئيات
 ادراكه غاية الامر انه اذا ادرك الانسان بالكنه
 تفصيله كان ادراكه مستملا على ادراك الحيوان
 ادراك الحيوان جزء من ادراكه لا انه صادق عليه

فاشتبه على المحسني حال الادراك بحال المدرك كذا فيدو
 وقد يجاب بان المقصود ان يصدق على ادراك الانسان ^{مثله}
 انه ادراك الانسان والانسان حيوان فنتج انه ادراك
 الحيوان وهذا مثل قولنا زيد ابن عمر وعمر وكنيتهم
 ان زيدا ابن كنانة ومثل هذا القياس اي ما لم يكن
 الوسط بتمامه مكررا فيه قياس صحيح لا يحتاج على ما ^{حقيقته}
 الاستدلال في تعليلاته على الحركات والحاصل ان المحسني
 لم يرد بادراك الحيوان الادراك المتعلق بمفهوم
 الحيوان بل مراده ما يصدق عليه مفهوم ادراك الحيوان
 وقد ظهر مما قررنا ان ادراك الانسان ^{حقيقته} يصدق عليه
 ادراك الحيوان اقول كما ان ادراك الانسان ليس ^{بكا}
 متعلقا بمفهوم الحيوان كذلك ليس جزئيا من جزئيات
 مفهوم ادراك الحيوان فان هذا المفهوم ^ص مما يصدق
 على ادراك متعلق بالحيوان لا متعلق بخيره وما يحيل
 من الدليل فحيل حاله عن التحصيل اما الاول فانه لو
 كان الانسان مباحيا للحيوان لانه مبين الغرض ^{الغرض}
 حيوان ولكن لا حيوان فبعضا لا ينعني ^{للحيوان}

والحيوان جسم هذا مع اجتماعهما في النبات فجتمع
 النقصان الى غير ذلك من المعاني التي لا يخفى لرفوها
 وفسادها على من له ادراك فطانه وامانا ^{الاول} فلان
 من هذا الترتيب ان يصدق على ادراك الانسان ^{الحيوان}
 انه ادراك لغيره من افراد الحيوان في الجملة لا المفهوم
 الحيوان ولا لغيره من حيث هو حيوان لكن الكلام
 ليس في الاول فانه ليس من ادراك الكل في شئ فكيف يكون
 مجرد ادراك زيد ادراكا لكلات لا ينصرف صادقة عليه
 والجملة فهذه شبهة ناشئة من عدم التمييز ^{ان} بين الاعيان
 التلقين ثم ان المحجب مع اشتهاؤه وافخاره بتلميذ المقيد
 المرحوم وشيخ جوابه مما يقتضي منه العجب ^{تعلقه} ويقضي
 الى سوء الادب بخود بالله من اداعة العقوق ^{عه} واداء
 الحقوق ^{قوله} ليوحي جزئية الادراك بهذا المعنى اي
 باضافته الى ادراك الكل المندرج تحته هذا الجزئي
 لا بعني منعده من وقوع الشر كزنية ^{قوله} ولو كان جزئية
 الادراك بالمعنى المذكور اعني الاضافة والجزئية الادراك
 بمعنى منع الشر لا يكون الاو ^{قوله} المدرك جزئي حقيقي ^{قوله}

اي وقلت حقول قولاي على قولهم بحسن اولهم بحسن بيان
 انهما ان بلا خط العطف اولاً ولا اضافة ثانياً او بالنعكس
 فعلى الاول يصير المعنى كل فردين وهو غير صحيح لعدم
 انطباقه على المقصود وعلى الثاني يصير التقدير كل فرد لا وجه
 لكل فرد الثاني الا ان يكون تأكيداً لفظياً لا واقعياً فلا
 للواو هذا مع ان كون العبارة موهمة للمعنى الاول
 الفاصل كاف في عدم حسنه فتدبر **قوله** وكان من قبيل
 تعدد المضاف اليه قبل لا يظلم المعنى فيه وكان المراد
 بهذه العبارة كل فرد على التقدير والافتراء فالكلام
 محمول على الوصفية **قوله** وقد استلزامك ما يدعيه وقد
 ما فيه **قوله** وانت خبير بان يصرح صاحب الفتح بانه
 الكيفية **قوله** لا يخط عن يصرح الشارح بانه الكلاوية
قوله ومنه منوع المسائل لا يجوز ان يكون من اجزاء موضوع
 العلم لان البحث عن اجزاء الموضوع من مبادئ العلم لا
 من مسائله لانه نقل منه وفيه بحث لان العوارض
 الاولى للبحث المسائل موضوع العلم اعراض ذاتية لموضوع
 العلم باقيا فتم جعل هذا البحث موضوعاً للمسئلة وبحث

عن قضية

عن قضية الاولى كان بحثاً عن الاعراض الذاتية لموضوع
 العلم فلا يعد كون من مسائل العلم كلفاً ولا قد صرح
 المحقق الطوسي بان موضوع المسئلة قد يكون جزءاً من موضوع
 العلم واما ما ذكره من ان معرفه اجزاء الموضوع من
 المبادئ فاما هو في تصور الاجزاء وتحديد بها والذات
 جعله من مبادئ التصور به واما كون التصديق بالاعراض
 الذاتية لاجزاء الموضوع من المبادئ التصديقية فلم
 يحدد بغير محكم به بل اتفقت كلهم في ان العوارض بواسطة
 الجزاء والخارج المساويين في الصدق عرض ذاتي واما
 العارض بواسطة المساوي في التحقيق فقط فالتدوير
 في الحاشية الشريفة على المطالع انه عرض ذاتي البصر
 قال السيد الشريف القوام ان يكفى في الخارج بمطلو المساويات
 فان المبادئ اذا قام بالموضوع مساوياً له في الوجود
 وجعله عارض قد عرض له حقيقة لكنه يوصف به الشيء
 كان ذلك العارض من احوال المطالع في ذلك العلم افع
 واذا اكتفى في الخارج بمطلو المساويات ففي الذهن بطريق
 الاولى ومنه تحقيق المقام بطلب علته على حوالته

الشريفة

منطق الهندية **قوله** وذلك انه قد بين رحمه الله ان احوال
الاسناد هي احوال الكلام ومنهم من قال في الجواب ان الكلام
هو الاسناد وانما الطرفان شرط له ولا يخفى بعده **قوله**
بعض المحررين الذي هو الاسناد او المتعارف المشهور في
كتب المنطق وغيره وهو ان الجزء المتعارف في قولهم ومن
الاعراض الذي ما يعبر عن الشيء هو الجزء المحسوس المستقر
بالذات لا للجزء المبين الذي لا يعمل على الكل والاسناد ليس
جزءا محسوسا فاعتبار هذا اما من بصر قلت المحسوس واما
ما اخذ من كلامهم لم يصلح الينا كما افيد وقد نقلناه عن
المطالع ما يتحقق المراد ودفع الايراد **قوله** في موضوع
المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام في موضوع المسئلة نفس
موضوع العلم لا جزؤه والبعث انما وقع عن حال اللفظ
لا عن حال المعنى فان دفع الايراد الاول ايضا وهو **قوله**
ولم يراع المقصود ذلك اي احوال الاسناد هي احوال الكلام
قوله وهو انساب الحقيقة والمجاز على هذا اي على نقل
جعلها من احوال الاسناد **قوله** الذي هو امر عقلي
قوله الى العقل بنفسه فهو صحيح انه عدل المقصود من

لفصل النبوة على ان انساب الاسناد حقيقة او مجازا
الى العقل بنفسه وانساب الكلام الى العقل انما هو سبب
الاسناد الذي فيه كذا نقل عنه **قوله** فاضى مصر بالمعنى
البلد المعلوم وفي بعض النسخ مضر بالجمجمة وضم الميم
هو من تصحيف الناسخين ومضر ابو قبيلة وهو مضر
بن اذ بن سعد بن عدنان **قوله** فحضر المقص المستقيم
بناء على خروج المقص من العلم انما هو مسائل ومباحث
والاصور المذكورة في المقدمة لو كانت من العلم فانما
هي من مبادئه وبهذا الوجه يتصور كون شئ جزءا
من العلم وليس جزءا من مقصوده **قوله** لستيعال المحقق
في الابواب اي العرض على ما ذكر انفا **قوله** انما يكون كذلك
لو كانت من قول الشارح المقص من علم المعاني **قوله**
لانه بناء على خروج ما ذكر من التعريف واخويه **قوله** لا
ما يقصد من الشيء يكون خارجا عنه هذا على تقدير
ان يكون المراد العلم الاصول والقواعد كما هو الظاهر
واذا اراد الملكة ايضا فلا يجوز ان يكون من صفة
القصد لان المقص من الملكة ليس هو القواعد بل الاختيار

عن الخطأ كما هو المقصود من القواعد كما نقلناه منه **قوله** بل لا يصح
 على هذا التقدير لأن الأبواب الثمانية جزئيات لهذا
 المقصود أعني المقصود الذي هو بعض علم المعاني الأجزاء
 له **قوله** لا يتكلف عظيم وهو أن يفتش المقصود بجميع المسائل
 الذي يكون كل من الأبواب الثمانية جزءاً منه مع أن المقصود
 يعلم هذا المجموع وكل جزء منه كذا نقل عنه **قوله** وغاية العناية
 أن يتقار قيل يمكن أن يجاب بأن كلمة من بيانية وصلته
 محذوف أي المقصود من الفن وذلك لأن الفن عبارة عن
 الألفاظ المفيدة للعلم وليان الاختصار وغيره لكن المقصود
 من جعلها هو العلم **قوله** وإذا كان ضمير ينحصر للمعاني لزم
 أن يجعل من حصر الكل في الأجزاء في حق فقولنا الشارح ويختصر
 في المقصود من علم المعاني في بيان الحاصل المعنى المراد لا
 المرجع الضمير وكلمة من حق محمولة على التبعيض **قوله** ينقسم
 إلى الضمير والأشياء على أن البناء للفعل من المضارع والوجه
 بيان الجملة قوله والمقصود هو الكلام في أو تأكيده أو
 استيناف والكل يوجب الغرض كما هو الواقع **قوله** على ما
 قاعدة رجوع النفي إلى التقيد لم يرد أن ما نحن فيه مثال

لذلك القاعة

لذلك القاعة بل أنه نظير لها فإن المتبادر من قولك
 ليس زيد قائماً نفي القيام عن زيد للوجود لا استثناء زيد
 وإذا كان النفي راجعاً في القسم الثاني إلى الخارج كان القسم
 المشترك بين القسمين هو القسم المشترك المشتمل على
 النسبة فلو فرضت النسبة بما لا يشمل ما في الأشياء لم يصل
 المقصود على الأقسام فلم يصح التقسيم فصار حتى لا يبقى
 أن هذا جواب بتغيير الدلالة **قوله** لأن الخارج يقع
 المقدمه الأولى بيان لا يرد الأول والثاني للثاني
قوله ونفصل الأمر والخبر الكاذب لا يدل على الواقع في
 نفس الأمر بل على خلاف الواقع **قوله** فنسبته مطابقة له
 البتة فكيف يتصور عدم المطابقة **قوله** ويؤيد قول
 من قال قال الشيخ الرضوي وكان وجهنا يبيح أن الظاهر
 مدلول الخبر هو وقوع النسبة لا مطابقة نسبة للنسبة
 الخارجيه فتأمل **قوله** وهو أن اخبار الاستقباله فقط
 والوجود ترك التأييد بالاجابية فإن النسبة السلبية
 الاستقباله فقط أيضاً اجابيه في الحال فتكذب بالسالبة
 منها وبالجملة لا لزم كذب النسبة الاستقباله المطلقة

قوله ان النسبة الخارج يعتبر على اعتبار اى يعتبر
تحققه على حسب الفتح فقولنا ان زيد سيقوم له خارج وهو
قيام زيد لا يستقبل ولا يجب حق هذا الخارج اى
قيام زيد لا يستقبل في الخارج لا يستقبل واما ان
كون الخارج لهذا الكلام هو قيام زيد في الخارج فلا
كيف وبناء التوهم على كون الخارج ما يشعر به الكلام
وكلام الشارح انما لا يقتضى كون التوهم هذا فتد
قوله وانت خبير بان ذلك مبنى على ان المراد بالخارج
ما يدور او ما يدور عليه الكلام من النسبة لا يكون
الاقى الاستقبال واما اذا كان المراد بالخارج ماهو
الواقع في نفس الامر فلا شك ان بين طرفي النسبة
الاستقبال كل من الارض الثلثة نسبة شوية او سلبية
في الواقع فلما لم يستقبل الخارج في الحال والماضي
والمستقبل انما كان مناط الصدق والكذب والمطابقة
واللامطابقة هو الواقع في الاستقبال كما ان المناط
في الخبر الماضى هو الواقع **قوله** في الماضي وفي الحال
هو الواقع في الحال فافهم **قوله** بمعنى النسبة الواقعة

ونقص

ونقص الامر بين طرفي نسبة الكلام لكن نسبة الكلام في ^{مخارج}
لا يطابقها فيلزم كذب الاخبار لا يجاب به الاستقبال
كما ذكره اولاً فبناء التوهم الذي ذكره المحقق على حمل الخارج
على النسبة المحققة بين طرفي الكلام في الواقع وبناء ^{هم}
الذي ذكره الشارح على كون الخارج هو نسبة المذكور
لنسبة الكلام فتدبر **قوله** ربما يفهم منه بناء على ^{قوله}
رجوع النفي الى العتيد **قوله** او لا يطابقه على معنى قصد
فيه انه يستلزم ان يكون مناط الصدق والكذب قصد
المطابقة وعدمها ولم يقل به احد وقد تفتن هذا
بعض لاذكياً من المتردين **قوله** وقصد عدمها ليست
شعري ما معنى قصد عدم المطابقة مع الواقع في العمل
لخبريه والامر في توجيه عبارة الشارح بين فان قصد
فيها متعلق بان لها نسبة خارجة لا بالمطابقة وهي
يطابقة او لا تطابقة بيان لصفة واقعة لتلك النسبة
المقصودة واول دليل على ذلك قول الشارح قيل ان
العبارة وفي عدلها من غير قصد الى كونه ^{نسبة} الاعلى
حاصله في الواقع بين الشئيين بلا تعرض للمطابقة واللامطابقة

فانهم **قوله** بمعنى اخض من سلب المطابقة اشارة الى ان
عدم الملكة قد يعتبر مشهورا وهو الوقت كالوقت السجدة
وقد يعتبر حقيقيا وهو عدم الملكة سواء كان من شأن
شخصه في وقت اتصافه بالعدم اذ في غير ذلك
الوقت او من شأن نوعه او جنسه القريب او البعيد
او من شأن عرضه العام وحق في الالامطابقة على
الملك لا بد وان يكون بمعنى يكون اخض محسب الواقع
من السلب المطلق حتى ينقص عن البرزوم ارتفاع النقصين
في جانب الانشاء واما ان يحمل على المشهور فغير لازم
بل غير صحيح وكذا العمل على الحقيقي مطلقا غير صحيح
بل لا بد من جملة على عدم الملكة عام من شأن شخصه او نوع
المطابقة والافلا شك ان من شأن الجنس النسبة
الاشائية وهو مطلق النسبة المطابقة فكيف يتأتى
ان النسبة الانشائية من شأنه واللامطابقة مطلق
لا ارادة احد المعنيين فذلك **قوله** مشعر بان لا يضر
بذلك حيث قال الكلام اما ان يكون سببه بحيث
يحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجد اللفظ من غير

الحال

بشيء ما ذكرناه كذا افيد **قوله** لانه يقال هذا اي كون
من غير قصد ان مشعر بان لا خارج للنسبة ^{نشائية} الا
منه على ان **قوله** لانه ادرج القصد اما اعلو
ان دفع ما يقال لا يلزم من نفي القصد الى الدلالة نفي
الدلالة مع ان نفي الخارج انما يلزم من الثاني لا
من الاول **قوله** نفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج
للسبب لان نفي القصد في حكم نفي الدلالة حقيقة على الاول
ومبالغة على الثاني ومن ان نفي الدلالة في حكم نفي
الخارج للسبب كذا افيد **قوله** على انه ما لم يتعرض متعلق
بقوله ما ذكرنا الشارح مشعر ان يمكن ان يحصل جوابا
عن سواله بل يقال بان يكون جوابا بتغير الدلالة
ومثله شايع هذا ثم اقول قد انجزت شيئا حيث صرح بان
القصد في مقام الفرق يرجع الى الدلالة على النسبة
الى المطابقة واللامطابقة وهذا الانياقص مع ما
فهم من كلام الشارح في الترجمة الاولى فلا تغفل
قوله ولا مرفيه سهل عند اهل الفقه فيرجع النفي ههنا
الى المعيد وهذا جائز متعارف لاسيما عند الفروغ

كفر و قد دفع الثاني بين كلام الشارح فيما نحن فيه
قوله ما ذكر من كون كلامه لا على شعره **قوله** يكون
الامر كذلك اي لا يكون الكلام لانثاء في خارج جافلا بد
ان يرجع النفي الى المقيد كما سبق **قوله** ويجوز ان يراد
اي ينوب الخارج النسبة الكلام **قوله** لكن لا يقتضيه المطابقة
بينه وبين نسبة الانشاء وجودا وعلما ولا يلتزم بها
وجع لما نفى على المقيد كما هو اللفظ لكن يحتاج في دفع رفع
التقيضي الى احد الوجهين السابقين وقد عرفت
حال الاول فتذكرتم ان الله يخص نوح هذا النوع
قوله الشارح ان الانشاء يحصل نسبة من نفس اللفظ
وان نفس اللفظ موجود لها فاما **قوله** كما سيجري
كما سيجري رحمه الله في محنت الصدق والكذب **قوله**
وخارج ذهن المتكلم او الخطاب ان هذا التفسير
ما يتعلق الى ان الخرج امر اضافي فان اخذ بالنسبة
جميع الشاعر ولاذهان اخضر في الاعيان لكن هذا غير
لازم بل يجوز ان يؤخذ بالنسبة الى الكلام وعلى الوجهين
لا ينصرف في الاعيان **قوله** فان الامر للشارح يجوز ان

معدوما

معدوما في الخارج ويكون الخارج ظرفا لنفسه لا لغيره
قوله يقال معناه عدم توقفه على النسبة جوابا لخبثا
الشق الثاني **قوله** والمناسبات ان يحمل الامر الخارجيه هذا
كانه من تمامه الجواب والحاصل انه لما كان في الجواب ان
احتمل الحديث محتمل ان يكون اختيار الكلام من الشقين
على ان المناسبات اختيار الشق الثاني كما في الاول وجه
المناسبات انه ليس الخلاف بين الفريقين في انهما من الامور
الخارجية بل في انهما من الموجودات الخارجية **قوله**
واصل للامتناء لان الانشاء انما يحصل منه ناشئا
كلامه والنهي او فعل كعسى ونعم وبعث واشتريت
او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك
قوله على انه لا حاجة اليه انت خبير بان ذلك لا يراد
مبنى على اللفظ في الكلام البليغ مطابقا لمقتضى الحال
وهذا محل تأمل **قوله** وان ان فهم قيد الغاية اعني
لفظ البليغ وهو عطف على ان قصده الخ والفرق بين
وجهين الاعتدال ان كون الزيادة لغايتها في الاول
ليتحقق معنى الاطناب وفي الثاني التصريح بما علم في ضمن

ان

لفظ البليغ **قوله** وما في حكمها من النظرات المعلقة
قوله او انه يستعمل الخ والحاصل انه يمكن ان يجعل
 التبيين في الاصل لما سبق ذكره فيكون استنواله
 في البدايات وما في حكمها من النظرات المعلقة
 متفرعا على ذلك الاستنوال اكان قد سبق ذكرهما
 في نظر العقل ويمكن ان يعكس في الاصل للبديهي
 وما في حكمه وتفرع عليه استنواله فيما سبق ذكره
قوله ان المطابقة انما هي للحكم اى النسبة للثبوت
 او السلب **قوله** في الثبوت للحكم اولا وبالذات والخبر
 ثانيا وبالعرض **قوله** وان كان عبارة عن مطابقة
 حكم الخبر في ما سبق وهذا كما ان الحسن نفسه
 صفة الغلام وحسن الغلام يتوهم انه صفة لرئيسه
 حسن الغلام والتحقيق ان حسن الغلام ايضا صفة
 للغلام لكنه يصير مبدأ صفة لرئيسه كونه حسن
 وهذه امر وراعى حسن الغلام فافهم **قوله** كون الخبر
 مطابقا لحكم الواقع **قوله** لكن التحقيق انه ايضا ثابت
 اى كانه اى الصدق على التقدير الاول ثابت للحكم

فما ر

لذلك على

كذلك على التقدير **قوله** امر ثابت له اى الحكم **قوله** وهذا
 كما قيل في تعريف الدلالة بفهم الخ ولهذا النظائر اخرى
 في كل موضع لا يخفى على البليغ منها انهم في العلم
 حصول صورة الشيء في العقل فاعتبر بان العلم
 صفة للعالم والحصول لصفة للصورة فلا يكون احدهما
 هو الآخر احب بان الحصول وان كان صفة للصورة
 لكن حصول الصورة في العقل صفة للعالم فانه لا شيء
 يحصل الصورة في عقله وترى ان حصول الصورة في
 العقل ايضا صفة للصورة لكن له تعلق بالعالم به
 مبدأ الصفة له هو كون العالم يحصل الصورة في
 عقله **قوله** بان الفهم صفة للعالم اى السامع **قوله**
 ان فهم المعنى مقول القول **قوله** فخر عليه الخ هذا هو
 الاستشهاد والنظر وما نقله سابقا توطئة وتمهيد
قوله لكن له تعلق باللفظ والمعنى ووجد صحة التعريف
 ان يراد بالفهم الحصول كون اللفظ محبت بفهم
 منه المعنى ولو مجازا او تركيب التعريف باللازم الغير
 المحمول كما التزموه في تعريف الفصاحة بالخلوص

والتعاريف اللفظية في الحدود الادبية قد يتباين
 فيها امثال ذلك بل كثيرا ما ينكر اهل التحقيق كتحريف
 العلم بالحصول **قوله** وكلامه الحق في كسبة يشعر بأنه مبني
 في المطول بل لا يلا على مدلول الخبر هو الوقوع واللا وقوع
 لا شفاع ولا انتزاع فليبراج **قوله** ان الخبر لا يلا على
 الوقوع هو الواقع لكن دلالة على ذلك لفظية يجوز
 معها تحريف المدلول عن الدلالة فان تحريف هذا المدلول
 كان الخبر صادقا والاكاذاب **قوله** فكيف يتصور مطابقة
 مع اتحادها فتصبح الكلام ههنا ان من فسر الصدق
 والكذب بالمطابقة واللا مطابقة الخارج لا بد وان
 يريد بالخارج النسبة المتحققة في الواقع بين الطرفين
 لا التي تتغير بها الكلام واللا لم يتصور اللاحقة كما
 تقدم وقد نجد على ذلك الشارح بقوله يعني ان
 الشئيين الذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وان
 بينهما نسبة في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن
 وما يدركه الكلام فطابقه تلك النسبة المفهومة
 من الكلام للنسبة التي في الخارج الحق فلا اشكال

في صورة

في صورة الكذب أو النسبة المفهومة من الكلام الغمر
 المتحققة في الواقع وما في صورة الصدق فيشكل
 امر المطابقة من حيث ان النسبة المدعولة للكلام هي
 الوقوع المتحقق الواقع نفسه وبجواب كفاية تغاير
 الاعتبار **قوله** وقد يجتاز ان النسبة في دفع الاشكال
 عن البحث لا على الشارح وقيل اي في مقام التحقيق و
 الكلام يراه **قوله** اعني الايقاع لا الوقوع **قوله** فان النسبة
 النسبة المفهومة منها الانتزاع لا الوقوع **قوله** بل ان
 الخارج اللاحق وقوع كونها سليبي **قوله** وعدم مطابقة
 له بان يكون الخارج **قوله** وهذا اي لا التزام **قوله** خبر هو
 الحق **قوله** فانهم عن اخرهم فوالخبر بما يحمل الصدق
 والكذب ولا شك ان خبر الشاك بالخبر المعلوم كذبه
 عند قائله من هذا القبول ومن اعتبر في كون الكلام
 قضية يتعلق الادغان به ومع ذلك قال بتراف
 الخبر والعقضية وقد بنا قض وقد فصلنا الكلام
 في هذا الجلامر يد على في حواشي قضايا المطالع **قوله**
 لان الخبر ما يد على الحكم فان كان الحكم عبارة عن الوقوع

والله وقوع الشك لا ينافيها فلا يلزم تخلف المدلول
 عن الدلالة وإن كان عبارة عن الإيقاع والانتزاع قطرها
 عدم اجتماعها مع الشك كان المدلول متخلفا عن الدلالة
 وهو جائز في الدلالة اللفظية وكلاهما المحتشيان ههنا ناظر
 إلى اختيار كون الحكم المدلول بالخبر هو الإيقاع كما اختارنا
 شريف المحقق للوقوع كما تقدم بقوله من الشارح **قوله**
 إلا أن الآية لا تلزم صلا للتعريض **قوله** كما تعرض في
 الشرح حيث قال تسحب عليهم بأنهم كاذبون أي
 قولهم أنك لرسول الله مع أنه مطابق للواقع فلو كان
 الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا **قوله**
 وكان وجهه أن الآية لا يبدل جعل ذلك وجهها لعدم
 التعرض للصدق مع التعرض للكذب ليس بوجه
 فإن الآية كما لا بد على كون الصدق مطابقة الاعتقاد
 فقط كذلك لا بد على كون الكذب لا مطابقة الاعتقاد
 فقط إنما بد على أنه يطلو الكذب على ما لا يطابق الاعتقاد
 فقط ولما إن الكذب مختص في هذا الكلام الجوارح
 المعين فصدق الأمر من جميعها وفي الكذب لا يكون

كذلك سواء

كذلك سواء لم يطابق الواقع فقط أو الاعتقاد فقط
 أو كليهما والوجه أن مجرد ذلك لا يرد على الاستدلال
قوله والآية ينبغي كون الصدق مطابقة الواقع كما هو
 مذهب الجمهور لا يخفى أن سوق كلام المصنوعين عن ذلك
 كالأدباء حيث قالوا قبل مطابقة الاعتقاد المخبر وعندها
 بدليل أن النافعين كاذبون ثم لا يخفى أن إبطال مذهب
 الخصم لا يكفي في ما نحن فيه لاثبات المدعى إذا تحقق التعلق
 بالثالث إلا أن يقال إن الآية يبطل مذهب الثالث
 حيث أثبت الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد فقط
 هذا من صورته الواسطة على مذهب الثالث ووجه قطعه
 الاستدلال بها على إثبات المذهب بإبطال ما عداه من
 المذاهب وللاستدلال بهذه الآية طريقان الأول الجرائح
 أو على إبطال مذهبي الخصم ليلزم إثبات المدعى ثانيا
 الثاني إجراءها أو على إثبات المدعى بأن يقال أثبت
 الآية الكذب في صورة عدم مطابقة الاعتقاد فقط وكل
 من قال بالكذب هنا قال بإحصاء الكذب فيها وبأن
 الصدق مطابقة الاعتقاد فقط كما هو مقتضى المقابلة وهذا

ما اشار اليه المحشي آخر **قوله** ولا يبعد ان يثبت بالآية كون
 الصدق مطابقة الاعتقاد فقط وحيث قال الكذب في عدم
 التعرض الاحالة الى المقاسية والظهور فانه اذا ثبت
 الكذب لا مطابقة الاعتقاد فالظاهر المتبادر الذي لا
 الموهوم الى خلافه ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط
قوله من جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم
 الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وقد سبق
 المناقشة في كماله الآية على كون الكذب لا مطابقة
 فقط والوجدان يقال قد علم من الآية ان الكذب
 في العمل على ما لا يطابق الاعتقاد فقط ومن قال بذلك
 قال باحصاء الكذب في هذا وبانحصار الصدق فيما
 يطابق الاعتقاد فقط فعلم ان الكذب والصدق
 هما الاصل مطابقة والمطابقة مع الاعتقاد وقد مر
 حال الكلام المحشي على ذلك **قوله** ولا يوجد ان يجعل
 الخبر المذكور وهو ان هذه الشهادة بالاختيار
 من ميم القلب **قوله** تتضمننا بصيغة المفعول **قوله**
 لا قولهم تشهد فيكون ارجاع الكذب الى الخبر الصغرى

المذكور جوابا غير المذكور في المتن وارجاعه الى الشها
 جوابا آخر مذكور فيه **قوله** وقد بينا وجهه في الجا
 اعلم ان بعضهم في قولهم ان المعنى كما يكون
 الشهادة بان الكذب يرجع الى قولهم تشهد
 كونه خبرا غير مطابق للواقع وقال الشارح في الشرا
 ان هذا ليس بشئ لان الاستمرار لا يشاء وان تعلم
 فساد صورته من حيث انه منع في مقابلته المنع وانه
 لذلك غير العبارة في بعض النسخ الى قولهم ليس في الظهور
 الله ليس بخبر بل انشاء ولكن الغرض في المادة بحال قال
 المحشي في حاشية الشرح وانه رحمه لما رأى فيما ذكر من
 المنع ضعفا اقتنع عند شرح المفتاح واختار المحقق
 فقال الكذب يرجع الى قولهم تشهد بناء على كونها
 بالشهادة في الحال او على الاستمرار لا انشاء للشهادة ثم
 المحشي ان المفهوم من شرح المفتاح ان كون الكذب
 راجعا الى الخبر المتضمن وهو ان تشهدنا هذه من
 صميم القلب وجبر اربع اختار صليح المفتاح والمتضمن
 بهذا الخبر المشعربة اعلم ان والام واسمية الجملة

فانما يشعر بهذا الخبر وهو ان اخبارنا بانك لرسول الله
صادر عن جميع القلوب وصدق الرغبة لظهور ان
التاكيدات انما هي بكون الحكم الذي دخلت هو علم وانها
لم يدخل في شهادته في انك لرسول الله فلا وجه ان
قوله الصبر كاذبون في الشهادة بان التكذيب راجع الى
قوله لم تشهد باعتبار كونه خبرا كما اختاره البعض **قوله**
ولو قدر على وجه التسليم كما ذكره حرره فحقى كلامه
في حاشية الشرح انه ان قدر الجواب الثالث بالاجوبة
الثلاثة على طرفه المنع صوابا من شوب الاشكال وان قيل
على طريقة الدعوى والمعارضة والاستدلال لا وجه للاشكال
فيقال في الثالث لم يجوز ان يكون رجوع التكذيب الى
المشهور به بواسطة عدم مطابقة الواقع للاعتقاد
لا بواسطة مطابقة الواقع في اعتقادهم وسوق كلامه
في هذه الحاشية ايضا يقتضي ذلك لكن لفظ التسليم
يا بابه وكذا قوله كاذب في الشرح او لا منع رجوع التكذيب
مطلقا الى قوله انك لرسول الله مستند بالوجهين اعني
رجوعه الى الشهادة والى التسمية وثانيا انه لو سلم

التكذيب في الجملة اليه فلم يجوز ان يكون المراد المكذب
في زعمهم في الواقع وحمل كلام الشارح مع النسخ
بلفظ المنع او لا التسليم ثانيا على ان الثالث معارضة
مما لا ينبغي ان يصار اليه فلذلك قلت معنى ان هذا
الجواب انما يصح لو قدر على انه منع لكون التكذيب
راجعا الى المشهور به اي بحسب نفس الامر كما ينبغي ان
يدعيه المعارض مستندا بالان يعلم كذا بهم فيه لكن
لا بحسب نفس الامر بل بحسب زعمهم الفاسد وحق فحصل
الاجوبة الثلاثة كما قيل هو منع كون التكذيب بحسب
نفس الامر راجعا الى قولهم انك لرسول الله اما لا
فلجواز رجوعه الى الشهادة واما ثانيا فلجواز رجوعه
الى التسمية واما ثالثا فلجواز رجوعه الى قولهم انك
لرسول الله لكن لا بحسب نفس الامر في زعمهم واما الوقوف
على ما ذكر في الشرح وهو انه تسليم ما ادعاه المستند
من رجوع التكذيب اعني بحسب نفس الامر الى قولهم انك
لرسول الله فغير اي فيه نوع تناقض فان محصله
ح ان سلمنا انه تكاذبهم بحسب نفس الامر في قولهم

هذا لكن يقول انه كذبهم في هذا لا يجب نفس الامر
بالجيب زعمهم هذا والتقصي لا يخفى على المتأمل
وقد يجاب عن الابه بان المعنى ان المناقضة ليقول
كاذبون عادتهم الكذب فلا يعتمد عليهم بالتحكم
بمجرد ان يصدر منهم كلام صادق وهو شاهد
ببرهانك فان الكذب قد يصدق **قوله** ويجعل
قوله مع الاعتقاد ظاهرا لغوا فيه انه اذا جعل
مع الاعتقاد ظاهرا لغوا لمطابقة يكون صله للمطابقة
فيكون معنى الكلام ان صدق الخبر كونه الواقع
مطابقا للاعتقاد ولا يخفى عدم انتظامه وعدم
انفهام المعنى المراد اعني مطابقة الخبر للواقع و
الاعتقاد معا على نحو الالحاق الكلي ولا مطابقة الخبر
للمواقع ولا اعتقاد معا على نحو السلب الكلي كما هو
مبنى على هذا التوجيه والوجه الوحيد ان يجعل
الطرف مستقرا احلا عن ضمير المفعول في مطابقة
اي صدق الخبر مطابقة للواقع اي مطابقة الخبر
للمواقع حال كون الواقع مع الاعتقاد وكذا حال

الكذب قد يبر

الكذب قد يبر وكان المحشى زعم كون المطابقة على
توجيهه مصدرا مضافا الى المفعول ومع الاعتقاد
صله لها حتى يكون الخبر مطابقا للامر من وهو كما
يرى فان المطابقة لا تعدى الى مفعولين بل يكون
له ابدأ مفعولا واحدا تعدى اليه امان نفسه او ان
باللام او بكلمة مع فاستقيم **قوله** ولا يدخل فيه قسم
هما هما مطابقة الواقع مع الاعتقاد عدم المطابقة
وعدم المطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة **قوله**
وينفي القسمان الباقيان وهما مطابقة الواقع
بدون الاعتقاد اصله وعدم مطابقة الواقع
بدون الاعتقاد كذلك **قوله** لا يدخل في الكذب ايضا
قسم واحد هو عدم المطابقة بدون الاعتقاد اصله
قوله ذهب الى ما ذهب كان المراد بما ذهب هو تجويز
الحال عن الخبر وتجويز اختلاف الراجع والمخرج
قوله لما لا يخفى في المل على السلب الكلي فان قولنا مطابقة
الواقع مع الاعتقاد اذا كان معناه الاحجاب الكلي
كان المتبادر من عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد

رفع لا يجاب الكلي لا السلب الكلي فنذب **قوله** ولا
 عبارة الانضاح بوثيق فان المصدر ذكر فيه مطابقة
 الواقع مع اعتقاد المخبر له فان قوله مانع عن
 التوجيه كذا نفل منه في حاشية الشرح **قوله** اذ تكفى لنا
 وفي نسخة لها اي صحة التعليل **قوله** رعا بوجه
 عليه ان السلتزم بمطابقة الاعتقاد **قوله** اي حابي
 بني الامر على التوافق المذكور **قوله** هو مطابقة
 الواقع الموافق انت خبير بان موافقة الواقع
 لا اعتقاد انما يلزم من اعتقاد مطابقة هذا الخبر
 للواقع فلا اعتقاد المطابقة يدخل في هذا الاستلزام
 فصيح ان اعتقاد المطابقة مستلزم بمطابقة الاعتقاد
 بدخله ما في المقدمات **قوله** وايضا التوافق انما
 فيه بحيث لا اما اول فلان المدعى بدعي وما
 ذكر بينه لا يحاسي فيه عن شبه المصادر واما
 ثانيا فلان الشارح ادعى البدهة في توافق الواقع
 والاعتقاد فلا يتوقف على ملا حظته لاستلزام
 المذكور واما ثالثا فلان التوافق يظهر فلا حظته

اذا هو

استلزام

استلزام اعتقاد المطابقة بمطابقة الواقع ^{مع} والاعتقاد
 والمدعى استلزام اعتقاد المطابقة بمطابقة الخبر مع
 الاعتقاد وابن احدى على الآخر **قوله** الا حسن ان نفس
 يكون الخبر حتى يحسن جعله قسيما للكذب وانما ^{الكلام}
 فيما هو الخبر مثل الصدق لا في الاخبار الذي هو
 صفة الخبر **قوله** اشارة الى ان الملازمة للحاصل ان
 قول المصدر وبسمي الاول اي الحكم فائدة الخبر والثاني
 اي كون الخبر علما به لانها يعتد بحسب الظن ان الثا
 لازم الاول بحسب الواقع والوجود وليس كذلك فانه
 لا يلزم من تحقق الحكم الاخبار فضلا عن كون مخبرا
 عالما بالحكم فاحتيج الى تصرف اما في الذنوم بحمله
 بحسب العلم اي علم المخاطب من نفس الخبر والافادة او
 الاستفادة واما في الطرفين بحمل اللازم والمندرج
 نفس العليين والافادتين والاستفادتين وح يبقى
 الذنوم على طاهرة اي يكون بحسب الوجود التصق
 كلام الشارح لا ياتي عن التوجيهين فجعله اشارة
 الى الاول خاصة محلا تامل **قوله** فضلا عن كون مخبرا

كذا أي عالمه مضمونه **قوله** اعني علم المخاطب بالحكم ويكون
 الخبر عالما أي العلم الحاصل من نفس الخبر لا مطلقا
 وشبه ان يكون قوله من الخبر متعلقا بشئها وان
 تعلقه بالثالث على ان يكون صفة للاستفاده فيعلم
 حال الاولين بالمقابلة **قوله** وهو ان هذا الحكم مثل
 حفظ العشرة في الواقع **قوله** ولئن لم يكن مثل
 منزلة اللازم **قوله** لان عدم كونهم من اهل
 العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المذكور ضرورة
 ان استواء العام يستلزم استواء الخاص **قوله**
 ليس له نصيب الاخره اصله أي ليس له ثواب اصله
 لا على هذا الفعل ولا على غيره وان كان عبارة الآية
 بعد افعالهم باسمها **قوله** لتجده ما ذكر من مغايرة
 المعنيين وانفكاكهما **قوله** ولئن سلم فانهم أي
 ان سلم ان المعنى لا نصيب له على ذلك الفعل لان
 سلم المغايرة بين المعنيين والانفكاك فافهم
قوله او رد له شاهد أي مجرد تنزيه العلم منزلة
 الجاهل **قوله** وفي كلامه إشارة الى الرد على من زعم

حيث قال وتنزيه العلم بالشئ منزله الجاهل لا اعتبارا
 خطابه كثيرا في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا
 الآية **قوله** والى توجيه كلام المفتاح احسن توجيه
 قال صاحب المفتاح وان شئت عليك الكلام رب
 العالمين ولقد علموا الآية كيف صمد صمد يصف
 اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسري واخر
 بنفسه عنهم حيث لم يعلموا يعلمهم فالجواب
 في الشرح المطول ان شئت ان تعرف ان العالم
 بالشئ اعم من فائدة الخبر وغيره ايتنزل منزله الجاهل
 به لا اعتبارا خطابه لان الآية من امثلة تنزيه العا
 بغاية الخبر ولا رفعها منزلة الجاهل انتهى وحاصل
 التوجيه الاستفادة من كلامه في الشرح ان مقصود
 السكاك لما بيان قاعدة اعم مما ذكر والتمثيل لها
 واما ينظم لها نحن فيه فدين **قوله** كما قيل المنبت
 الرمي بطريق الكسب والنقي هو بطريق الخلق
 مع ما ذكره الحاشي له عند القول بالكسب مجرى في
 جميع الافعال فلا وجه للتحصيص بالرمي المخصوص

ينزل امر

ينظر

وعند غير الغالبية لا يصح اصله **قوله** ومن جعل الانبثا
نظر الى الصورة والنقيظ الى الحقيقة فانظر الى
ما ارتضاه المحقق الشريف قال لا يمارى حيث حقيقة
اذر حيث صورة لان ان ذلك الرمي كان خارجا
عن طوق البشر انتهى وفي جريان هذه المحاكاة فيه
بعد تصحيحه بقوله لان اشراج تامل **قوله** ولا فقيه
ما قلنا من ان بعد تبوت تغايرهما الحاجة الى الترتيل
قوله في الشرح قال الشيخ اي قال الشارح في الشرح **قوله**
لكن بشرط اشراج قال لكن بشرط فيه ان يكون للسائل
على خلاف ما انت محسنة فاما ان يجعل الجواب
اصل فيها فلا لانه يؤدي الى استقيم لنا ان نقول
صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد
حتى يقول انه صالح وانه في الدار هذا مما لا فائدة
وفي هذا التعليق تامل **قوله** سواء وجد هذا الشرط
اولا هذا التعويم يدعي على ان المراد بالتردد المقابل للتردد
ما يشمل الظن فيكون وجوب التاكيد مشروطا بغيره **قوله**
وهذا هو المعنى لا تكاد يكون المراد من الحكم الحكم

القطعي قوله

القطعي **قوله** يمكن نقله رحمه الله كلام الشيخ على ما ذكر في
هذا الكتاب حيث قال لكن المذكور لا يلائم اعجاز الله انما
يحسن التاكيد اذا كان المخاطب ظن فخال في حكمك فان
نقل كلامه بهذا الوجه ينص على ان الكلام في مطلق التاكيد
لا في التاكيد بان ولما نقله عن الشيخ على الوجه الواقع في
الشرح من نقل كلام الشيخ بعبارة فيجمل ذلك ويحتمل ان
يكون غرضه بيان التفرقة التي ابداه الشيخ قد تبين
قوله كان تكذيبه كتمان تكذيب التلذذ جوابا **قوله**
ولو جعل متعلقا بقوله قال الله تعالى وكذا بقوله حكاه
قوله في المرة الاولى من الحكاية كذا انا اليكم مرسلون
قوله وفي الثانية كذا ربنا يعلم انا اليكم مرسلون
باعتبار ان يجعل بالعدم المرة الثانية من التكذيب
اولى منه حاصلة ان رسولي عيسى عليه السلام بعد ما كذبا
او لا عند او قويا ثالث وبعد ذلك التعذر في
التلذذ انا اليكم مرسلون حيثما نطق به الكلام المحيد
والظن ان التلذذ بعد التعذر وقبل قولهم هذا
فكذبوا ولا ملا كان لتاكيد الثالث في الاخبار عن

كونه مرسل من عند عيسى عليه السلام اليهم مع انهم لم يذكروا
ذلك اصلا وجدهم في حق فقوله المراد بالمرّة الاولى ليس
هو مرّة الاولى حقيقة التي كذب فيها الاثنان فقط
المعتبر فيها في الترتيب بقوله فكذبوا بها بل المراد بهما ما
المرّة الثانية التي قالوا فيها سرتا يعلم ان السركم الا فيهما
ما بعد التعذير وقبل قولهم ابا لكم مرسلون و
يكون اوليتها باعتبار التقدم على الثانية وحق قد
كذب الثلاثة في كل من المراتين من غير محل هذا او اما
قوله واستناد التكذيب الخ فكانه رد على الشارح حيث
بين الامر في السؤال وفي التوجيه على ان التعليق المراد
بقوله كذبوا استند على ان يكون المجموع مكدّبين في كل مرّة
ويحصل منه جواب آخر هو انه يجوز ان يعطف
اول المرّة الثانية على الاولى ثم يتعلق المجموع بالتكذب
فيكون العاقل ان المجموع كذبوا في مجموع المراتين الاولى
والثانية ويكون في صدق ذلك استناد التكذيب في
احدى المراتين الى المجموع الى آخر ما افاد هذا غاية ما
اخذه من افواه الرجال في توجيه هذا القول وقد

بنى

ان قوله

ان قوله من التكذيب بيان ما تقدم المرّة الثانية و
قوله مرّة او الى طرف التكذيب وقوله منه مفعول
ثان لقوله يجعل والضيم منه يعود الى التكذيب
ثانية والمعنى لا بد وان عطف المرّة الثانية على المرّة الاولى
ثم جعل المجموع طرفا لكذبوا لان يجعل المرّة الاولى طرفا له
لكذبوا المذكور ثم يعطف المرّة الثانية عليه اقوى ولا يخفى
بعد خلافا لفظا ان دلالة لقوله القائل باعتبار
ان يجعل التكذيب في المرّة الاولى من التكذيب في المرّة الثانية
على تقدم اعتبار العطف على التقييد فكن على بصيرة
ومع ذلك فالترجيح معناه ظني فان الناسيس ارجح
من التاكيد وتثنية الجوابين من التوحيد **قوله**
ولو اطلق التكذيب الذي جعلت جوابا لربع بل خاص
محصله ان ليس المراد بتكذيب المرسلين في المراتين تكذيب
الجماعة بل تكذيب جنس المرسلين نظير ما تركبوا في قول
الشارح في منطق التهذيب امتنع افراد او امكنت
ان المراد بامكان الافراد امكان جنس الفرد ليس فيه
الى ما وجد منه فرد واحد فقط مع امتناع الغير **قوله**

لان عمل الفعل عند التقدم على المفعول في غاية القوة
 قد يقال كلمة ان مقدرة قبل الفعل فضرورة ضعف العمل
 فلا يبعد الاحتياج الى التقوية **قوله** اللهم لا تجعل
 اللوم زائدة فيه مسامحة فان لام التعديده ايضا
قوله ثم الظاهر ان لا يلزم من استنراف كان المحشى قصد
 بذلك اعتراضا على ما افاده الشرح حيث قال في حاشية
 العلوية ليس المراد ان الملوغ قد حصل منه التلويح
 بالفعل وان المخاطب قد استنراف استنراف المتردد
 الا كان مترددا وسائلا فيكون من اخراج الكلام على
 مقتضى تلك الظاهر المراد ان ما قدم من شأنه التلويح
 لمقتضى الاستنراف مع قطع النظر عن حصول ذلك
 بالفعل وقد اشار اليه بقوله فصار المقام مقام ان
 يتردد المخاطب في وقوله وحق ان النفس الباقية و
 والفهم المتنازع كما دبردد فيه اشارة الى هذا
 المعنى انتهى ويوضح ذلك انه حكم بان التلويح ^{بالفعل}
 بالفعل والاستنراف الذي يترتب عليه اكانا بال
 يلزم ان يكون المستنراف سائلا مترددا فلم يكن

كالمسائل فيكون التأكيد على مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى
 مقتضاه ولذلك لا بد ان لا يحمل التلويح والاستنراف
 على ما هو بالفعل بل يوجد ذلك بالقوة وان كان
 المخاطب ان يتردد وان يستنراف استنراف المتردد
 حتى لا يخرج الكلام عما هو بصدده واراد نفس ان
 الشارح ايضا اشار الى ذلك بقوله فصار المقام مقام
 ان يتردد في الملح توهم انه لما كان هذا الاستنراف
 استنرافا مثل استنراف المسائل المترددا عليه لم يكن
 استنرافه سائلا وترددا ولم يصير غير المسائل سائلا
 مترددا بل كالمسائل ولم ان الاستنراف بالفعل هو
 غير السؤال والتردد او مستلزم له كما افيد **قوله**
 صرح في انه لم يصير مترددا هذا اما الاشك فيه الا
 انه لم يصير الخصم ولا ينفعه ومن الذي يكون المتردد
 حاصل بالفعل بل الكلام في ان الاستنراف ايضا ليس
 حاصل بالفعل نعم لو كان في كلام الشارح نص صرح
 بان لا يتردد بالفعل مع ان الاستنراف يتحقق بالفعل
 لكان ينفعه ذاتي له ذلك وبالجملة فقد انصرت ^{المنقول}

مما ليس له كثير نفع في المقام **قوله** فعلا في هذا النص
 تأمل **قوله** وقد يلزم ذلك الاستدلال هذا ما انما
 الشريف وما ادعاه المحتج من البعد فنظروا فيه ^{هذا}
 المذكور ام محقق لا شك فيه فبعد الترامه ^{الاستدلال}
 المذكور لا يختص من هذا الحال **قوله** وابعده انك
 البعد ههنا لان فيه تحييل لغير السائل مع تحقق
 السائل بل مجرد ان الملحق لا يقتضي تحقق السائل
 كذا افيد **قوله** لزم حمل الدليل على اصطلاح الاصول
 وهو ما يمكن التوصل اليه بصريح النظر فيه الى المطلوب
 حرم **قوله** وقد بقيت مرتبه المراد بها المصدق بها
 فان الدليل عند اهل المعقول المؤلف من قضاي
قوله فلا يكون ان الدليل معلوما المنكر فيه تأمل
 فان المفهوم من قولك اذا كان مع المنكر في نفس الامر
 شئ من الدلائل ان تاويله لا يرتفع ليس الا ان التأمل
 في هذا الدليل كاف في الاستدلال مطلقا وفي الاستدلال
 او مستلزم له واما ان وجوده في نفس الكاف في
 الاستدلال مطلقا او في الاستدلال على تقدير التأمل

فكلا وهذا ظ وكان في قوله آخر فيما لم فيه فريد
 ابهام لهذا ويؤيد ما يوجد في بعض النسخ
 ذلك فيما لم فيه ارتداع **قوله** وبذلك يندفع ما
 وجه الدفع انه لم يقل ان مجرد المعلومه يكفي في
 الارتداع المطلق بل في الارتداع على تقدير التأمل
 يعني هذا الجمع المفيد ولم يترتب هذا الاعلى مجرد
 المعلومه كذا افيد **قوله** وايضا التأمل في الدليل
 يفيد العلم به فاي حاجه يعني ان التأمل متضمن
 للعلم اذ لا يكون التأمل الا بعد فتح التيقيد ^{بالمحقق}
 بالتأمل لا حاجة الى التيقيد بالمعلومه مع لزوم
 عنه ووجه الدفع منوط بالمقدمه المهمه في اول
 الجواب وتوضيحه انه لو كان اللازم هو الارتداع
 المطلق صح انه لما اشترط ذلك بالتأمل والتأمل
 لا يكون الا بعد العلم فلا حاجة معه الى الاشتراط
 بالمعلومه وليس كذلك بل اللازم هو الارتداع
 المذكور اعني الارتداع المفيد بكونه على تقدير التأمل
 ولا شك في اشتراطه بالمعلومه فيثبت الاحتياج الى

التقدير المذكور ولعلنا ان يقول انه لو وقع اولا
 التقدير بالتأمل وثانيا التقدير بالعلم مع ان يقال
 لا حاجة الى التقدير بالمعلومية واما اذا قيل ان لا
 بالمعلومية وثانيا بالتأمل فلا يتمنى ذلك لان التقدير
 بالمخصصات الضرورية بعد التعميمات ذاتها
 في الصناعات كذا افيد **قوله** ولك ان تقول هذا
 لا يصلح جوابا آخر عن قوله وايضا اذا اعترض ان
 التأمل يعني عن العلم والجواب بان العلم لا يعني
 عن التأمل ليس في مقابلته وكذا لا يصلح جوابا آخر عن
 الايراد الاول اعني قوله انه يدل على ان الخ لا المعترض
 لم يدع ان مجرد العلم كاف بل قال ان مقتضى كل
 الشرح ذلك حيث قال المكن حاصل عندنا فلا فرق
 للجواب عنه بانه غير كاف في الواقع بالمقتضى شي آخر
 من عبارات الشرح فان الاول غير مقابل والثاني اعتراف
 يتناقض قيل فكأنه جواب سواله فذكر بما يتوهم
 هنا بان يقال سلمنا ان التأمل لا يعني عن العلم لكن
 نقول العلم يعني عن العامل فاجاب بانه لا يعني فنا

فلهذا

فيه **قوله** ولا يخفى عليك ان الاحسن لا يخفى ان الكلام
 الشارح مجمل صحيحا وهو ان لا يجعل اللام حسن
 صله للنظر بل تعليلا لكونه نظيرا **قوله** المعنى ان لا
 ان يقال انه نظير اى ما نحن فيه حيث نزل فيه
 وجود الشيء منزله عدمه كما في ما نحن فيه وهذا وان
 كان بعيدا من حيث اللفظ في الجملة الا انه قريب من
 حيث المعنى فتدبر **قوله** وكأنه قال بعضه حقيقة هي
 عبارة الشرح **قوله** لتوجه المنع عليه تعليل للنفي و
 ان كان امكنا فعد بتكلف وهو على ما افاده في حاشية
 الشرح ان العبارة الشاذية في مثل هذا الموضع هي
 المنفصلة فلما عدل عنها الى منه ومنه فلا بد من
 نكتة ولا شعرا علم الاحضار اللزوم من ان ينص
 على ما هو الظاهر المتبادر يصلح نكتة فتجمل عنه وفيه
 لان عدم الدلالة على الاحضار ايضا يصلح نكتة للعد
 فلم لا يجعل عليه فالمنع باق بحاله وان كان التكلف
 بهذا كذا افيد **قوله** ذكر على سبيل العادة يعني ان العادة
 جارية على ان صدور هذا الكلام عن المعترض انما

بالنسبة الى من لا يعرف حاله وهو محققها منه كما أفيد
قوله يكون كلامه حقيقة ايضا أي قد يكون حقيقة
 وذلك اذا لم ينصب قديته على خلاف الظن في أصل
 السؤال ان هذا بين القديين من الاحاطة اليها
 اذ يتصور مع استغنائها كون المثال حقيقة وتقرين
 الحواشي ان ذكر القديين لغاية اخرى وهي ان
 يتعين المثال لكونه حقيقة حتى لا يجتمع خلاف ^{التمثيل}
 وانت خبير بان عند انقضاء القديين لا يحصل هذا
 الغرض فافهم وفي كلام الشارح في بيان مثال
 القسم الرابع إشارة الى هذا المعنى فتبصر **قوله**
 الى ان يقدم المسند اليه ليعضد المسند وهو العلم
 على المسند اليه **قوله** ان كان الاسناد ملازمة كان
 مجازا ولا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعتد في
 الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب اليه الى ما يكثر كاصح
 في المحتاج **قوله** لا يظهر للتعديد بالملاسن فائدة او في
 في تعريف المجاز ان يقال انه اسناد الفعل او شبهة
 ملاسن يكون غير ما هو له وما كونه غير الملاسن الذي

الظاهر

هو له فامرنا بزيادة الحاجة اليه وكونه بيان للواقع لا محذور
 فانه عدول عن ظ الظن من غير حاجة الا ان يقال انه
 قصد كونه الاستثناء متصلا لجعل المستثنى منه الملاسن
 حتى يكون المستثنى من جنسه وفيه ايضا نظر **قوله**
 والنظم من كلامه انه لم يجعل كلمة من في الفعل صلة
 بل جعلها متعلقة بمحذوف يكون حالا للموضع **قوله**
 ان المراد انه لا يستدل به باقيا على معناه اقول ان
 الكلام في افراد المفعول معه كالتشبه والمفعول به
 كزيد في المثالين المذكورين وان معنى لا يتبدل
 باسناد الفعل اليها انما يتبدل ما هو معنى لفظ
 المفعول معه بحسب الاصطلاح فتقوله باقيا
 على معناه حقه ان يقول باقيا على صفته فاما ان
 يراد بالمعنى الصفة كما يراد به اذا قيل بالعيني او
 يرتكب استخدا فيراد بضمير المفعول معه او لا
 افرادة وثانيا في قوله على معنا لفظه **قوله** لا يكون
 معمول للفعل اي يخرج ذلك ولا فهو على الاول ايضا
 معمول للفعل **قوله** يسبق على معناه وهو لما وقع عليه

فعل الفاعل فيه تامل **قوله** وقد يقال المفعول به لا يظهر
 فذكر بين هذا الجواب وشايعه بل التامل يشهد
 باتحادهما **قوله** من غير تعيين بالمضروب فيه تامل قد
 مرت الإشارة اليه وهو انهم وان لم يتعينوا
 بالمضروب بناء على انه حكم بثبت للمفعول به
 قد اخذوا في تعريفه ما يستلزم كونه مضروباً وخرج
 مفعول عالم يسمى فاعله قالوا المراد بفعل الفاعل
 فعل اعتبار اساده الى ما هو فاعل حقيقة او حكماً
 فخرج به مثلاً زيد في ضرب زيد على ضيغة المجهول فانه
 لم يعتبر اساده الى فاعله هذا كله مهم وهو صريح
 في ان المفعول به ما دام باقياً على الصفة المعينة
 المصطلح عليها لا يسند اليه الفعل فتامل **قوله**
 اما لم يعتبر الضمير بذلك في اول الامر اي ان الضمير
 بذلك في اول الامر غير متصور فان قوله المبني
 للفاعل في المبني للمفعول كقولهم فاسبق اذا كان
 مبنياً له كل ذلك قيد لا سنداً للفاعل والمفعول
 وكيف يفهم هذا التقييد من الضمير الراجع الى الفاعل

المصنف

والمفعول

والمفعول بل الحق ان قوله يعني غير الفاعل المقصد
 به ان المراد بالاسناد الى غير الفاعل والمفعول ليس
 مطلق الاسناد الى غيرهما بل الاسناد الكائن الى غير
 الفاعل في المبني للفاعل والمفعول في المبني له والجملة
 فهو إشارة الى انه امر به بالاسناد المذكور بعض افراد
 بعينية ما سبق فلا تعقل **قوله** ولا لكان الاسناد
 الى ما هو له مجاز غير مسلم فان المجاز ليس هو الاسناد
 الواقع لمطلق الملازمة بل هو الاسناد الى غير ما هو
 بمطلق الملازمة وهذا من فوائد بعض افاضنا
 المشغلين **قوله** بل لاجل انه هو له يعني ان تلك
 مدخل في صحة الاسناد الى ما هو له بخلاف الاسناد
 الى غير ما هو له فان الاسناد الى الطرف مثلاً ليس
 الا بغير كونه ملازماً للفعل كالفاعل وما حقيق
 كونه ظرفاً ولا يقع الاسناد بل الاسناد اليه من حيث
 هو ظرف غير صحيح فصح ان الاسناد بمجرى الملازمة
 اي بشرط ان يلاحظ خصوصية مجاز وهذا
 المعنى غير محقق في الاسناد الى ما هو له ضرورة ان

شخصية خصوصية كونه لها مدخل فافهم **قوله**
 ليس بحقيقة ولا بجار عند المصنف لأنهما لا اسناد الى
 الملايس قال في الشرح لفظ ما في التعريف اي في تعريف
 الحقيقة عبارة عن الملايس اي الى الفاعل او مفعول
 هو له على ما خرج به المصنف في قوله ملايسات لم وقد
 اخذ كون الاسناد الى ملايس في تعريف المجاز في
 الى المبتدأ عند المصنف ليس بحقيقة ولا بجار وكذا الى
قوله مل بامه اقبال على التركيب التوضيحي **قوله** ولا ينبغي
 ان يذهب عليك الوهم اشارة الى وجه جديد آخر
 في تعميم الاسناد المأخوذ في التعريف فان التعميم في
 الواقع مقسم اعدوا عن البحث فان وضع الباء للبحث
 عن احوال الاسناد الغيري **قوله** لا يدرج المطلق في المقيد
 فيكون مرجع الضمير المذكور اضمنا ويحمل القول
 بالاستخدام ايضا **قوله** او يجوز ما جوزه البعض من
 كون القسم اعم من المقسم فساد ذلك واضح الا ان
 يراد بالقسم قيد فيكون للحقيقة والمجاز فيما عدا
 قيد ينقسم الى اسناد بمثابة الابيض وغيره في **تقسيم**

المجوزان اليهما **قوله** فلفظ البعض غير مصيب محتمل
 نعم هذا الصلح نوجبها اخر مع قطع النظر عن عبارة
 وفيه بعد كما في فانه خلاف في عبارة التقسيم جدا
قوله لان المعرفة يكون هو المقيد ايضا المطلق
 كما هو المقصود وذلك لان المعرفة يكون هو المجاز
 الواقع في النسبة الاسنادية الا انه نعم الاسناد بالنسبة
 المذكور مرجح والمذكور من هذا لكن هذا التعميم لا يخرج
 المعرفة عن كونه مقيدا بل هو مقيد بعد كونه في النسبة
 الاسنادية على الوجه الاعم وغير شامل لا يكون في النسبة
 التعليقية الا اولا اضافية ويمكن ان يقال ما مر
 مجاز عقلي الا وهو في نسبة اسنادية ففي مثل تمت
 ليس المجاز في النسبة التعليقية بل فيما يفهمه من النسبة
 الاسنادية وهو ان اليل منوم وفي مثل جري النظر
 ليس المجاز في النسبة الاضافية المذكورة مرجح بل فيما
 يفهمه من النسبة الاسنادية وهو ان النهج جاز فافهم
 المجاز العقلي فيما يكون في النسبة الاسنادية على الوجه
 فكان التعريف في المطلق المجاز العقلي البعض افراد

وكان في هذا يشير بقوله وإن كان يمكن توجيهه
 وقد يقال في توجيه كلام الشرح أن المراد أن الاستدلال
 أهم مما كان مستقفاً صريحاً من الكلام أو كان لا رفا
 للكلام المشتمل على الاستدلال الصريح وحاصله أن النسبة
 الاستدلالية لا رفاً للكلام المشتمل على الاستدلال الصريح ^{فيكون}
 هي استناد بهذا المعنى وانت تعلم أن هذا بالحقيقة
 أرجح للاستدلال مطلق النسبة فليفسر الآية فتأمل
 فيه **قوله** وذلك لأنه قال لو قلت خلوف ما عند العقل
 عرف السكاك المجاز العقلي بأنه الكلام المتبادر خلوف
 ما عند المتكلم من الحكم فيه بصرف من التاويل أو إرادة الخلوف
 لا بواضحة وضع وقال إنما قلت خلوف ما عند المتكلم
 دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهر
 أنبت الربيع العقل هذا كلامه **قوله** لأن المدعى أن
 السكاك لا يكون التعريف باعتبار الأفعال وعدم
 التعريف وعلى الأول باعتبار لزوم امر غير واقع من
 كلامه والأول أقوى كما أفيد **قوله** أولان هذا دليل
 اسلام القائل وكل مسلم يعتقد أنه المساء والمعد

مصدره

مصير إلى الجاز قبل أو أنه قال وإن المصير إلى الجاز
 ووقته هي حين الشعور بالقرينة والشعور بها
 إنما يحصل في ضمن البيت اللاحق له فحل البيت الأول
 على الجاز بقرينة لاحقة حملاً على الجاز قبل وقته **قوله**
 ويمكن دفعه بأن البيت الثاني نض في أن الشاعر ^{جاء}
 قال الوجود الله تعالى وأمره وإرادته وكل من هذا
 شأنه لا يصد عنه استناد تميز القرع عن القرع إلى
 جذب الليالي إلى الأعلى سبيل التجوز فكيف حملاً الأول
 على الحقيقة والثاني على الجاز مع تحقق كونه موجوداً
قوله انصاف الطرفين بالحقيقة أو المجازة على ^{سبيل}
 منع الخلوف **قوله** كما تقول ثوب استمالاً أي قطعاً في الصحاح
 الشمل بالتحريك للخلع من الثياب يقال ثوب استمال
 كما قالوا ربح أقصا ورومه أعشار **قوله** ونظفه
 أمشاج في الصحاح مشبعت بينهما مشجاً أي خلطت
 والشيء مشيج والجمع أمشاج مثالي يتيماً وإتيام ^{وقال}
 نظفه أمشاج بما والرجل يختلط بما والمرأة ودورها
قوله لكن يكفي في صحة كونه مبرزاً عن نسبة الاستمال

الى القيام **قوله** لم يكن مجاز فيه نفسه قطعاً بل ان المجاز
 في اسناده الى الحق المذكور **قوله** الاسناد المجازي عند
 المصنف حيث خصه بالنسبة الاسنادية ولم يعتبره
 في التوضيحية وغيرها وقد علمت طرق التعميم في كل
 فلا تغفل **قوله** فالمراد بهما واحد فيه ضاقته لجواز
 الاستخدام **قوله** والاولى فانه مع كونه اظهر بحسب
 اللفظ انسب بحسب المعنى اذ فيه تخصيص على محط
 الاعتراض وهو كون المراد بلفظ عينه صاحبها
 فتكون المعنى فهو في صاحب عينه التي مخلوق الثا
 قد ثبت **قوله** لان المجاز عند المصنف حيث خص الحقيقة
 والمجاز في الاسناد بما يكون في نسبة الفعل او شبهه
 الى الفاعل في المبني له او المفعول في المبني له فلا تشمل
 ما يكون في اسناد الخبر الى المبتدأ فتمام **قوله** بل مجازاً
 على اوضح اشارة الى ما نقله المصنف في بحث الحقيقة
 والمجاز عن بعضهم من ان الاستعارة مجاز عقلي
 لا لغوي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها
 لم يطلق على الشبهة لاجتماع دعواه ودخوله في جنس المشبهة

كان استعمالها

كان استعمالها فمما وصفت له قال المصنف هناك ^{انتهى}
 بان الادعاء لا يقتضي كونها مستعملة فيها وصفت له
قوله فلا يشك في تخفف اي شئ **قوله** الاصل هو العدم
 السابق فلذا ترجحه على العدم اللاحق ولا حظ حاله في
 حال العدم اللاحق وقوله وهو الواقع ههنا جوا
 براسة لا يخفى بقرينة واما قوله واما التعبير ^{بمسند}
 لقوله المعتض ^{اللاحق} وقد عبر ههنا بما يدل على العدم
 والنكته هو ما افاده الشارح بقوله ههنا على ان
 المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه ^{التي}
قوله ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق ضرورة ان
 المسند من اركان الكلام ملحق بالنسبة وان لم يرد
قوله اقتصر رحمه الله على بيان الثاني في هذا الكتاب اشارة
 الى انه في المطول قد عبر عن الاول والثاني كليهما ^{حيث}
 قال واما قال تخفيف لان الداء عند الحذف ^{اللفظ} انضبط هو
 المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ ^{لا}
 على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد والكليد ^{اللفظ} على
 ولا عند الحذف على العقل انتهى **قوله** لانه احوج الى البيان

فان كون العقل امدخلية في الدلالة والعقود مطلقا
 امر مكشوف لا يحتاج الى احد **قوله** واساير البصر
 في قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ الخ
قوله لا يخفى ان كون المقصد يعني المقصود ليصح
 الاخبار عنه بهذا المعنى **قوله** فلا يخفى ما فيها
 من التكلف **قوله** ومحوز ان يكون اظهار التعظيم
 بناء الوجهي على ان التعظيم امر يحصل عند الحد
 بواسطة القرينة فعند الذكر يظهر ذلك الامر الحاد
 عند عدم الذكر ايضا والفرق بينهما ان الدال
 على التعظيم في الاول هو الاسم وفي الثاني
 هو الخبر فيظهر التعظيم على الاول من التصريح
 بلفظ المسند اليه وعلى الثاني من التصريح
 بنسبة المسند الى المسند اليه ولا شك ان للذكر
 المسند اليه صرحا مدخلية في التصريح بنسبة
 المسند اليه فافهم **قوله** فاقضى ذلك بتعلق
 المذكور سابقا معنى قوله ضربين وضرب زيدا
 على هذا زيدا و زيدا زيدا او **قوله** قال الله

واقفي الشارح اثر **قوله** والمحقوق كالقاضي
 عند الملل والمحقوس **قوله** وقد حققوا
 ذلك في موضعه كواشئ المطول للمحقق
 الشريف وحواشي شرح مختصر الاصول
 له ايضا **قوله** فالمناسب ان يرجع الضمير
 اليه اي الى الخطاب لمعين لا الي
 الخطاب مع معين كما فعله الشارح
قوله او الخطاب او يقال يترك
 مع معين الى غيره اي الى
 الخطاب مع غير معين وبالحمله
 فما فعله الشارح من تفسير المتروك
 مع معين وتفسير المتروك اليه
 اعمى غيره لغير معين معوت للمقابلة
 بينهما فلا بد من تصرف اضافي
 التفسير الاول او في التفسير الثاني
 الثاني حتى لا يفتوت المقابلة ذلك
 الحسن هذا والمرجو من الله تعالى

من الخاتمة وصلاح العافية
 انه على ما يشاء قدير وباجابة
 رجاء الراجين جدير والحمد لله
 على توفيق الائمات والصلوة والسلام
 على سيد الانام والذرية العز
 الكرام وقد اتفق الفراغ عن
 تعليق ما توسعه الحال مع
 نواع البالك وشيب الحال
 لا فخر الخلق الى عفوريته
 الابدى عبد الله بن شهاب
 الدين اليزدي في السابع عشر
 من ذي الحجة سنة اثنين و
 ستين وسعمائة بدار الملك شيراز
 صلب عن الاعواد وحفت بالاعزاز
 في المدرسة الصلوية المنصورية
 لازالت موردا للسوس التورية وتفت
 الى الله النعمة الصورية والحمد لله

صلوة

صلواته على عباده الذين اصطفى وهم
 الانام كالبدن التمام حتى صلى الله عليهم والسلام
 على تابعيهم لجمعين قد فرغ من سويد
 هذه الحاشية اليمونة ليلة الجمعة الرابع عشر
 من شهر شعبان المعظم سنة ثمان وستين
 بعد الالف من هجرة النبوية العبد المذنب
 العاصي الراجي الى رحمة الله المجيد
 ابن محمد على الاصغفاني محمد سعيد غفر الله
 ذنوبهما وستر عيوبهما في يوم الوعيد
 في المدرسة التي وقعت جوار روضه الله
 المعصومة فاطمة بنت موسى بن جعفر
 عليهم السلام و صلوات وسلامه
 على سيد الانام والذرية

الى يوم القيامة

تمت

والسلامة

٢٢

٢٢

٢٢



Handwritten text in Arabic script, likely a list or inventory, covering the upper portion of the right page. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a diagonal fold in the paper.

